من مات مظلوما فهو شهيد

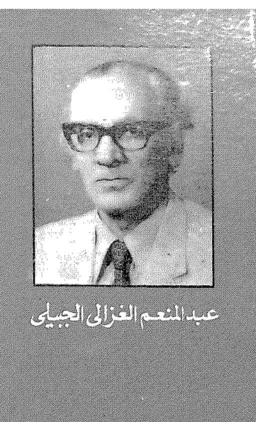
بعد أربعين عاما

براءة خميس والبقرى

عبد المنعم الغزالى الجبيلى

أحداث كفر الدوار الدامية

أغسطس ١٩٥٢



عبد المنعم الغزالى مفكر وكاتب عمالى بارز كرس حياته من أجل الحركة العمالية المصرية.

- اعتقل فترات كثيرة قبل الثورة وبعدها.
- اشترك فى تأسيس اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦.
- مثل طلبة وشباب مصر فى الاحتفال العالمى للطلبة بطهران عام ١٩٥١.
- له العديد من المؤلفات الهامة عن تاريخ ونضال الطبقة العاملة المصرية والدولية والعربية والافريقية.
- عمل بجرائد الجماهير والملايين والكاتب فى الاربعينات والخمسينات.
- أصدر مع عدد من طلاب الجامعات المصرية مجلة صوت الطالب عام ١٩٤٧.
- عمل سكرتيرا لتحرير دار الفكر من عام ١٩٥٦ - ١٩٥٨.
- أنشأ دار نشر الثقافة العمالية. وأصدر مجلة عمال مصر، ومجلة الثقافة العمالية عامى ١٩٥٧ - ١٩٥٨.
- كان سكرتيرا لتحرير مجلة الطليعة المصرية.
- اصدر الطبعة العربية من مجلة الحركة النقابية العالمية من عام ١٩٦٩ - ١٩٧٦
- أصدر مجلة الطليعة العربية بالخارج

إهـــــــداء 2005

أ/إبراهيم منصور غنيم

القاهرة

بعد اربعين عاما براءة
خميس والبقرى
أحداث كفر الدوار الدامية

بعد أربعين عاما

براءة

خميس والبقرى

أحداث كفر الدوار الدامية

تأليف : عبد المنعم الغزالى الجبيلى

غلاف : الفنان حسين أبو زيد

الإخراج الداخلى : أحمد مصطفى

الناشر : دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع

ت : ٢٤٦٠٩٢٢ القاهرة

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٨٠٥٣ / ٩٣

الترقيم الدولى : I.S.B.U 977 - 5418 - 0 1- 1

مطبعة خطاب : ٤٧ ش قصر النيل ت : ٣٩١٦٨٦٦

بعد أربعين عاماً ..

براءة

خميس والبقرى

أحداث كفر الدوار الدامية

١٢ - ١٣ أغسطس ١٩٥٢

عبد المنعم الغزالى الجبيلى

فهرس الموضوعات

مقدمـــة

كان الحوار غنيا - رغم حدته - الذي دار بيني وبين بعض الشباب من المتأثرين بكلام قيل عن أحداث كفر الدوار... ووجدت الشباب ومن معهم قد أخذوا بأفكار وشعارات حول الأحداث دون أن تكون لديهم أية معرفة بهذه الأحداث وعن مواقف القوي المختلفة العاملة في الساحة السياسية والنقابية - وحيث أن الحقيقة حول هذه الأحداث لم يكشف عنها النقاب بعد، بل إن ملف التحقيق في هذه الأحداث قد اختفي فجأة، بعد ان قرأه أحد وكلاء وزارة العمل الذي كان متحمسا لعرضه علي مكتب العمل الدولي حيث قدمت شكوي ضد مصر بخصوص هذه المحاكمة واعدام الشهيدين محمد مصطفي خميس ومحمد البقري، بعد أن تبين له أن عرض ملف التحقيق علي مكتب العمل الدولي سيكون دليلا ضد النظام القائم في مصر وقتها حكومة ومجلسا لقيادة الثورة (انقلاب ٢٣ يوليو العسكري).

وخلال هذا الحوار وجدت ان اليسار يغطي الكثير من أخطائه بل وانحرافاته باستخدام اسلوب الهجوم علي عناصر منه وإلصاق التهم بها دون تحر عن الحقائق وذلك بسبب الانقسام الحاد في صفوف هذا اليسار (المتمثل في المنظمات الماركسية وقتها)، وهو انقسام كان شبيها بتلك الانقسامات القبلية، وهي انقسامات لم تلحق غير الضرر بالحركة الثورية في مصر وبيسارها، كما أنها حجبت الرؤية الموضوعية لحركة الجيش الأمر الذي ساعد كثيرا علي فقدان قوي النضال من أجل الحرية برامج قادرة علي تعبئة جماهير الشعب موحده من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية..: برامج متفهمة للواقع المصري الذي كان يجب تغييره من أجل حياة أفضل بدلا من التقارع بالشعارات الكبيرة ودقات الطبول العالية «الثورية» فتسمع الجماهير الكادحة جعجعة ولا تري طحناً... وحيث تتحول تحركاتها من أجل مطالبها

اليومية حركات بلا قيادة واعية، وبصفوف غير موحدة أو منظمة فيسهل ضربها أو الالتفاف حولها فتكثر خسائرها وتتعدد هزائمها وتسلم في النهاية قيادتها في منظماتها المناضلة من أجل مطالبها اليومية أساسا (أي النقابات العمالية) لقيادات تكون تابعة للادارة وأجهزة الأمن ولسلطة بيروقراطية (قديمة وجديدة) لا تريدها غير خادمة لأهدافها، أو مستخدمة في الصراع الدائر داخل السلطة الجديدة لصالح هذا الفريق أو ذاك من الفرق المتصارعه...

وهالني كذلك أن التأريخ لاحداث كفر الدوار الدامية اعتمد علي مذكرات كتبها البعض من المسئولين في ذلك الوقت أو كتبها علي السنتهم البعض من الذين ارادوا أن يهاجموا فريقا من اليسار بسبب العداوات التاريخية.. دون مراعاة للحقائق التاريخية أو دون اعتبار لأى قيم إنسانية وأخلاقية ودون تحري الصدق في الرواية التاريخية لتكون مادة من مواد التربية البعيدة عن الغوغائية لأجيال جديدة من المناضلين الذين تجئ تربيتهم بشعارات كبيرة وجوفاء وكاذبة عن التاريخ ووقائعه والذي لا يمكن ان يكون مادة تربوية صادقة للحاضر والمستقبل تكشف عن الخطأ وحجمه، وتفرق بين ماهو خطأ وجريمة وحيث لا تقلب الحقائق رأسا علي عقب لصالح مجموعة هذا الكاتب أو ذاك الكاتب وهي عملية تمت في أحيان كثيرة من قبل عناصر اصطنعت البطولة وادعت العصمة لمن ارتأتهم قادة او ملهمين لهم فنحن نجد مثلا - وحول أحداث كفر الدوار (أغسطس ١٩٥٢) مانشره الكاتب الصحفي الأستاذ صلاح عيسي علي هيئة سلسلة من المقالات في ١٩٨٨ في مجلة روزاليوسف عن حوار دار بينه وبين مسئول القيادة في المنطقة الشمالية - الضابط عاطف نصار، وجاء النشر بعد وفاة هذا الضابط الوطني والذي كان معروفا بصدقه، وفوجئت بأن ما إحتوته هذه الأقوال- وما يخصني علي أنه حديث دار بيني وبين عاطف نصار غير معبر عما حدث بيني وبين عاطف نصار، فكتبت لروز اليوسف ردا علي الكاتب وقتها

- ويهمني أن أذكر ما تضمنه هذا الرد لانه يكشف ان الكاتب لم يدقق المادة التي قال إنه حصل عليها من حوار مع عاطف نصار.

قلت في ردي :

أولا : إن ما جاء في «الشهادة» خاصاً بقول عاطف نصار أنني قلت : «نحن لنا هدفان أحدهما قريب والآخر بعيد، فأما الأول فهو تغيير النظام الملكي الي نظام جمهوري وأما الثاني فهو تحقيق النظام الشيوعي.. ثم جاء ذكر لحوار يفهم منه أني كنت أذهب مع الذين وصفوا حركة الجيش بالفاشية.

«كل هذا الحديث لم يدر بيني وبين عاطف نصار وأتذكر جيدا أن كل الأحداث التي دارت بيني وبينه في بيته أو في معسكر مصطفي باشا أو في مقر قيادته أثناء جولاتنا كانت حول أحداث كفر الدوار والقوي الحقيقية التي تقف خلف هذه الأحداث، وهي قوي كانت تريد أن تدق إسفينا بين حركة الجيش والعمال، وان تصور كل تحرك عمالي من أجل الحقوق بانه تحرك ضد حركة الجيش، وأن التحركات العمالية في ذلك الوقت كانت مشروعة فقد طال الاضطهاد والاستغلال وأن العمال قد حرموا من حقهم في التنظيم القادر علي قيادة تحركاتهم، كلهم أمل في أن يجدوا أذنا تصغي الي مطالبهم.

وخلال جولاتنا مع عاطف نصار نفسه في كفر الدوار أكدنا له علي مجموعة من الحقائق، منها: ان العمال لم يقوموا بأي تخريب في المصانع، وان حوادث التخريب كانت في مكاتب الادارة بعيدا عن المصانع، وأن مأمور كفر الدوار هو المسؤول عن تطور الأحداث الي العنف وان ابن حافظ عفيفي باشا كان مع المأمور وقت الأحداث. وطلبت من عاطف نصار وقتها رؤية كل هذه الوقائع وغيرها لتبرئة ساحة العمال والامساك بالمجرم الحقيقي. وهو مالم يحدث.

ثانيا: ان واقعة صدور منشورات من جانبنا في ذلك الوقت ضد الحركة

ووصفها بالفاشية لم يحدث علي الاطلاق وهنا أود أن أشير الي انني والمجموعة التي كانت معي كنا علي خلاف سياسي جذري مع الذين قاموا بوصف الحركة بهذه الصفة، لقد كنت أري أن حركة الجيش هى حركة وطنية، وانها بتطبيقها لبرنامجها الذي اعلنته - الأهداف الستة - ستصبح ثورة حقيقية، وكونّت رأيا احتفظت بالايمان به ولم أغيره، وكل خلاف بعد ذلك لم يغير من جوهر هذا الرأي. واعتقد أن السيد عاطف نصار قد نسي جوهر الحديث الحقيقي الذي دار بيني وبينه وقتها عندما أملي شهادته للسيد صلاح عيسي».

ثالثا: ان السيد عاطف نصار قد وافقني وقتها علي الاقتراح الذي قدمته لتعبئة العمال وتوعيتهم بأبعاد المؤامرة لدق إسفين بين الحركة العمالية وحركة الجيش، واننا قمنا وقتها بتنفيذ هذا البرنامج وزرنا عشرات المصانع، ووفق هذا البرنامج تمكننا وبمساعدة عاطف نصار من تكوين اكثر من إحدي عشر نقابة في موسسات لم يكن بها أي تنظيم نقابي، كما فضحنا اكثر من تحرك كان يدبر بواسطة بعض المخبرين وقتها للقيام بحركات تخريبية بهدف الإساء ة للحركة العمالية في ذلك الوقت ولإحداث صراعات جانبيه وتعميقهابين العمال وحركة الجيش.

رابعا: كان الإتفاق كاملا بيني وبين عاطف نصار حول تبرئة ساحة العمال في كفر الدوار، وحول ضرورة الكشف عن الأيدي الخفية والمجرم الحقيقي الذي وقف خلف عمليات التخريب والفوضي، وعندما أحست هذه الأيدي الخفية بأهمية الدور الذي قمنا به والكشف عن دور السراي والباشوات وفي مقدمتهم حافظ عفيفي في هذه الأحداث صدر أمر باعتقالي وزملائي وترحلينا الي السجن ولم ينم عاطف نصار حتي اتصل بجمال عبد الناصر لالغاء هذا الأمر والصادر وقتها من محمد نجيب. هذه بعض الحقائق التي أردت توضيحها - راجيا ان أصحح بها بعض ماجاء في الشهادة التي ينشرها السيد صلاح عيسي عن عاطف نصار.

وكان ردي هذا علي الأستاذ / صلاح عيسي لأؤكد علي حقيقة هامة وهي أن يراعي هؤلاء الذين يكتبون عن أي حدث تاريخي ان تكون روايتهم من واقع الأحداث وعند الرجوع الي أي طرف من الأطراف التي عاصرت هذه الأحداث ان تكون المراجعة لجميع الأطراف التي عاصرت الحدث أو الأحداث خاصة عندما توجد شبهة تضارب في الروايات، أو عندما يكون راوي الأحداث مختلف مع أي طرف من هذه الأطراف حتي لا تتحول هذه «الشهادات» وكأنها أدلة ادانة للطرف المختلف مع «الراوي»، وما اكثر الخلافات التي كانت في الساحة بين القوي السياسية المختلفة، والتي لايمكن الاعتماد عليها اذا كُنّا نريد الحقيقة سندا لتحديد مواقف الأطراف المختلفة...

يجب ان نراعي الدقة كل الدقة ونحن نروي الأحداث الخاصة بما حدث في كفر الدوار لان هناك من ادعي البطولة فيها ومن زعم أنه صانعها.. بينما هي فى واقع الأمر وكما سنبين في هذا الكتاب كانت تحركا عماليا تلقائيا أبطاله العمال الذين كانوا يريدون نقابة مستقله ليهم حرة وغير خاضعة للادارة.. وأبطالها هم هؤلاء الذين سقطوا... شهداء أمام المصانع أو البطلان اللذان حكم عليهما بالاعدام ظلما وعدوانا ودون سند من قانون ودون تحقيق عادل...

وليس أمامنا ولا بين أيدينا ونحن نتحدث عن هذه الأحداث الداميه غير شهادات الشهود التي نشرت في الصحف وغير مانقرأه بين سطور المحاكمه المنشوره في صحافة ذلك الوقت - والتي بقراءتنا لها التي نأمل أن تكون موضوعية أن نضع النقاطَ علي حروف كثيرة.

ونرجو أن نفعل ذلك بعيدا عن أي انفعال أو تأثر بكلمات عالية الصوت فقط، ودون إدعاء لبطولة زائفة لهذا الطرف اليساري أو ذاك، ودونما انتقاص من حركة الطبقة العاملة النضالية وادعاء بعض المحللين انها تراجعت في ذلك الوقت خوفا ورهبة من أسلوب الردع في كفر الدوار بإعدام

العاملين الشهيدين خميس والبقري واللذين كانا ضحية صراع داخلي في السلطة وقتها، وضحية مخطط القوي القديمة التي وضعت مخططها وقتها بمهارة لإبعاد حركة الجيش عن الشعب وطبقاته الكادحة التي عانت الكثير وأرادت أن تكون بداية السلطة الجديدة بداية للخلاص من المعاناة ومن القيود العديدة التي كانت تقيّد حركتها وتضيّق والي أبعد الحدود حرية هذه الحركة...

ولن نذهب في تحليلنا الي الأخذ بوجهة نظر أي من ضباط الحركة الأحرار عن الوقوف بحسم ضد ماحدث بحجة أنهم كعساكر كانوا يجهلون مبادئ العلاقات الإجتماعية والحقوق العمالية في الاضراب.. وهو ما أشار اليه خالد محيي الدين في كتابه الأخير « والآن أتكلم».

في ص ١٨٣ وهو يتحدث عن أحداث كفر الدوار.. إذ قال : «والحقيقة التي أود أن أسطرها هنا هي أن أحدا منا - نحن «أعضاء القيادة» - مؤيدين للإعدام أو معارضين له، لم يكن قد تعرف بعد على مبادئ العلاقات الإجتماعية، ولا علي الحقوق العمالية في الاضراب والإعتصام وما الي ذلك، أما المحيطون بنا من أمثال السنهوري وسليمان حافظ والبراوي فقد كانوا يتسمون بروح برجوازية محافظة بل ومعادية لحقوق العمال. وجماعة الإخوان بدأت في شن حملة عاتية ضد عمال كفر الدوار المضربين واتهمتهم بالخيانة. وحتي «حدتو» - نظرت إلى الأحزاب نظرة مستريبة، وربطت بين الأحزاب وبين حافظ عفيفي عضو مجلس الادارة المنتدب في شركة كفر الدوار وان كانت قد عارضت بشدة حكم الاعدام.. »

والحقيقة أن الأستاذ خالد محيي الدين بهذه الكلمات القليلة الاعتذارية أراد أن يتخلص وهو يكتب للتاريخ من مناقشة جادة وموضوعية للأحداث ولحركة الطبقة العاملة وانتهاج مجلس الثورة ومنذ البداية موقف ردعها، ومعالجة قضاياها بالأخذ بما أوصت به الجهات الأمنية التي ورثت البوليس السياسي القديم رغم تغير الاسم الي المباحث العامة...

واكثر من ذلك فان حركة وضعت المبادئ الستة لحركتها لا يمكن ان تدعي انها جاهلة، أو لم تكن تعرف بعد مبادئ العلاقات الاجتماعية والحقوق العمالية في الاضراب والاعتصام وما الي ذلك... بل ان خالد محي الدين في السطور القليلة التي ناقش بها الأحداث أراد أن يستبعد عنصر تآمر القوي القديمة والدوائر الاستعمارية - الأمريكية خاصة - من إستغلال اضراب عمال كفر الدوار بسرعة، رغم انه واحد من الإضرابات العديدة التي شهدتها هذه الايام والتي تقدم فيها العمال بمطالبهم ومظالمهم في نفس الوقت الذي كانوا يؤيدون فيه حركة الجيش باعتبارها حركة ضد كل ماهو مظالم وعدوان علي حقوقهم وحرياتهم... أما اختيار الدوائر القديمة لكفر الدوار. انما يرجع الي ثقل ووزن هذه القوي وكذلك العنصر الأجنبي في صناعة الغزل والنسيج فى هذه المنطقة. فالمعروف ان شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار تأسست عام ١٩٣٨ نتيجة اتفاق بين بنك مصر وجماعة شركة برادفورد للصباغة الانجليزية، وكان من القوي المؤثرة عملاء مباشرين للسراي مثل حافظ عفيفي باشا والياس اندراوس باشا، وسوف نجد إشارة الي ابن حافظ عفيفي والياس اندراوس بتغطية تحركهما الاجرامي باستغلال اضراب العمال في الأحداث ومحاولتهما بالتعاون مع الادارة وأجهزة الحكم القديمة في المنطقة استغلال الاحداث وفرض حركات تخريبية جانبية عليها...

اعتقد أنه كان في إمكان خالد محيي الدين ان يكون مقدما وبعمق دراسة لهذه الأوضاع ؟.

أرجو أن يكون هذا الكتاب دعوة صادقة لكل الذين يكتبون أو يؤرخون لحركة الطبقة العاملة ونضالها النقابي ان يعكفوا علي دراسة اكثر عمقا واكثر اتساعا لاحداث كفر الدوار ١٩٥٢، خاصة اذا كنا نريد ان نتتبع بحق انتهاج حركة الجيش بعد اغسطس ١٩٥٢ سياسة ردع ضد حركة الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية وحقوقها وحريتها في الحركة ضد رأس المال وضد ادارات بيروقراطية أو ضد الطبقة الجديدة التي سيطرت بشكل أو بآخر علي

المؤسسات المؤممة ثم عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية وحق الاضراب والحق في أن تكون منظماتها النقابية مستقلة عن السلطة والادارة ورأس المال... وهي اتفاقيات دولية صدقت عليها مصر، واصبح لها قوة القانون الواجب تنفيذه واحترامه والالتزام به... هذا بعد ان ابتعدت مصر عن تنفيذ هذه الاتفاقيات الدولية منذ أن وقعت وصدقت عليها.

بقيت كلمتان لابد من الاشارة اليهما في هذه المقدمة - **الكلمة الأولى** أن يراعي المؤرخ العمالي وهو يتعرض لهذه الأحداث الموضوعية ألا ينحاز للجماعة السياسية التي ينتمي اليها حتي لايسكت قلمه عن ذكر الحقيقة أو يمتنع عن ابداء الرأي الصحيح حتي ولو كان ضد موقفه حينئذ **الكلمة الثانية** ذكر الوقائع كلما أمكن الحصول عليها ومناقشتها، غير معتذرين أن الوقائع غير كاملة فهناك من الوقائع المنشوره مايكفي لتقييم الاحداث خاصة وأن ملف التحقيق الرئيسي قد اختفي تماما أو هو مخفي في مكان ما لم يكشف النقاب عنه بعد، وأن نبتعد تماما عن إصدار أحكام الادانة غير الموثقة لهذا الفريق أو ذاك...

واني أعترف أنها كانت مهمة صعبة جداً وأنا أقبل الكتابة عن أحداث كفر الدوار ولكني تقبلتها حتي أوضح من الحقائق الكثير والتي تجاهلها الكثيرون وتركوها واعتمدوا فقط علي روايات الرواة وعلي كتاب المذكرات والذين ادعوا البطولات وخصوا بها انفسهم، أو شوهوا الحقيقة حين عرضها ليبرروا مواقفهم.

وكل ما أرجوه ان تكون مساهمتى المتواضعة تلك هي تحية لذكري شهيدين من شهداء العمال خميس والبقري - دفعا الثمن نتيجة ظلم بيّن وقع بالعمال الذين هبوا في كفر الدوار، مع فجر حركة الجيش يطالبون بحقهم في الحياة الانسانية الكريمة وتحقيق مطالب لهم تطلعوا الي تحقيقها منذ البطش بأول معركة لهم عام ١٩٤٢.

١

لماذا كانت
حركة عمال الغزل والنسيج الرفيع
بكفر الدوار

استقبل الشعب المصري الكادح والذي كان قد تحمل كل مظالم العهود السابقة التي كانت فيها كلمة كبار ملاك الأرض ورؤوس الأموال هي العليا وكانت السيادة كل السيادة للمستعمر الأجنبي والمتعاونين معه والتابعين له ولأمره... وكان الشعب المصري بعماله وفلاحيه قد واجه ولسنوات طويلة هذه القوى وخاض العديد من المعارك ضدهم مطالباً بحقه في الحياة الحرة الكريمة..

استقبل الشعب المصري حركة الجيش في ٢٣ يوليو راجيا ان تكون بداية لخير يتحقق له.. وكانت الطبقة العاملة المصرية ومنذ بداية القرن تناضل ضد الوان عديدة من القهر، ولم تتوان هذه الطبقة عن المطالبة بحقها في أن تكون لها منظماتها النقابية الحره والقادرة علي المواجهة مع رأس المال أجنبيا كان أو محليا من أجل أجور توفر لهم ولأسرهم الحياة الانسانية وشروط عمل أفضل وساعات عمل أقل والحق في ممارسة الحياة كبشر أحرار...

ولذلك لم يكن أمرا غريبا ان تتحرك الطبقة العاملة منذ اللحظة الأولي لقيام حركة الجيش لتسجل أن لها مطالباً، وأن لها حقوقا مضيعة، خاصة وأنها قد خاضت معارك ضارية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل مطالبها بل إنها وقياداتها الشريفة قد عانت الكثير بسبب مواقفها في المواجهة مع قوات الاحتلال البريطاني خلال عامين سبقا حركة الجيش...

وهكذا لم تكن حركة عمال شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار هي أول تحرك عمالي من أجل المطالب. كانت هناك تحركات عمالية عديدة طالبت بأجور أعلي وشروط عمل أفضل وقوانين عمالية تحمي الحق في العمل والحق في أن يكون للعمال منظمات حرة ومستقلة..

عندما قرأ عمال مصر المبادئ الستة التي اعلنتها حركة الجيش أهدافاً لها :

١ - القضاء علي الاستعمار وأعوانه

٢ - القضاء علي الإقطاع.
٣ - القضاء علي الاحتكار وسيطرة رأس المال علي الحكم.
٤ - إقامة عدالة إجتماعية.
٥ - إقامة جيش وطني قوى.
٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

كانت قراءة العمال لهذه المبادئ الستة تعني أنهم إن تحركوا من أجل مطالبهم وهم يؤيدون أصحاب هذه المبادئ فسيكونون في مأمن من الإضطهاد والعسف والتشريد ...

هذه القراءة العمالية للمبادئ الستة نبهت القوي المعادية لحركة الجيش أن تعد نفسها لتأمر برسم خطط تشوه هذه القراءة العمالية وتحركاتها المشروعة لتكون مطالبها مرفوعة علي رايات حركة الجيش التي فاجأت كل القوي العاملة في الساحة..

وكانت هناك اللجنة التحضيرية لتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال قد حددت ومنذ مايو ١٩٥١ برنامجاً مطلبيا عرف به كل عمال مصر قبل حركة الجيش وبعدها، وتركز نطاق هذا البرنامج في المطالب الآتية:

١ - وضع حد أدني للأجور.
٢ - التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.
٣ - تعديل قانون عقد العمل الفردي لتقييد سلطة أصحاب الأعمال في فصل العمال ولاثبات حق العامل في المكافأة عن مدة عمله عند استقالته.
٤ - حق العمال في الاجازات الاسبوعية والاعتيادية مدفوعة الأجر.
٥ - تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات.
٦ - المساواة بين الجنسين في الأجور.
٧ - منع تشغيل الأحداث من الجنسين.
٨ - حق النقابات في الاشتراك في وضع مشروعات القوانين العمالية قبل صدورها.

٩ - الاعتراف بحق الاضراب كحق قانوني مشروع.

١٠ - تطبيق القوانين العمالية علي عمال القطاع الخاص.

١١ - الاعتراف رسميا بالاتحاد العام للنقابات.

ولن نجد حركة عمالية في هذه الفترة أو في الأسابيع التي تلت حركة الجيش والا كانت مطالبها في حدود هذا البرنامج...

وان القول بان حركة عمال مصانع الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار كانت مجرد حركة شغب، فإننا قد اعتدنا من الذين وصفوا الحركات العمالية المناضلة بهذا الوصف لإخضاعها لقوانين أو مراسيم عرفية صدرت في ظل الحكم البريطاني أو في ظل حكومات حكمت البلاد بالحديد والنار... ولقد كان هذا الوصف لحركة العمال في كفر الدوار - كما سيتضح لنا بعد ذلك من مجريات التحقيق - المقصود منه هو التغطية علي القوي الخفية التي قامت «بالشغب» لتتهم به العمال الذين حموا الآلات والمصانع من أي تخريب من أي نوع...

ولقد كان هذا النزاع العمالي والذي بدأت أحداثه في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ فريدا من نوعه - فلدينا احصائية عن المنازعات العمالية ذكرها اتحاد الصناعات بالقطر المصري في كتابه السنوي الصادر في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ فقد بلغ عدد المنازعات العمالية في عام ١٩٥١ - ١٣٦٥٨ نزاعا وفي عام ١٩٥٢ - ٣٩٢٥٨ نزاعا. ولدينا من الاحصائيات مايؤكد علي طول ساعات العمل وتراوحها بين ٥١ و ٥٢ ساعة عمل في الاسبوع، وتدني الحد الأدني للأجر الي ١٢٫٥ قرش وفق الامر العسكري الصادر في ١٩٥٠ بينما كانت الأسعار فى زيادة مستمرة. فقد ركزت إحصائية أن الأسعار ارتفعت فى ١٩٥٠ مقارنة باسعار سنوات ماقبل الحرب علي النحو التالى: الحبوب بنسبة ٢٤٣٪ منتجات الألبان بنسبة ٣٦٤٪ اللحوم بنسبة ٣٠١٪ الزيوت النباتية بنسبة ٣٦٢٪ الاسماك بنسبة ٣٦٢٪ ... وبين ١٩٥٠ و١٩٥٢ تزايدت هذه النسب علي نحو اعلي - وهكذا ابتلعت الزيادات في

الاسعار كل زيادة طفيفة في الأجور...

من هنا لم يكن أي تحرك عمالي بعد حركة الجيش من أجل طرح مطالب العمال تحركاً من فراغ إنما كان تحركاً يرى أن حركة الجيش وقد جاء ت بمبادئها الست السابق ذكرها لتنصف هؤلاء الذين وجدوها فرصة ليرفعوا أصواتهم بمطالبهم العادلة - أو لم تقل حركة الجيش انها جاء ت من أجل : «القضاء علي الاحتكار وسيطرة رأس المال علي الحكم»، ومن أجل : «إقامة عدالة اجتماعية».

جاء ت حركة عمال مصانع الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار والذين قدر عددهم بعشرة آلاف عامل - اثر إضراب العمال في البيضا علي مقربه من كفر الدوار وانتهي الاضراب بتلبية مطالب عمال البيضا، وتأسست لهم نقابة غير تابعة للادارة لترعي مصالحهم، وكان حاضرا المفاوضة مع عمال البيضا محمد حسين الجمال عضو مجلس ادارة البيضا ومدير شركة كفر الدوار - وقد أدلي بتصريحات خلال الحوار مع عمال البيضا أساء فيها لعمال كفر الدوار والتي رأي البعض ان هذه التصريحات هي التي استفزت عمال كفر الدوار ليدخلوا الاضراب - والواضح والمؤكد أنه كان لعمال الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار مطالب، وقد سبق ان تقدموا بها الي ادارة الشركة واذاعوها وتلخصت في ابعاد العناصر الادارية العلوية من ذوي النفوذ والعلاقات مع القصر الملكي، واجراء انتخابات حرة لنقابة تمثل العمال تمثيلا صادقا ونقل مقرها الي المصانع بدلا من مكانها البعيد بمكاتب الشركة، والمطالبة بمساواة العمال بالموظفين في الاجازات والمنح، ومنحهم علاوات وبدل سكن لمن لا مسكن لهم في المصانع - لم تبن الشركة غير ٢٠٠ مسكن، بينما كان عدد عمال الشركة عشرة آلاف. وطالبوا أيضا بزيادة الأجور لتتفق مع الزيادة الكبيرة في الأسعار، ووقف الفصل من العمل دون مبرر ولأتفه الاسباب وطالب العمال بابعاد محامي الشركة الذى كان معاديا للعمال وطرد مديرها المعروف بعنجهيته وأحد كبار موظفي

الشركة وهو مدير مكتب العمل بها، وطالب العمال بتطهير الشركة من الخونة المأجورين (أعوان الملك) - ومن بينهم حسين سري رئيس مجلس الوزراء السابق وحافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي والياس اندراوس مستشار الملك وعميل المخابرات البريطانية المعروف وبعض الباشوات والوزراء الآخرين من رجال النظام القديم.

وكان عمال كفر الدوار قد عرفوا من قبل أن الياس اندراوس اشتري ٢٠٠٠٠ سهم لحساب الملك فاروق من أسهم هذه الشركة بسعرها الأصلي ثلاث جنيهات ونصف للسهم، ولما هبط سعرها ألزم بنك مصر بشرائها بالثمن الأصلي، ولما ارتفع السعر الي ٥ر٧ جنيه ألزم الشركة بدفع الفرق للملك - ويومها هتف العمال قائلين : «عايزين الاسهم للعمال» فبطشت بهم السلطات بطشا شديدا...

إذاً هؤلاء العمال كانت لهم مطالب تاريخية - وعندما قرروا التحرك كانوا يتحركون لتنصفهم الحركة الجديدة التي أطاحت بالملك والتي هزت أركان عمده في شركتهم أمثال حافظ عفيفي وإلياس اندراوس - أو هكذا خيل لهم - لذلك وكما سنوضح في الصفحات التالية كانوا يهتفون «للثورة» و«لمحمد نجيب» الذي اعلن عنه أنه قائد هذه الثورة...

ولم يكن يدرون ان الأسماء الكبيرة مازالت قادرة علي التآمر وعلي تدبير أمور في الخفاء ضد الثورة يكون العمال كبش فدائها أو لم يزعم محمد حسين الجمال أنه ليست لهم مطالب وهو زعم لم يكن يعرف مدي بطلانه إلا العمال أنفسهم الذين وصفوا بالمشاغبين والحقت به تهم التخريب والحرق التي تمت بعيدا عن المصانع.. بينما ظلت المصانع سليمه وآلاتها لم يصبها سوء بل ان لوحاً زجاجيا واحدا من زجاج المصانع لم يصب بخدش... لقد حافظ العمال انفسهم علي آلات ومعدات قدرت قيمتها يومها (اغسطس ١٩٥٢) أي منذ اربعين عاماً بمائة مليون جنيه - كان الجنيه وقتها يساوي أربعة دولارات!!

٢

روايات عن الأحداث وشهادة الشهود

أجمعت كل الروايات أن الأحداث بدأت في الساعة العاشرة مساء ٢١ أغسطس ١٩٥٢ عندما جاءت الوردية الثالثة لاستلام العمل من الوردية الثانية، وكان إطلاق العمال لصفير معين متعارف عليه لدي عمال هذه الأيام يعني بدأ الاضراب، وكان تبادل الصفير من العمال في الداخل يعني القبول بالاضراب عن العمل والاعلان عن المطالب، وقد سبق وأن اشرنا في الصفحات السابقة عن هذه المطالب...

ودخل العمال الذين كانوا في الخارج الي العمال الموجودين في الداخل وكانت الهتافات التي ذكرتها اكثر من رواية ضد المدير والسكرتير العام ورئيس المكتب .. وقام العمال والمقدر عددهم بأكثر من خمسة آلاف عامل بالاعتصام بالمصانع وحيث قرروا الدفاع وباستماتة عن العنابر والآلات

هنا تقول رواية أن مأمور مركز كفر الدوار حضر الي المصانع ورفض العمال الاستماع اليه فانسحب عائدا الي المركز...

وبعد انسحاب المأمور بدأت عمليات حرق واتلاف للأوراق والسيارات في مكاتب الادارة...

وهنا نذكر أمرين هامين :

الأمر الأول :

ماقاله الدفاع - الأستاذ احمد نعيم صابر - عن المتهم الحادي عشر هاشم دره في معرض تفنيد شهادة الشاهد محمود نعامه - وذلك عندما قال إن الاتلاف الذي حدث في الادارة ماكان الا لتغطية تقصير او اختلاس حدث في الادارة...

وعندما لفت رئيس المجلس العسكري الدفاع الي خطورة هذا القول - قال الدفاع إنه سمعه من بعض الناس.

والشئ العجيب أن هذا القول الخطير لم يناقش من قبل رئيس المجلس

العسكري علي أي نحو - في الوقت الذي كان واضحا فيه ومن خلال مناقشة اكثر من شاهد ان العمال المعتصمين بالمصانع لم يقتربوا من ادارة الشركة. فمثلا عندما ناقش المجلس العسكري الشاهد ملازم ثاني احمد عبد الهادي - الشاهد الثاني عشر - اتضح ان القوة ذهبت لحراسة المركز وتركت مكاتب الادارة تحترق...

وهذا هو جانب من حوار المحكمة مع الشاهد : «المحكمة - س : عندما أمر المأمور بضرب النار هل كانت الحرائق ابتدأت أم لا ؟

«ج : كانت هناك حرائق وكان هناك دخان يتصاعد.

«ولما استوضحه رئيس المحكمة قال انه شاهد دخانا ونورا أحمر عند مدخل المصنع».

{نلاحظ هنا ان مكاتب الادارة كانت بعيدة عن المصنع وبوابته}.

«وهنا وجهت المحكمة هذا السؤال :

«س : كيف يترك المصنع يحترق وتكلف أنت وجزء من القوة لحراسة مركز كفر الدوار أو الشارع المؤدي الي المركز في حين أنه لم يكن هناك أي اضطراب في المركز، وكان عملكم الأساسي إخماد الهياج الموجود بالمصنع؛

ج : أنا كلفت بهذا العمل من أحد رؤسائى الضباط ولا أعرف من هو إذ كان هناك ضباطا كثيرون».

س : لماذا لم تحضروا سيارات مطافئ عند مشاهدتكم الحريق ؟

«ج : أنا رأيت سيارات مطافئ جاءت الي المصنع وسمعت ان المتظاهرين كانوا يقطعون الخراطيم التي بها».

استمع المجلس العسكري وبرئاسة البكباشي عبد المنعم أمين رئيس المجلس - وصمت ولم يحقق في هذه الأقوال الخطيرة - التي تؤكد علي ماقيل بعد ذلك عن القوي الحقيقية التي احدثت التخريب والدمار بمكاتب

الادارة - وان العمال المعتصمين من أجل مطالبهم كانوا بعيدين كل البعد عن هذه الجرائم...

(الأهرام ١٨ - ٨ - ١٩٥٢)

الأمر الثانى :

هي شهادة شاهد تطوع للادلاء بشهادته لتبرأة متهم باحراق السيارات، عندما رآه في قفص الاتهام كبيرا في السن - ولم يشارك فعلا في أعمال الحريق تلك - وأن الشهادة التي أدلي بها الشاهد حنفي عيد شاهين ضد المتهم لم تكن الا بسبب خصومات بين المتهم والشاهد انتهت الي مشاجرة بينهما قبل الأحداث - وهي شهادة سنقدمها لنعرف كم كانت هي ملفقة كل شهادات الشهود لمصالح القوي الحقيقية التي كانت خلف حريق الادارة وما أمامها من سيارات...

إذاً ماذا عن شهادة الشاهد المتطوع لدرأ التهمة عن خفير مسن من المتهمين..

عند افتتاح جلسة المحكمة يوم ١٩٥٢/٨/٢٠ اعلن البكباش عبد المنعم أمين رئيس المجلس أن محيي الدين العيوطي الذي يعمل في المصنع رئيسا لأحد أقسام النسيج تقدم بطلب للادلاء بشهادته في حادث الحريق. وانه بناء علي ذلك تؤجل اجراءات المرافعة الي مابعد سماع شهادته..

مناقشة الشاهد :

س - هل تقطع بأن الخفير ليس هو الذي كان يحرق.

ج - أنا أقطع بأنه كان لابسا عفريته وانه أصغر من الخفير وأنا وصفته بأنه ولد ولوكان كبيراً كنت قلت عنه رجل.

س - ألم ينزل الشلته ويولع فيها النار.

ج - لا أبداً.

س - اتعرف هذا الخفير من قبل.

ج - أبداً ولا أعرف اسمه.
س - بعد ماحرق الاتوبيس ماذا فعل.
ج - كان يشعل النار في سيارتين ثانيتين ثم ذهب الي جهة مبني الادارة.
س - هل كان مبني الادارة محترقا في هذا الوقت.
ج - نعم كان الحريق في جراج الادارة وفي مكتب الاستاذ عبد الرحمن حلمي.
س - ألم تر هذا الشخص بعد ذلك.
ج - لا.
س - لماذا كنت واقفا فوق السلم قرب الفراندة.
ج - أنا كنت اشتغل في قسم الغزل والعمال قطعوا البكر الموجود وقابلت أحد الخفراء لإعرف منه اذا كان يعرف أحداً منهم ولما لاحظ العمال ذلك أخذوا يقذفوا بالبكر فهربنا منهم وذهبت الي حيث كان مهندس التوربين علي السلم لأنه لم يكن هناك عمال.

المأمور ودخول البوليس المصنع

س - اتذكر المناقشة التي دارت بين المأمور وبين اليوزباشي حسين نعمت
ج - قال له تعالى هنا قل لي ازاي تدخل العساكر، فقال أنا ماعملتش حاجة العساكر وراي، وطلب اخراج العساكر وأخرجهم خارج المصنع فأنا اعتقدت المأمور يريد معالجة الموقف بالسياسة.
س - الشاهد الرابع في القضية شهد بأنه شاف عبد المقصود يحاول اشعال النار في التوربينه وقال له حرام عليك أحسن التوربينه تفرقع وتصيب النار المساكن فاطفأ النار وراح أخذ شوية قطن وحطهم أمام فردة الكاوتش الأمامية واشعلهم ثم راح لسيارة نقل أخذ منها الشلته وولع النار فيها وكان لابس جلابية.
ج - أنا ماشفتش واقعة محاولة حرق الكشك انما أوكد تماما ان

الشخص الذي كان يحرق الاتوبيس كان جسمه صغيرا عن المتهم وكان لابس عفريته شغل.

وسأله المدعي هل استجويت في تحقيق النيابة.

ج - نعم.

س - لماذا لم تذكر هذه الأمور

ج - هو سألني اتعرف من الذي أحدث الشغب واشعل النار، فقلت له لا أعرفه لا يمكنني ان استعرف عليه لأن كل عمال المصنع يلبسون عفريتات.

س - هل من الجائز أن يكون الخفير المتهم جاء من الناحية الأخري للاتوبيس وساعد في اشعال النار وأنت لم تره.

ج - يجوز ذلك.

وانتهت شهادته.

رفع الجلسة

ودعي الشاهد حنفي عيد شاهين الشاهد الرابع الذي سبق أن شهد ضد الخفير عبد المقصود

هنا قال الأستاذ أنور نصيف إنه تطوع للدفاع عن هذا المتهم وانه يطلب من الله أن يظهر براءة هذا المتهم المسكين وقد استجاب الله هذا الدعاء فارسل الشاهد الذي سمعت شهادته لإظهار براءة هذا المتهم المسكين.

وظهر أن الشاهد الذي استدعته المحكمة لاعادة سماع أقواله لم يحضر بعد فرفعت الجلسة علي أن تستأنف عند حضوره.

إعادة استجواب شاهد الاثبات

وعند الساعة الثانية عشرة أعيدت الجلسة وحضر الشاهد حنفي عيد شاهين الذي سبق أن شهد بأنه رأي الخفير عبد المقصود يشعل النار في سيارة الاتوبيس وبعد أن حلف اليمين القانونية وسأله رئيس المجلس قائلا - قررت في أقوالك امام المحكمة إنك كنت واقفاً خلف السررر وشفت المتهم

عبد المقصود يولع النار في الاتوبيس وكان لابس جلابيه بيضاء فكيف أمكنك أن تميزه في الظلام

ج – ميزته لأنه كانت هناك لمبتان تنيران المكان.

س – هل كانت النار عندئذ مشتعلة بالكشك

ج – نعم ولا أعلم من الذي أشعلها.

س – صف لنا كيف ولع الاتوبيس

ج – أخذ شوية قطن وراح أمام فردة الكاوتش الامامية اليمني واشعل النار تحتها فاشتعل القطن، ثم انتقل الي سيارة نقل أخري وأخذ منها الشلته واشعل النار بها.

س – ماذا حصل في الاتوبيس.

ج – احترق طبعا.

س – الم تشاهده وهو يحرق الاتوبيس.

ج – لا أنا شفت القطن وهو يشتعل تحت العجلة الأمامية.

س – الم تر الاتوبيس أو العجلة عندما ولع النار فيها

ج – أنا ماشفتش الاتوبيس نفسه بعدما اتحرق.

س – لما ولع القطن ولع من أول مرة.

ج – ولع حالاً في فردة الكاوتش ثم انتقل الي سيارة النقل ونزل الشلته وولعها وماشفتش الاتوبيس لما احترق كله.

س – بعدما اشتعلت فردة الكاوتش وراح هو نزل الشلته ماشفتش اذا كانت النار مسكت بالاتوبيس أم لا ؟

ج – يحتمل أن يكون ولع بعد ذلك وأنا ماشفتش بنفسي.

س – كم أخذ من الوقت عندما انتقل من حرق الاتوبيس الي السيارة الاخري ونزل الشلته فيها.

ج – حوالي ثلاث دقائق.

س – بعد ماولع الشلته ماذا حصل.

ج - هو جري بداخل المصانع وأنا روحت علي طول وماوقفتش بعدها لأني لما أتيت كفر الدوار لقينا سيارة المأمور قادمة والناس - بتقول انهم بلغوا الجيش وسيأتي قريبا ويضرب الناس الموجودة هنا.

س - كم وقفت وانت تتفرج علي الحريقة

ج - حوالي ربع ساعة.

س - لماذا لم تقف اكثر من ذلك.

ج - أنا لا اشتغل بالشركة ورحت بالبيت أطمنهم

س - ايه اللي جابك جهة المصنع

ج - لقيت والدي واقف بالشارع في المساكن فجيت الي ناحية باب المساكن ورأيت دخانا فوقفت اتفرج.

س - ماذا كنت تعمل قبل أن تعمل بالنيابة.

ج - أنا كنت كمساري باتوبيس الشركة المتحدة.

س - اتعرف هذا المتهم

ج - لاأعرف اسمه وانما يجوز كان يركب مع باقي الخفراء لأني أعرف انه خفير

س - قررت في اقوالك انك لاتعرفه ولاتعرف اسمه وانما شفته لاول مرة.

ج - أنا قررت اني اعرفه شكلا.

س - هل سبق أن تشاجرت مع المتهم

ج - لا

س - قرر عبد الفتاح معوض خفير الشركة بإنك سبق أن تشاجرت مع المتهم وانه وآخرين خلصوكم من بعض

وسأله المدعي متي تعينت في النيابة

ج - من مدة سنة

س - متى تركت عملك ككمساري بالشركة

ج - من سنة تقريبا.

س – هل كان هناك اشخاص آخرون عندما حرق المتهم الاتوبيس

ج – كان في ناس طبعا

س – ماشفتش حد بيساعده

ج – أنا ماشفيتش أحد يساعده

س – الدفاع – هل هذا الكشك الذي ذكرته اليوم مجاور للسور

ج – نعم

س – قررت قبلا إنك رأيت المتهم يشعل النار أمام الكشك فمنعته

ج – أنا قلت الكشك الذي اشتعل هو كشك آخر

وسأله رئيس المجلس اكان هناك آخرون يتفرجوا

ج – كان فيه طبعا انما لا اتذكر أحداً منهم لأني لا أعرفهم وكان وجههم متجه الي الداخل

س – هل طلبت رسميا لتأدية الشهادة أمام النيابة أم انت تقدمت بنفسك

ج – أنا تقدمت

وانتهت شهادته.

لم تكن هذه الشهادة * فقط تبرئة الخفير المسن المتهم زورا، بل كانت تعني ان حريق المكاتب إنما قامت به «صبية» دفعتهم الأيدي التي كان من مصلحتها إشعال النار فيما هو موضع تحقيقات وموضع سرقات خاصة برجال الادارة، ومسألة العفريته التي يلبسها العمال من الممكن تدبيرها، كما انه كان يعمل بالمصنع كذلك أحداث من الممكن التأثير عليهم من الرؤوس الكبيرة ببعض المغريات... خاصة وان هؤلاء الصبية لن تصدر ضدهم احكام بحكم القانون...

لم تشر أي من الشهادتين الي وجود عمالي حقيقي في موضع الحريق أو

---

* الأهرام ١٩٥٢/٨/٢١.

بالقرب منه... بل انه حدث وانتقل من سيارة الي سيارة... ومثله أحداث آخرين انتقلوا من مكتب الي مكتب... وهكذا... أما المصانع حيث الآلات والمعدات فقد كان العمال المعتصمون في حراستها وحمايتها...

وكذلك كان من أهم ماجاء في أقوال الشاهد - العيوطي - تأنيب المأمور لليوزباشي حسين نعمت علي سماحه للعساكر بالدخول...الأمر الذي يعني أن المأمور كان يعرف أن هناك ما هو أمور خطيرة ما كان يجب أن يتعرف عليها أحد - وان كل شئ معد، والشهود أيضا معدون، أو لم يكن ابن الياس اندراوس مع المأمور في المركز عندما بدأ الاضراب، كما ان أمين ابن الباشا حافظ عفيفي متواجدا هو الآخر وسيقبض عليه علي مقربة من الأحداث كما سنري...

* * *

لنترك هذا الحديث عن الحرائق - الذي اضطررنا به لقطع الرواية عن الأحداث حتي يكون معروفا منذ البداية إنهم بالحديث عن الحرائق أرادوا أن يشوهوا إضرابا سلميا لعمال ظلموا كثيرا وكانت لهم مطالب عادلة...

* * *

انتهي الحادث الأول الذي بدأ في العاشرة وهدأت الأمور حتي قبل وصول قوات الجيش في الساعة الثالثة من صباح يوم ١٣ أغسطس تحركت جماعات متفرقة من المتظاهرين أغلبهم من الصبيه والأهالي والعمال الذين جاءوا ليطمئنوا علي العمال المتواجدين داخل المصنع والذين كان قد تم القبض عليهم.

ووفق الوصف الصحفي يوم ١٤ أغسطس لهذا التحرك.. فانهم كانوا يحملون العصي وفروع الأشجار... ولم يذكر هنا ان هؤلاء القادمون كانوا يهتفون للجيش ولقائد حركته محمد نجيب... كان القادمون لايعرفون حقيقة مايدور في الخفاء كان كل همهم أن يطمئنوا علي ابنائهم واخوتهم وزملائهم

وبطبيعة الحال وكما يحدث دائما سارت أعداد كبيرة مع السائرين من الصبية والذين لاتحكمهم أية قواعد أو ضوابط في مثل هذه الأحداث... فهم لايجدون فيما يفعلون غير أنهم يلعبون في وقت فراغ ووقتهم كله فراغ وبطالة...

قالت رواية الأهرام : «مر القادمون من الجهة الغربية بنقطتين من نقط الحراسة، ولم يقع بين المتظاهرين والجنود أي اصطدام» وتقدم المتظاهرون من المصنع وحاولوا اقتحام بابه الخارجي «عنوة»، فتصدت لهم قوات الجيش، وأطلقت عليهم نيرانها، قفز المشاغبون هاربون وسقط منهم ثلاثة قتلي - هؤلاء كانوا غير القادمين من الجهة الغربية والذين لم تتعرض لهم نقاط التفتيش - وهكذا بمنتهي البساطه جاء «المشاغبون» من الجهة الغربية ولم تتعرض لهم نقاط التفتيش التي مروا بها دون شغب أو استفزاز حتي وصلوا الي الأبواب «ليقتحموها» »!! فأطلقت النيران !!!

وتواصل الأهرام روايتها هذه فتقول : وتحركت قوة من الجيش لمواجهة العمال القادمين من الناحية الشرقية او منع وصولهم الي المصنع فتصدي العمال للقوة، وأطلق احدهم الرصاص علي جنديين في إحدي سيارات الجيش، فأصيبا ونقلا الي المستشفي الأميري حيث توفيا متأثرين باصاباتهما. وتستمر رواية الأهرام : «وتولت النيابة التحقيق في هذه الحوادث المؤسفة، واستمر التحقيق الي وقت متأخر من الليل واستعان البوليس بقوة إضافية من رجال البوليس، ضربت نطاقا قويا حول المصنع من الخارج..»

ثم تذهب رواية الأهرام الي القول : «وجردت قوي أخري من رجال البوليس، تتألف من ١٠٠ جندي، هاجمت المنازل «المجاورة» للمصنع باحثة عما فيها من أسلحة». «وقد ألقي القبض علي زعيم المظاهرة التي هاجمت المصنع من الجهة الغربية وأصيب برأسه إصابة طفيفة. كما ألقي القبض علي عدد من المتظاهرين».

المهم هنا أن معاون المباحث تقدم ليدلي بشهادته حول هذه الأحداث، فقرر في شهادته أمام النيابة أنه شاهد زعيم المظاهره وهو يقودها منذ صباح امس داخل المدينة وأمام مركز البوليس.

والشئ المدهش في شهادة معاون المباحث تلك أنه شاهد زعيم المظاهره منذ الصباح الباكر وأمام مركز البوليس ولكنه لم يقبض عليه ولم يذكر اسمه؛ ولم يذكر معاون المباحث عن أي مظاهرة يتحدث هل عن تلك القادمة من الناحية الغربية أم القادمة من الناحية الشرقية...

وعن الرصاص الذى أصاب الجنديين في عربة الجيش، من أين جاء، من الذي أطلقه ولم يشاهده معاون المباحث - لان الجميع قال إنه جاء من الناحية الأخري، من ناحية المركز... هذا في الوقت الذي توجهت فيه قوة من مائة جندي لتبحث عن اسلحة في المنازل المجاوره... ولم تجد القوة شيئا علي الاطلاق من الأسلحة التي زعم أنها كانت مع العمال !! الشئ الأكثر غرابه أنه قيل حينئذ أن العمال خطفوا بنادق من عساكر البوليس - خمس بنادق - وهو أمر ظل يردد حتي عثر علي هذه البنادق في اليوم التالي للأحداث لكنه لم يذع الا يوم الخميس ١٩٥٢/٨/٢٤ وكان الحكم قد صدر باعدام مصطفي خميس وأوشك التحقيق علي الانتهاء - وكان من بينهما بندقيتان مكسورتان - قيل ان الأهالي كسروهما - وواضح أنهما البندقيتان التي اطلق منهما الرصاص من الناحية الأخري من الترعة، أما الثلاث الأخرى وقد وجدت في مكان آخر من ترعة المحمودية فقد كانت سليمة... لم تقدم أمام المجلس العسكري أية شهادة حول خطف هذه البنادق ولم يحقق في الموضوع رغم أهميته !!

ثم ماذا عن ضحايا هذه الأحداث.. حدثان نقلا الي المستشفي الأميرى لايتجاوز عمر أحدهما اثني عشر عاما والآخر كان عمره حوالي عشر سنوات أو أقل.. الأول اسمه لطفي عبد الوهاب والثاني السيد ابراهيم موسى وهما من أبناء كفر الدوار كانا يلعبان معا فوق الكوبري الذي يوصل بين المدينة

ومنطقة المصانع عبر ترعة المحمودية.. سارا في المظاهرة وهي تعبر الكوبري فدفعهما حب الاستطلاع الي السير في المظاهره وكأنهما يواصلان لعبهما.. وعند باب المصنع أصابهما رصاص جنود الجيش... ودخل الاثنان معا غرفة العمليات فخرج «لطفي» ولقي السيد ابراهيم موسي ربه... قد يكون لطفي عبد الوهاب مازال حيا ونحن نكتب هذه الصفحات التاريخية فيمكن الاستماع منه عن ذكرياته وعن شعارات المظاهرة - وستكون شهادته مفاجأة تبدد الكثير من الكذب الذي قيل حول مسار هذه المظاهره..

وكان في المستشفي الأميري كذلك أحد عمال الشركة عندما أراد ان يترك المصنع أصابه وابل من الرصاص مزق بطنه وأمعاءه.. ولم يكن يردد ردا علي أسئلة الصحفيين الا كلمة «العيال.. العيال»... وكان معه كذلك عامل «مباخر» بالشركة اسمه «السيد احمد عميش» وقد أصابه رصاص كثير... ووجد الصحفيون في المستشفي الأميري كذلك عامل طلاء من خارج الشركة كان في طريق عودته الي منزله بعد ان أنهي عمله فاصابه الرصاص، وكان يحمل أوزة اشتراها بعد انتهاء عمله ليأكلها هو وأولاده... فطارت الأوزه ونقل هو الي المستشفي..

ولاحظ الصحفيون وجود ثلاث من جنود البوليس بالمستشفي وهم السيد متولي الباز و«عاشور علي عبد الله» و«الباشجاويش محمد حسن غزال» وكل إصاباتهم ليس سببها اطلاق رصاص.

وهكذا انتهت هذه المرحلة بـ ٢٨ مصابا منهم الثمانية الذين كانوا بالمستشفي، وكان معظم المصابين من الأهالي والعمال. وكان عدد القتلي تسعة منهم اثنان من رجال الجيش (الذين اطلق عليهما الرصاص من الناحية الأخري من ترعة المحمودية) وجندي بوليس وثلاثة من الأهالي وثلاثة من عمال المصنع - واتضح ان جندي البوليس قد لقي حتفه نتيجة طعنة سكين وليس نتيجة اطلاق الرصاص.

بعد هذه الأحداث الدامية والتي كانت كلها خارج المصنع، وحيث كانت

غالبية المشاركين فيها من الأهالي والماره أو الصبيه الذين جاؤا ليتفرجوا ويلعبوا - ويهتفوا للجيش - بعد هذه الأحداث الداميه هدأت الحال تماما ولم تقع أية حوادث أخري، وطافت سيارات الجيش بمكبرات الصوت تطلب من العمال وأهالي كفر الدوار الهدوء والسكينة ومحذرة إياهم من وجود خونة ودعاة للفتنة والفساد يريدون تشويه الحركة الوطنية...

هذا في نفس الوقت الذي أعلن فيه عن صدور قرار بوقف حكمدار بوليس البحيرة ومأمور مركز كفر الدوار عن العمل، وذكرت الأخبار أنه سيحقق معهما فى الحوادث.. {الأهرام وصحف ١٤ أغسطس ١٩٥٢}.

هكذا منذ البداية بدأت تتجه الأنظار الي تحميل مسئولية أحداث التخريب لقوي أخري غير العمال الذين أضربوا من أجل مطالبهم وحافظوا علي المصانع والآلات.. وسوف نري كيف ان هذا التوجه قد أجهض - رغم ان الدلائل كانت جميعها تؤكد علي مسئولية قوي معينة عن حوادث التخريب، كما أن اختيار البكباشي عبد المنعم أمين رئيسا للمجلس العسكري كان عنصرا رئيسيا من عناصر استبعاد توجيه تهمة التخريب الي هذه القوي رغم طرح أدلة علي الأقل توجب التحقيق فيها...

علي كل سيأتي الحديث عن هذه القوي... في فقرات تالية.

* * *

٣

تشكيل مجلس عسكرى عالى
خلال ساعات بعد الأحداث

لم تمض ساعات قليلة علي بداية الاضراب حتي دعي مجلس قيادة الثورة الي اجتماع عاجل - وطرحت القضية علي اساس ان ماحدث هو مؤامرة ضد مجلس الثورة - ولم يكن هذا هو الاضراب العمالي الوحيد في الساحة حينئذ، ولكن ماكان مخططا خارج دائرة الاضراب، جعل هذا الاضراب هو الطعم الذي يمكن ان يقبله مجلس قيادة الثورة، وماكان مخططا كان هو التخريب البعيد عن دائرة الاضراب، ويبدو إن اشارة قد اعطيت بسرعة للمتأمرين ان ماحدث لمكاتب الادارة ليس كافيا ولابد من صدام مع قوات الجيش التي وصلت في الساعة الثالثة من فجر ١٣ أغسطس، فكان الصدام الدامي خارج المصانع والذي سبق وأن تحدثنا عنه.. وهكذا تمكن البكباش عبد المنعم أمين أن يحصل علي قرار بتشكيل محكمة عسكرية تنعقد فورا وتبدأ محاكمة المتهمين صباح يوم ١٤ أغسطس الساعة الثامنة صباحا... وتصدر احكامها وتنفذ فورا بلا رحمة أو شفقة..

وشكل المجلس العسكري وتقرر سفره فورا الي كفر الدوار وجاء تشكيله علي النحو التالي :

- البكباشى عبد المنعم أمين رئيسا

الأعضاء :

- بكباشى محمد عبد العظيم شحاته
- قائد اسراب حسن ابراهيم السيد
- يوزباشى فتح الله رفعت
- صاغ خليل حسن خليل
- صاغ أحمد وحيد الدين حلمي
- صاغ محمد بدوي الخولي.
- يوزباشي جمال القاطني.

وتقرر أن يكون عبد المنعم مراد ممثلا للاتهام أمام المحكمة العسكرية...



هيئة المحكمة العسكرية

أول محكمة عسكرية تحاكم مدنيين بعد ٢٣ يولية ١٩٥٢

ووصل المجلس العسكري الي كفر الدوار مساء يوم الثلاثاء ١٣ أغسطس.

* * *

وفي نفس الوقت وصل الي كفر الدوار عدد من وكلاء النيابة من الاسكندرية ليحققوا مع ٥٦٧ من المقبوض عليهم والي عشرات الشهود. وكان المطلوب منهم ان ينهوا هذه التحقيقات خلال ساعات قليلة، أي أنه كان علي كل وكيل نيابة أن يستمع الي حوالى ٥٨ متهما والي عدد من الشهود وأن يحرر لهم محاضر ويحدد موقف كل منهم خلال ساعات قليلة- وهو أمر من المستحيل أن يتحقق، أي أنه من المستحيل ان يتحدث أي عن توفر أي ظل من العدالة لهذه التحقيقات...

وفي الساعة الثامنة صباحا اجتمع المجلس العسكري متوقعا ان تقدم اليه النيابة القضية - وهو أمر لم يحدث خاصة وان عدد الشهود قدر بخمسة عشر شاهدا من الموظفين والأهالي والاستماع الي الخفراء وحيث يصل عدد خفراء كل وردية ٨٥ خفيرا...

كيف انتهي هذا التحقيق وهل كان هناك تحقيق حقيقي يمكن ان يسمي تحقيقا..

وفي النهاية تقرر - هكذا تقرر - تقديم ٢٩ متهما الي المحاكمة علي رأسهم مصطفي خميس، ومحمد حسن البقري.

كانت النيابة لم تبدأ تحقيقاتها بعد - أو كانت علي وشك بدئها عندما اصدر القائد العام للقوات المسلحة بيانين مساء يوم١٣ اغسطس ١٩٥٢ وأصدر مجلس الوزراء برئاسة علي ماهر باشا بيانا مساء أمس.

وهذا هو نص البيان الصادر عن القائد العام للقوات المسلحة، نقلا عن أهرام ١٤ أغسطس ١٩٥٨ :

أذاعت القيادة العامة للقوات المسلحة أمس البيان الآتي :

«لما كان الوطن الآن في فترة بناء وانشاء توجب علي كل فرد ان يلزم الهدوء التام لكي يسود النظام حياتنا بعد الفوضي والفساد وحتي تتاح الفرصة لتنفيذ مشاريع الاصلاح التي ترمى الي رفاهية جميع افراد الشعب، فإن القائد العام يعلن جميع الطوائف - وخاصة العمال - أن أي خروج علي النظام أو اثارة للفوضي ستعتبر خيانة ضد الوطن وجزاء الخيانة معروف للجميع وعلي من له شكوي أن يتقدم بها بالطريق القانوني.

ان النظام يجب أن يسود مهما كان الثمن وقد أعذر من أنذر»

ثم اذاعت القيادة في المساء البيان التالي :

«حاول بعض الخونة من ذوي الاغراض التي ترمي الي الاخلال بالأمن العام واثارة العقبات في سبيل الاصلاح الاجتماعي الذي تنشده الأمة جميعا ويسعي اليه الجيش فقاموا بإثارة الشغب من عمال شركة مصر بكفر الدوار مما أدي الي قيام حالة تهدد الأرواح والممتلكات في تلك المنطقة فاضطر الجيش الي التدخل فورا وسيطر علي زمام الموقف.

«وازاء ماحدث قد وافق رئيس مجلس الوزراء علي تشكيل مجلس عسكري عال له كافة السلطات اللازمة لمحاكمة المسئولين في قضايا الجنايات التي وقعت من عمال هذه الشركة ومدبري هذه الحوادث»

لواء أركان حرب : محمد نجيب
القائد العام للقوات المسلحة

أما البيان الصادر عن مجلس الوزراء فكان نصه كالآتي :

في هذا الوقت الذي تنهض فيه الحكومة الوطنية جادة بالعمل السريع الحاسم لتخليص نواحي المجتمع المصري من عوامل القلق واسباب الشكوي، اذ بادرت باصدار التشريعات الدقيقة التي تقوي اداة الحكم وتنقيها وتنظمها بحيث تكفل العدالة للمواطنين جميعا وبخاصة العامل والفلاح.

وفي الوقت الذي تنزل فيه هذه الحكومة عن مظاهر الترفع والاستعلاء

فتهدف بما اصدرت وماستصدر من تشريعات الي جعل الموظف خادما أمينا للشعب وصديقا كريما له وتعمل بالطرق المنتجة لتيسر للفقير سبل المعيشة، في هذا الوقت الذي اطلقت فيه الحكومة الحريات، فرفعت الرقابة عن الصحف وأفرجت عن المعتقلين ليعبر المواطنون عن آمالهم وآلامهم بالطرق المشروعة.

في هذا الوقت وبعد اسبوعين فقط من نهوض الحكومة بهذه الاعباء الجسام ودون انتظار لنتائجها الطيبة المثمرة تقوم فئة تنتسب مع الاسف الي الطبقة العاملة الكادحة التي اثبتت في كل الظروف والمواقف صادق وطنيتها وجليل تضحياتها من أجل مصر وعرفت بالبعد عن العنف والميل الي الكسب الحلال.

في هذا الوقت الذي تتجه فيه انظار العالم الي مصر تتبع حركتها الوطنية الرائعة التي تمت في هدوء وسلام وبنجاح منقطع النظير تقوم فئة بإثارة الشغب في بعض مراكز الصناعة في البلاد لتحدث اضطرابا.

ان مشاكل العمل والعمال ومستقبل حياتهم وحياة ابنائهم وعائلاتهم وحقهم جميعا في حياة كريمة هو في طليعة ماتعالجه هذه الحكومة من شئون المجتمع وان ماتهدف اليه من تصنيع البلاد انما هو لصالح السواد الأعظم من الشعب المصري.

لهذا آلت الحكومة علي نفسها ان لا تتواني في الأخذ بناصية المحرضين والمدبرين والقائمين بهذا الشغب وأنه في سبيل مصلحة كبري هي أمن البلاد وسلامتها ومصالح العمال أنفسهم لا يمكنها أن تقف مكتوفة أمام فئة عابثة مضللة تسئ أبلغ الاساءة الي مصر وفي سبيل مصر سيؤخذ بالشدة كل عابث.

وقد كلف النائب العام ورجاله بالتحقيق فورا في هذه الحوادث التي تعتبر في هذا الوقت بالذات خيانة وطنية وتشويها لجلال الحركة المباركة

التي قام بها جيشها الباسل وأيده فيها الشعب قاطبة.

وقد وطدت الحكومة العزم علي أن تأخذ كل مجرم بجرمه فيقدم الي محكمة عسكرية شكلت اليوم لهذا الغرض وستنفذ أحكامها فور صدورها دون شفقة ولا رحمة.

وانا لنتوجه الي العمال في جميع انحاء البلاد ان يطمئنوا كل الاطمئنان الي شعور الحكومة نحوهم، بل سوف يري العمال من نتائج سياسة هذه الوزارة لصالحهم انها تسبقهم الي تحقيق مطالبهم العادلة وازالة اسباب كل شكوي. وانها لتنبههم في الوقت نفسه الي ان هذا العبث يضر أولا وبالذات بسلامة الاقتصاد القومي للبلاد الذي تعمل الحكومة علي تدعيمه وتنميته لرفع مستوي معيشة العامل والفلاح والموظفين.

وانا لننتهز هذه الفرصة لنكرر لسكان البلاد كافة وطنيين وأجانب ماقطعناه من عهد بأن اموالهم وأرواحهم وأمنهم وطمأنينتهم هي في المكان الأول من عناية هذه الحكومة واهتمامها.

٤

بداية المحاكمة
محاكمة محمد مصطفى خميس

قبل ان تنهي النيابة تحقيقاتها في القضية الرئيسية كما قالت الصحف، اعلن عن بدأ المحاكمة - دون أن تكون هناك أية أوراق من النيابة بين أيدي المحكمة، دون أي قرار اتهام يحدد التهم والمتهمين وفي تمام الساعة التاسعة والنصف مساء يوم الخميس ١٤ أغسطس ١٩٥٢ انعقد المجلس العسكري وحيث قال رئيس المجلس ان المجلس يؤدي عمله بأمر الحاكم العسكري العام الرئيس علي ماهر... وساعتها تذكر الناس البسطاء من ابناء مصر، كل الناس البسطاء ماكانوا يرددونه في مظاهراتهم عن الملكة الأم وعن علي ماهر وأحمد حسنين...

وأقسمت المحكمة اليمين القانونية ونصه :

«أقسم بالله العظيم وأنبيائه الكرام وبكتابه اني في محاكمتي هذا المتهم أمام هذا المجلس سأسلك سبيل العدل والحق بمقتضي البيانات وأني أتبع العدالة علي مقتضي قانون الأحكام العسكرية المعمول به الآن بدون مراعاة الغرض أو الميل أو الهوي وأقسم به سبحانه وتعالي أني لا أبوح بحكم هذا المجلس العسكري الي أن يصدق عليه قانونا وأني لا أفشي ولا أبوح برأي أو قرار صادر من عضو من أعضاء هذا المجلس مالم يقض علي بذلك الواجبات الشرعية والله علي ما أقوله شهيد».

ثم تلي ذلك قسم نائب الاحكام الذي اعلن فيه انه يحترم قرارات هذا المجلس وتعهده بعد انشائها.

وكانت المفاجأة اعلان بدأ المحاكمة لمتهم واحد فقط هو العامل مصطفي خميس، والذي نسب اليه أنه في يوم ١٩٥٢/٨/١٣ بدائرة كفر الدوار اشترك مع آخرين مجهولين في تجمهر قوامه أكثر من خمسة أشخاص بقصد أرتكاب الجرائم عمدا وقد استعمل المتجمهرون القوة والعنف وكان بعضهم يحمل اسلحة وآلات أخري يودي استعمالها الي الموت المحقق، فقتلوا عمدا كلا من أحمد مبروك خلف واحمد محمد نصر الدين وذلك بأن اطلقوا عليهما

مقذوفات نارية.. فأحدثوا بهما الاصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أدت الي وفاتهما ثم قاوموا بالعنف موظفين عموميين في أثناء تأديتهم وظيفتهم وبسببها وذلك بأن هاجموا قوات الجيش التي كلفت بالمحافظة علي سلامة المصنع بقصد اقتحامه، ولم يرتدوا إلا بعد أن أطلقت القوات عليهم النار.

وقيد مانسب اليهم جناية طبقا للمواد ٢٣ و٢٣١ و١٣٦ من قانون العقوبات والمواد ٢ و ٣ من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩١٤ الخاص بشأن التجمهر... {وهذا القانون الأخير صدر بعد شهرين من نشوب الحرب العالمية الأولي لصالح القوات البريطانية واعتبر تجمهرا كل اجتماع من خمسة أشخاص علي الأقل في طريق أو محل عام ولو لم يكن له قصد جنائي. وجعل عقوبة المخالفة الحبس لمدة أقصاها ستة شهور أو غرامة أقصاها عشرون جنيها - وشدد العقوبة الي سنتين لمن يقاوم رجال السلطة عند تفريق التجمهر}.

وسأل رئيس المجلس مصطفي خميس اذا كان قد وكل عنه أحد المحامين للدفاع، وتعجب الحاضرون من السؤال فكيف ومتي سيوكل محاميا وقد قبض عليه أمس ظهرا وهو حتي لم يعلن بقرار اتهام قبل دخول الجلسة... وأجاب مصطفي خميس طبعا بالنفي... وهنا كانت المفاجأة أن وقف موسي صبري - وهو في ذلك الوقت يعمل بالصحافة - ووجه الشكر للمجلس !!! لاتجاهه هذا - أي اتجاه لم يكن أحد يدري - واعلن استعداده للدفاع عن المتهم...

ووقف الصاغ عبده مراد المدعي العام ليستهل مرافقعته بالآية الكريمة : «انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم»

وتحدث المدعي العام في مرافعته عن سوء القصد في تدبير هذه الجرائم

والتي تركت أسوأ الأثر في نفوس المواطنين ولاسيما ونحن في وقت نحتاج فيه الي النظام ندعم به مرافق حياتنا ، والي الأمن نرفع بألويته في ربوع البلاد فيأمن أهلها ، ويأمن الناس جميعا شر الجريمة وذيوع الفتنة في تلك اللحظات التي يقوم الجيش فيها بمطاردة الفساد أينما كان، وتحطيم صرح الفساد فلا يتركه حتي يتهاوي حجرا من بعد حجر...»

كان حديث المدعي العام هذا حديثا عاما عن الفساد... ولم يكن هناك أي اتهام جدي موجه الي العمال بانهم وخلال حركتهم من أجل مطالبهم العادلة لم يعتدوا علي مال أو علي أي ممتلكات للشركة التي يطالبونها لأول مرة بعد عام ١٩٤٢ ان تحقق لهم المطالب التي أشرنا اليها في سطور سابقة - بل ان المتهم مصطفي خميس المطلوب اعدامه وبتهمة الخيانة. قد قبض عليه خارج المصانع وبعد أن كانت النيابة قد بدأت تحقيقها ولم تكن تحقيقاتها قد انتهت بعد في حوادث التخريب عندما بدأت محاكمة مصطفي خميس، ولقد أعتبرت النيابة ان القضية الخطيرة هي قضية التخريب تلك وان التحقيق فيها صعب - وكما عرف وقتها من ناحية أخري ان وضع اليد علي الأيدي الحقيقية المسئولة عن التخريب أمر صعب جدا خاصة وأنه كما هو واضح أن أى دليل مادي غير متوفر ضد العمال الذين اعتصموا بالمصانع ورفعوا مطالبهم مكتوبة علي لافتة قيل إنها ضبطت بعد ذلك، وأنها لم تظهر اطلاقا ضمن أوراق التحقيق...

كان محمد مصطفي خميس ماثلا أمام المحكمة ومطلوب الحكم باعدامه في الوقت الذي كان القائد العام للقوات المسلحة يتحدث للصحفيين عن أن : «هناك ذيول تلعب وستبتر هذه الذيول... وفي الوقت الذي أدلي فيه بهذا الحديث كانت وزارة الداخلية قد أصدرت أمرا بوقف القائمقام صالح خفاجي مساعد حكمدار البحيرة، والمعين مفتشا للمنطقة التي تقع فيها مصانع كفر الدوار، والأستاذ نعمان العشماوي مأمور مركز كفر الدوار عن العمل...

وفي الزيارة التي قام به القائد العام يوم ١٩٥٢/٨/١٤ لسلاح الاشارة

اشار الي أن الحوادث الأخيرة بتدبير من الرأسماليين وهذا هو نص قوله :

«انها مدبرة من جماعة الرأسماليين الذين ذعروا من العدل الذي سنقيمه.. أناس دأبهم أن يأكلوا وأن يشربوا ويتخموا جيوبهم فلما عرفوا أن حركتنا تهدف الي العدالة الاجتماعية أصابهم الذعر علي مستقبلهم..»

في نفس الوقت الذي كان يدلي فيه القائد العام يدلي بهذه الأحاديث كانت المحكمة العسكرية تستمع الي شهود الاثبات ضد مصطفي خميس المتهم الأول والذي لم يكن رأسماليا فقط فهو مجرد مخزنجي بالشركة...

* * *

نودي علي شهود الاثبات فلنستمع الي نصوص شهاداتهم التي رأت فيها المحكمة - المجلس العسكري - بقيادة البكباشي عبد المنعم أمين دليلا يوجب إصدار الحكم بالاعدام...

في نفس الليلة استمعت المحكمة الي أقوال الشهود - الثلاثة فقال الصاغ محمد ناجي داود في شهادته «إني تعينت قائد القوة في هذا المصنع عند الساعة الثانية والربع بعد ظهر أمس وبينما كنت علي باب المصنع الداخلي شاهدت جمعا غفيراً من الاهالي قادما من ناحية مساكن عائلات الموظفين وكانوا يحملون العصى وجذوع الاشجار فلما اقتربوا من نقطة الكوبري جهزت الجنود وأمرتهم بضرب النار علي الأرض ولكن المتظاهرين استمروا في التقدم نحو باب المصنع فاضطررت للأمر باطلاق النار عليهم ففروا هاربين وارسلت ضابطا لمعاينة مكان الحادث فعاد لي ومعه المتهم مصطفي خميس وقال إنه كان يتزعم المظاهرة ولاحظت في جسده عدة خدوش، وقال أيضا أن هناك ثلاث جثث لبعض الاهالى علي مقربة من مكان الحادث وقد ناقش الدفاع عن المتهم هذا الشاهد في اقواله ثم استمع المجلس الي شهادة الملازم منير عبد العظيم وبعد أن أقسم اليمين قال إنه كان عند الكوبري في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف ثم انضم الي

الصاغ محمد ناجي وعند الساعة الثانية والنصف كانت المظاهرة قادمة وراء المتهم يسير في المقدمة وهو يحمل «برنيطة» في يده يشير بها الي المتجمهرين ثم ذكر كيف قبض عليه وأن هناك اشخاصا شهدوا بأنه كان يتزعم المتظاهرين وقد ناقشه الدفاع عن المتهم في شهادته ثم استمع المجلس الي الشاهد الثالث وهو الجندي سعد فرح ميخائيل فحلف اليمين علي الانجيل وأدلي بشهادته وقد جاء فيها إنه كان يحرس الكوبري ورأي المظاهرات قادمة فصاح فيهم طالبا منهم الرجوع فتأخروا الي الوراء ولكن المتهم تقدم عليهم والقي الشاهد أرضا أن المتهم ومعه كثيرون من المتظاهرين كانوا يحملون فروع اشجار وانه قبض علي المتهم وتراجع المتظاهرون قبل أن يطلق النار عليهم من نقطة الكوبري ولكن الطلقات النارية جاء ت من ناحية المصنع وكان هناك شخص آخر واقفا علي مقربة منه فقال «امسكوه» وأشار الي المتهم لأنه هو الذي قاد هذه المظاهرة.

من شهادة الصاغ محمد ناجي داود يتضح لنا انه أرسل ضابطا للمعاينه بعد ان فر المتظاهرون هاربين إثر إطلاق النار - فوجد مصطفي خميس فقبض عليه، ويقول الضابط منير عبد العظيم بانه كان يقود المظاهرة ومعه برنيطه يشير بها الي المتظاهرين... أما الجندي سعد فرج ميخائيل فالمتهم القي به وأمامنا عينة من هذه الشهادات :

(١) شهادة وكيل الامباشى احمد ابرهيم عطا الله قال فيها : «ان المتهم كان ممسكا بقطعة خشب وكان لابسا قبعة بيضاء وانه قبض عليه بعد اطلاق النار ويطالب من الخفير الذي كان بجوار القوة

(٢) أما الشاهد محمد عبد الوارث خلف احد خفراء الشركة فقد قال : انه قصد يوم الحادث الي الشركة لتسلم عمله حوالي الساعة الثانية بعد الظهر وكان مرتديا جلبابا خشية أن يتعرف عليه المتظاهرون فيضربونه، وعند الباب سمع له الخفير بالمرور، ويوجد بين هذا الباب وباب المباني ممر يسمي كوبري رقم ٥ ثم وصف كيف اقبلت المظاهرة التى قال ان المتهم كان

يرأسها ويحث المتظاهرين علي التقدم وكان يهتف بحياة القائد الأعلي، فاصطدم المتهم بالجندي الذي كان جاثما علي الأرض وتماسكا وكسرت بندقية الجندي وقبض علي المتهم وأحضره نحو الكشك حيث أخذ يصيح انه مظلوم وكان قد وقع علي الأرض مذهولا من سقوط ثلاثة من المتظاهرين حوله عقب اطلاق النار.

ووقفت المحكمة كثيرا عند شهادة ضابط المباحث التي كانت موضع ملاحظات شديدة من المحكمة ومحامي الدفاع اذ قال انه سبق أن شاهد المتهم في الساعة الحادية عشرة صباح تقس يوم الحادث وانه كان يقود مظاهرة في الطريق الزراعي متجها نحو كفر الدوار وسمع المتهم يردد بعض الهتافات «تحيا مطالب العمال العادلة.... ويسقط مدير المصنع» فسأله المحامي لماذا لم يقبض علي المتهم أو يبلغ الجهات المختصة عن أوصافه عندما شاهده في مظاهرة الصباح، فقال إنه كان متجها بسيارته في مهمة خاصة الي كفر الدوار وإن المنطقة التي كان بها لم يكن فيها تليفون وسألت المحكمة الشاهد إنه بوصفه ضابط مباحث الم يكن لديه اخبار عن توقع اضراب أو حركة تجمهر في الشركة فقال انه ضابط مباحث المديرية وليس كفر الدوار وانه لم يصله شئ عن تجمهر العمال وهنا أبدي رئيس المحكمة ملاحظاته علي مهمة ضابط مباحث المديرية وكيف إنه كان يعرف ماإذا كانت هناك مطالب للعمال أم لا وما الدافع الي الحوادث التي وقعت وسأله المدعي الم تقل إنك رأيت المتهم بعض القبض عليه «وشتمته» وقلت له «راح يودوك في داهيه... وحايضربوك بالنار» فرد الشاهد إنه رأي المتهم جالساً مع أربعة وانه قال لهم انه سيذهبون في داهيه وكان هذا كلاما عاما تعليقا علي الحادث ودعي الاستاذ فريد فهمي وكيل نيابة كفر الدوار لسماع روايته أو كان هو الذي سمع السائق يتفوه بالكلام الذي نسبه اليه المدعي فروي كيف انه عاد الي الاسكندرية في سيارة هذا السائق مساء أمس وكيف روي السائق انه شاهد المتهم محمولا علي اكتاف أربعة

اشخاص في مظاهرة كبيرة. فطلب منه وكيل النيابة أن يشهد بذلك فتردد وقال انه كان متأكدا من أن المتهم هو نفس الشخص الذي كان محمولاً علي الاكتاف وعلل وكيل النيابة تردد الشاهد بتخوف اكثر الناس عادة من الشهادة أمام الهيئات الرسمية، وقال ان الشاهد كان يعلم انه وكيل نيابة عندما كان يحدثه.

ثم جاءت شهادة شاهد جديد والذي طلب المدعي العسكري سماع شهادته ويدعي حامد مغازي بلتاجي ، سائق سيارة أجرة بالبحيرة.. فجاءت شهادته لتجعل الأقدار تضحك مما اعتبره المدعي العسكري أنه سيقدم شهادة تدين المتهم علي نحو قطعي..

نعم ! كانت المفاجأة عندما سأله المدعي فقال : «إنه لايذكر أنه رأي المتهم وانما كان مارا بسيارته متجها الي كفر الدوار فرأي أناسا يهتفون بحياة «محمد نجيب» ثم قال ردا علي اسئلة مفصلة للمدعي، إنه رأي شخصا يحمله أربعة اشخاص في المظاهره ولكنه لايعرف ولايعرف اذا ما كان يشبه المتهم!!!

سأله المدعي : ألم تقل أنك رأيت المتهم علي الأرض وسقطت بندقيته وكسرت وبعد ذلك قام وتمكن من القبض عليه وأطلق النار من بندقيته المكسورة - كيف ذلك ؟ لم يسأله المجلس كيف استخدم البندقية المكسورة...

يبدو أن شهادة الشهود هذه كانت كلها معيبة، ولا يحكمها أي منطق فالمطلوب فقط هو ان يقال ان هذا المتهم - مصطفي خميس - كان يتزعم المظاهره حتي تكفي كلمة «يتزعم» لاصدار الحكم باعدامه... بطبيعة الحال كان من الممكن ان يقبض علي أي شخص اخر محمد أو حسن أو حسين.. الخ وبذلك كان سيعدم هذا الآخر وليس محمد مصطفي خميس المهم ان يكون عاملا أو موظفا بالشركة...

وكانت هناك ملاحظة مهمة - انه في نفس الوقت الذي كان يمثل فيه مصطفي خميس أمام المحكمة - ولم يكن قد تحدد بعد ان هناك ٢٩ متهما نشر الأهرام خبرا تحت عنوان «القيادة تضع يدها علي مدبري حوادث العمال» يقول الخبر:

سأل مندوب «الأهرام» المتحدث الرسمي في القيادة العليا عما جاء في بيان القائد من انه سيعاقب الذين قاموا بالحوادث الاخيرة عقابا رادعا وشديدا وهل معني هذا أن القيادة عليمة بالأيدي الخفية التي قامت بهذه الأعمال فأجاب بأنها عرفتها فعلا فلما طلب المندوب معرفة هذه الأيدي قال : «اننا لانستطيع أن نقول شيئا حاليا ويكفي أن نقول أن كل من يقوم عليه دليل مادي سوف يقبض عليه في الحال ومن لا يقبض عليه ويحقق معه فليس عليه دليل مادي».

وترافع محامي المتهم فأشار الي كيفية انتقاله من صفوف المراقبين الصحفيين الي صف الدفاع واكدا اعتقاده انه لايمكن ان يكون هناك مصري تجري في عروقه الدماء المصرية الصادقة يشترك في مثل حوادث كفر الدوار التي تعتبر وصمة تشوه حركة الجيش التي كانت تعبيرا صادقاً عما يجيش في قلوب عشرين مليونا من المصريين وقال أن هناك يداً دنسة أرادت أن تظهر العمال الابرياء في مظهر يفسر بانه معارضة لحركة الجيش، ولكن العمال الأبرار الذين أيدوا حركة الجيش بكل قوتهم لم يمسوا مصانعهم بأدني أذي وانما وقع الاعتداء علي بعض السيارات وبعض الحجرات في الفناء الخارجي.

وقال المحامي أن رجال الجيش حضروا الي المصانع لانقاذ الموقف بعد أن تمت الجرائم المنكرة بأكثر من أربع ساعات. فماذا كان يعمل حفظة الأمن، وماهي معلوماتهم عن التدبير قبل وقوعه وماإجراءاتهم لقمع ماحدث ولماذا تأخر إخطار الجيش بالحادث أربع ساعات.

ثم قال ان تدخل الجيش في مصانع كفر الدوار يعتبر الحركة الاصلاحية الثانية بعد حركته الأولي وأوضح أن المتهم كان يهتف مع المتظاهرين بحياة «محمد نجيب» بشهادة اكثر الشهود، وبين أن تهمة القتل عمدا مع سبق الاصرار لا سند لها من أقوال الشهود فإن جريمة القتل وقعت في مظاهرة أمس غير التي كان فيها المتهم ووقعت علي بعد كيلومتر ونصف كيلو منها ولم تكن هناك أية صلة بين المتظاهرين فلا دليل علي التدبير ولا دليل علي أن النار التي قتلت الجنديين خرجت من جماعة المتظاهرين معهم وانه قبض علي المتهم قبل اطلاق النار علي ماجاء علي لسان اكثر الشهود وأشار الي المواد التي استند اليها المدعي في طلب رأس المتهم فقال إن المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ قد جاء في نهاية فقرتها الثانية عبارة «اذا ثبت علمهم بالغرض المذكور» من التجمهر والغرض المذكور في وثيقة الاتهام هو القتل مع سبق الاصرار وليس هناك أي دليل علي أن المتهم أو غيره كان يعلم بهذا الغرض وقال المحامي انه لم يقبض من بين جميع المتظاهرين الا علي هذا الشاب «المتهم» الذي يعول أخا صغيرا ويرعاه «وهنا دمعت عينا المتهم» ومسح دموعه بيده.

وقال المحامي إنه لايلتمس شفاعة بل عدلا وصدقا فإن كل كلمة قالها لم يحد فيها عن جادة الحق والعدل واعرب عن ثقته بعدالة المجلس العسكري والذي سجل فخرا جديدا في تاريخ القضاء العسكري.

وسئل المتهم عما اذا كان لديه مايقوله فقال إنه يرجو من رئيس المجلس ان يجمع العمال ويسألهم عن سبب الحوادث وعما اذا كان للمتهم يد فيها وانه كان في منزله في دائرة المصانع فسمع جماهير تهتف بحياة محمد نجيب فتوجه اليها واشترك معها وسار في شوارع كفر الدوار وعندما مروا أمام منازل كبار موظفي الشركة قابلهم هؤلاء بترديد هتافهم وقال أن كثيرين شتموه وضربوه بعد القبض عليه حتي اصيب بفقد سمع اذنه اليسري وأكد إنه برئ.

وكما عرف وقتها فان دفاعا حقيقيا عن مصطفي خميس لم يتحقق، بل إن المجلس العسكري صمت تماما عن الاستماع لأي شاهد من شهود النفي الذين طلب مصطفي خميس الاستماع اليهم... ولم تصل كلمات مصطفي خميس عن الظلم البين الذي ألحق به الي سمع أي متتبع للتحقيقات والمحاكمة....

٥

إعلان خميس بالحكم بإعدامه

وانتهت محاكمة مصطفي خميس وقبل أن تبدأ محاكمة كل المتهمين، وفي يوم الثلاثاء ١٦ أغسطس ١٩٥٢ والمجلس العسكري يواصل محاكمة المتهيمن اعلن رئيس المجلس قبل الساعة الحادية عشرة بخمس دقائق رفع الجلسة لمدة نصف ساعة، معلنا أنه خلال النصف ساعة هذه سيعلن الحكم في قضية المتهم الأول مصطفي خميس في ساحة الملعب..

وكما قال مراسل الأهرام وقتها : خيم علي القاعة سكون عميق، وبدت علي وجوه المتهمين ونظراتهم علامات الرهبة والتطلع..

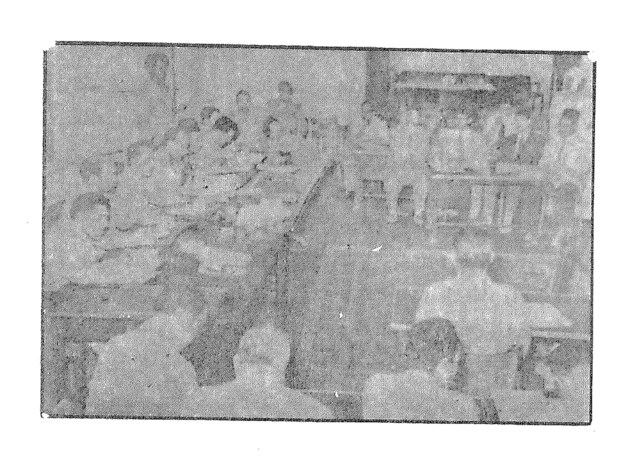
خرج الحاضرون الي شرفة النادي المطلة علي ملعب كرة القدم.. وعلي اطراف الملعب البعيدة جلس حوالي ١٥٠٠ عامل بينهم بضع مئات من عمال شركة صباغي البيضا والحرير الصناعي والباقون من عمال مصنع كفر الدوار وكانوا قد دعوا جميعا الي سماع النطق بالحكم...

أوقف المتهم مصطفي محمد خميس علي حافة الملعب أمام الشرفة يحيط به أربعة من جنود الجيش شاكي السلاح..

وفي الحادية عشر والربع اصطفت هيئة المجلس العسكري العالي في الشرفة ووقف علي جانبيها البكباشى عاطف نصار مندوب القيادة العامة والاميرالاي حامد صالح قائد المنطقة الشمالية واللواء مصطفي المتولي مدير البحيرة ومفتش وزارة الداخلية والاميرالاى محمد علي القناوي حكمدار البحيرة والاميرالاي أمين موسي قائد قوات بلوك النظام والأستاذ عبد العزيز الحبال مأمور كفر الدوار الجديد وجمع من الصحفيين وبعض المتفرجين الذين حضروا الجلسة...

ووسط الصمت الرهيب تقدم الصاغ صلاح الدفراوي من القيادة العامة لتلاوة الحكم، وكان قد حمله مصدقا عليه في الساعة الثالثة من صباح يوم ١٨ أغسطس ١٩٥٢.

وأمام الميكروفون بدأ صوت الصاغ صلاح الدفراوي يعلو.. وعندما قال



هيئة المحكمة العسكرية أثناء انعقادها

ان المجلس يحكم علي المتهم بالاعدام شنقا.. ازدادالسكون المخيم علي المكان عمقا {الوصف للأهرام}، وأما المتهم - كما يقول نفس المراسل - فقد حافظ علي رباطة جاشه طول الوقت ولم تختلج أي عضلة من عضلات وجهه ولم يفه بكلمة. وانما كان يهز رأسه احيانا عندما كان مندوب القيادة العامة يلقي بيانها عقب اعلان الحكم...

ثم تلى الصاغ صلاح الدفراوي اجراءات المجلس العسكري :

اجراءات المجلس العسكري العالي المنعقد بجهة كفر الدوار في يوم ١٩٥٢/٨/١٤ بناء علي أمر حضره القائمقام حسن حمدي رئيس ادارة الجيش الصادر في اليوم الثالث عشر من اغسطس سنة ١٩٥٢.

هيئة المجلس الرئيس : البكباشى عبد المنعم أمين من سلاح المدفعية الاعضاء : البكباشى محمد عبد العظيم شحاته من سلاح المدفعية، وصاغ أحمد وحيد الدين حلمي من سلاح الفرسان وقائد أسراب حسن ابراهيم السيد من السلاح الجوي وصاغ محمد بدوي الخولي من المدرسة الثانوية العسكرية واليوزباشي محمد جمال الدين القاضي من البوليس الحربي الميكانيكي.

نائب الاحكام : صاغ خليل حسن خليل من ادارة الجيش

المدعي : صاغ عبده عبد المنعم مراد

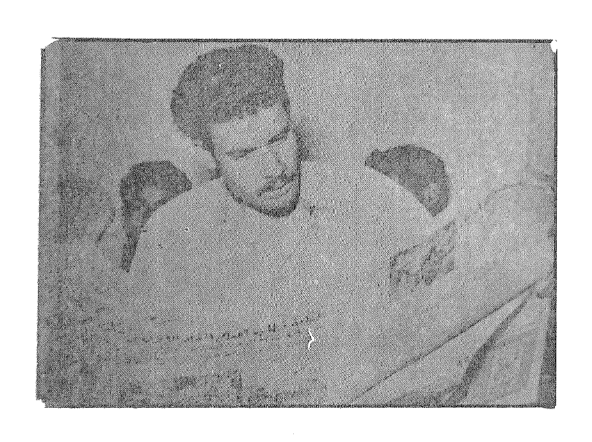
وبعد أن تلا قرار الاتهام وقد اعترف المتهم بانه غير مذنب في الادعاء المقام عليه.

قرار المجلس : استقر رأي المجلس علي أن المحبوس المدعو مصطفي خميس أحد عمال شركة كفر الدوار للغزل والنسيج مذنب في الادعاء المقام عليه توقع في جهة كفر الدوار في اليوم الخامس عشر من شهر اغسطس ١٩٥٢

امضاء الرئيس امضاء نائب الاحكام



الشهيد مصطفى خميس يستمع برباطة جأش للحكم بإعدامه



مصطفى خميس يتصفح الأهرام بعد صدور الحكم بإعدامه

الحكم: المجلس يحكم علي المحبوس المدعو مصطفي خميس أحد عمال شركة كفر الدوار للغزل والنسيج بمركز كفر الدوار بالآتي : اعدامه شنقا - توقع بجهة كفر الدوار في ١٩٥٢/٨/١٥

امضاء الرئيس ونائب الاحكام

التصديق : أصدق علي قرار المجلس وحكمه - توقع في اليوم السابع عشر من شهر اغسطس سنة ١٩٥٢

اواء أركان حرب قائد عام القوات المسلحة

محمد نجيب

ثم وقف البكباش عاطف نصار فالقي الكلمة التالية :

لقد أنذر القائد العام وهو جاد في انذاره قادر علي التنفيذ كما تعد جميع خطواته. لقد انذر فإن كل من تحدثه نفسه باحداث شغب أو وقوف في سبيل الاصلاح وحركته المباركة سيأخذ بأقصي العقوبة في غير ماشفقة ولا رحمة. وقد خضع بعض ذوي النفوس اللئيمة الضعيفة التي خلت من الايمان بالله والوطن خضعت لتحريض المحرضين واستولي عليها جنود الشيطان المتمردين اعداء الشعب وهم اعداء الحق وأنصار الفساد فلابد أن ينالوا جزاءهم.

فقد سن لنا الرسول صلوات الله عليه ذلك وهو في عهد نهضة ونشر دعوته فإن وجد من المشاغبين الذين يخشي منهم علي الاصلاح، فأمر بقتلهم ولو تعلقوا باستار الكعبة بعد أن تم له الفتح المبين وهو فتح مكة. وهانحن قد تم لنا بفضل الله وتأييد الشعب الفتح المبين للاصلاح والهدم لرأس الطغيان فلنسر بسيرة الرسول القوي فإنه القائل : المؤمن القوي خير وأحب عند الله من المؤمن الضعيف.

فالقوات المسلحة وقد قامت بهذه الحركة المباركة باسم الشعب ولخير

الشعب وقد وهبت أرواحها ودماءها لتطهيره وحمايته، ستبقي دائما ساهرة للبطش بكل من تحدثه نفسه بالخيانة أو الغدر بالوطن وأهله. لذا لا تستطيع أن نرى الفساد ولا ننكل بأصحابه فننزل بهم أقصي العقوبة.

فهذا المجرم قد تسبب بتدبيره في قتل ثلاثة من جنود الشعب. فهو غادر ليس منا ، خائن لنهضتنا ، كافر بنعمة الله علينا ، فاستحق بذلك أن يبتر من الشعب ليحيا الشعب. قال الله تعالي «انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ، أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الأخرة عذاب عظيم». وانتهت اجراءات اعلان الحكم الذي كان له اعمق الأثر في نفوس الحاضرين وخاصة المتهمين الذين كانوا في قاعة الجلسة يسمعون نصوصه.

وتفرق العمال الحاضرين في نظام تام فأقلتهم سيارات «أتوبيس» خاصة كل فريق الي المصانع التي يعمل بها.

كان تأثر مصطفي خميس بكلمات عاطف ناصر شديدا لانه لم يكن يتوقع منه هذا الموقف.. وذلك لأنه وغيره من المتهمين قد وصلتهم كلمات أخري قالها عاطف نصار في وصف مايحدث مثل إنها مهزلة، وإنها العدوان علي العدالة والقانون.

* * *

نقل محمد مصطفي خميس الي السجن الحربي في معسكر مصطفي باشا.. ولكن تنفيذ الحكم فيه لايمكن ان يتم قبل الانتهاء من النظر في القضية الثانية، وحيث أنه مازال المتهم الأول فيها...

* * *

الشئ المثير للدهشة أن الجميع كان مندهشا الي أبعد حد بصدور الحكم باعدام محمد مصطفي خميس... فليس هناك سبب يوجب إصدار هذا الحكم



الشهيد مصطفى خميس يغادر محطة الإسكندرية إلي القاهرة
لمقابلة محمد نجيب وكان حارسه اليوزباشي محيى الدين لبيب

المتطرف علي متهم قبض عليه بعض انفضاض المظاهرة والتي قالوا إنه كان زعيمها والمخطط لها... والبعض قال إن الحكم صدر علي هذا النحو البالغ القسوة والظلم الي أبعد حدود الظلم لعله إن طلب مقابلة القائد العام ليتظلم إليه من هذا الجور - أن يعترف علي من سموهم بالمدبرين الحقيقيين والذين هم علي حد قول القائد العام : «الذين ذعروا من العدل الذي سنقيمه».

لذلك فان مصطفي خميس نقل يوم ٢٦ أغسطس من الاسكندرية الي القاهرة توطئة لمقابلة القائد العام - وقد قال المتحدث الرسمي بلسان القيادة بان القائد العام سوف يعطي المتهم كامل الحرية فيما يقول.

وبعد وصوله مباشرة الي القاهرة أخذ الي مقر القيادة العامة للقوات المسلحة حيث قابله اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة في الساعة السابعة مساءا واستغرق اللقاء نصف ساعة، وكما قيل أن المقابلة كانت بهدف الاستماع من خميس عن المحرضين علي الحوادث...

وانتهت المقابلة باصرار مصطفي علي أنه لا علاقة له بالاحداث وأنه أخذ من الطريق بعد انفضاض المظاهره... وهكذا كانت النهاية ان اضطرت القيادة ان تعيده الي الاسكندرية لتنفذ حكم الاعدام بعد ذلك فيه - مع زميله البقري - كما سيجئ في الصفحات التالية - وحتي لا يقال ان الخطوة الأولي في التعامل مع اضراب من الاضرابات العمالية العديدة، أي مع حركة مطلبيه لها مطالب عادلة كانت الردع والقمع لمن هم أصحاب حقوق معتدي عليها من الذين قال عنهم محمد نجيب نفسه إنهم هم مدبري الأحداث.. مرة أخري نعيد قراءة ماقاله نجيب في سلاح الاشارة عند زيارته له في ١٩٥٢/٨//١٤.. «انها - أي حوادث كفر الدوار - مدبرة من جماعة الرأسماليين الذين ذعروا من العدل الذي سنقيمه... أناس دأبهم أن يأكلوا وأن يشربوا ويتخموا جيوبهم فلما عرفوا أن حركتنا تهدف الي العدالة الاجتماعية أصابهم الذعر علىمستقبلهم».

* * *



الشهيد مصطفى خميس بين حراسه فى مقر القيادة العليا
فى إنتظار مقابلة محمد نجيب

قبل أن نواصل قراءتنا للتحقيق الذي مازالت صفحاته حافلة بالمفاجآت علينا أن نتابع الموقف من العناصر التي قيل أنها متآمرة وأنها المسؤولة عن أحداث التخريب في مكاتب الادارة وحولها والتي عندما شاهد مأمور مركز كفر الدوار بدايتها انصرف بسرعة وحتي لايسأل عنها في أي تحقيق...

كانت هناك ملاحظة مهمة... أنه بينما كانت الحرائق تشعل في مكاتب الادارة كانت قوة من رجال البوليس والمطافئ تقف علي شاطئ الترعة كالمتفرج... وعندما سأل الدفاع الشاهد الثاني الصاغ ناجي داود - بماذا يعلل وقوف رجال البوليس والمطافئ علي شاطئ الترعة في حين أن النار مازالت مشتعلة في (المصانع) - يقصد الادارة - أجاب الشاهد بأن وقوفهم كان خوفا من العمال الذين قيل أنهم مازالوا في المصنع - وكانت الشهادة متناقضة مع كل قول قيل إن المصنع لم يكن به حريق، ولم يسمع أن القيام بأداء الواجب بإطفاء حريق يمنعه خوف من عدوان - خاصة اذا كان هذا العدوان المزعوم لم يحدث ليلة ٨/١٢ بل انه حدث ظهر يوم ٨/١٣ عندما بدأت القوات باطلاق نيرانها علي المتظاهرين والذين كان من المؤكد أنهم يهتفون لحركة الجيش ولمحمد نجيب نفسه...

وهكذا لم يكن القبض علي المأمور نفسه بلا سبب، لقد كانت هناك شواهد علي أن له دور خفي وان لم يكشف النقاب كاملا عنه - ومن هذه الشواهد مانجده في شهادة الشاهد الثالث اليوزباشي حسن نعمة الله - والذي خلال المحاكمة سُمي بحسن الشرير - وسنقرأ شهادته في الصفحات القادمة. ولكن يهمنا هنا ماقاله كشواهد كان يجب ان يقف المحققون عندها كثيرا وكذلك القضاة سواء كانوا «عسكر» أو مدنيين - يقول في شهادته «... وليلة الحادث كنت موجودا في مكتبي فاتصل بي المأمور تليفونيا لأمر خاص!!» ماهو هذا الأمر الخاص ونحن حيال أحداث جد خطيرة ؟ سؤال كان يجب ان يوجه اليه وكان يجب أن يجيب عليه وان يفصح عن هذا الأمر الخاص... ثم يقول في نفس الشهادة «... أسرعت الي تليفون الشركة

واتصلت بالمركز وسألت عن المأمور فأفهمني عامل التليفون أن مخبرا أخبر المأمور بالحادث وهو في طريقه الي المصنع. وحضر المأمور بعد ربع ساعة ودخل وكان بعض العمال متجمهرين بين البوابة قبلي الادارة ومكتب الضابط المدني، وحاولت أنا والمأمور تهدئتهم بالملاينة فلم يمتثلوا فأسّر اليّ المأمور أن اتصل بالمديرية وأبلغها الأمر فاتصلت تليفونيا بالمديرية وأبلغت المدير الأمر!!»

كان أمرا عجيبا - المأمور المسؤول الأول عن أمن مركز كفر الدوار كله يترك أمر تبليغ الحدث للمدير الي ضابط آخر مسؤولا فقط عن العمل داخل الشركة أي مسؤول امام الادارة الخاصة بالشركة...

وكان الشئ الأكثر مدعاة للدهشة أن الشاهد في إجابته علي الأسئلة الموجهة اليه من المدعي العام والدفاع ونائب الأحكام - ان مصطفي خميس كان متزعما للعمال المتجمهرين أمام المصنع وأنه كان يهتف هتافات عدائية... ومصطفي خميس الذي لم يظهر إلا في ظهر اليوم التالي للأحداث وقبض عليه علي النحو الذي أسلفنا ذكره - هو مخزنجي بالشركة ولم يكن ضمن أي من الورديتين الوردية الذاهبة والوردية القادمة لاستلام العمل - اما لماذا التركيز علي مصطفي خميس ؟ هل كانت الادارة علي خلاف مع هذا المخزنجي الصغير حول تصرفات غير سوية من قبل الادارة...

وأجاب كذلك أن المأمور داخل المصنع بمفرده ولا يعلم اذا كان جاب معاه عساكر أم لا ؟... ألا تجعلنا مثل هذه الاجابة نشك كثيرا في شهادة هذا الضابط...

وعاد نفس الشاهد والذي قال من قبل أن المأمور عندما اتصل به تليفونيا كان الاتصال لأمر خاص، ثم قال ان الأمور التى أسّر اليه بها أسّر بها وهو في المصنع - أي ليس بالتليفون - ان يخبر المديرية بالحادث...

اعتقد ان هذه الشهادة وحدها كانت كافية لادانة المأمور ومسئولية

الادارة عن جانب خطير من أحداث الحرائق في المكاتب - والتي كان واضحا ان المقصود منها التغطية علي جرائم عديدة ارتكبتها هذه الادارة في مسائل كثيرة مالية وادارية واختلاسات من المخازن وتلاعب في شراء السيارات وإصلاحها والتي أحرقت بتدبير كما أوضحنا من قبل... وكان الرئيس محمد نجيب عندما زار مصانع كفر الدوار يوم ٨/١٦ قد طاف بالأماكن التي وقع فيها التخريب وهي حجرة الأرشيف في مبني الادارة والصيدلية وجراج السيارات وتأكد بنفسه من سلامة سائر أبنية المصنع وآلاته ...

وفي هذه الأثناء والمحاكمة دائرة والأيدي كلها تشير الي دور للادارة في الأحداث بدأ الأستاذ عبد الحميد لطفي رئيس نيابة الاسكندرية - وقتها - التحقيق مع مأمور مركز كفر الدوار الذي أوقف عن العمل عقب الحوادث في ١٣ أغسطس ١٩٥٢، وذلك بناء علي بلاغ قدم من ضابط، المخابرات في الجيش قال فيه إن المحامين أدلوا بمعلومات لمكتب المخابرات العسكرية أفادت بأن مأمور المركز كان في المركز مع قوة بوليسية عندما وقعت الحوادث ولكن المأمور لم يقم بواجبه، الأمر الذي اوجب تحميله المسئولية عن اهمال الادارة. وحاول المأمور التنصل من المسئولية بأنه كان ينتظر الأوامر من المديرية !! هذه في الوقت الذي لم يبلغ هو بنفسه المديرية بل طلب ذلك من نعمة الله.

وقد استمعت النيابة الي اقوال مدير مديرية البحيره - ولم تجد النيابة أي دليل يستبعد وجود مسئولية للادارة وانها مسئولية ليست ناتجة عن تقصير انما هناك شبهات حول دوره في الأحداث...

هذا من ناحية ومن ناحية أخري ولم يكن قد مضي اسبوع علي الأحداث حتي كان قد اعلن عن القبض علي أمين حافظ عفيفي الموظف وقتها بمصانع كفر الدوار، وقد قال المتحدث الرسمي باسم القيادة العليا في تصريحه الرسمي الذي أدلى به صباح ١٩٥٢/٨/١٩ ان القبض عليه جاء كإجراء «رأت السلطات صاحبة الشأن في هذا الموضوع القيام به ومن أنه لدي هذه

السلطات المبررات الكافية لهذا الاجراء».

وكان القبض علي أمين حافظ عفيفي بواسطة أحد ضباط الجيش الذي اشتبه فيه وهو يقف علي مقربة من النادي الرياضي في مصانع كفر الدوار حيث يعقد المجلس العسكري جلساته - وعندما اقترب منه الضابط ليلقي القبض عليه ألقى بسرعة شيئا من حافظته علي الأرض - ولم يكن هذا الشئ غير قطعة حشيش، ولم يكن هذا الشئ غير قطعة حشيش، كما ضبط معه مسدس - قال إنه مرخص، بينما لم يكن يحمل الترخيص... وعندما جاء المحقق للتحقيق معه وجد انه تخلص من قطعة الحشيش، ولكنهم وجدوها وقد القي بها من نافذة بالعزفة تطل علي حديقة.. أمر المحقق بقص أظافر ابن الباشا، وارسل الحافظة وقطعة الحشيش الي الطب الشرعي... وقيل في ذلك الوقت ان تدخلا ما كان سريعا لتتحول القضية الي قضية مخدرات - يمكن الخلاص منها بسهولة - وهذا هو ماحدث فعلا...

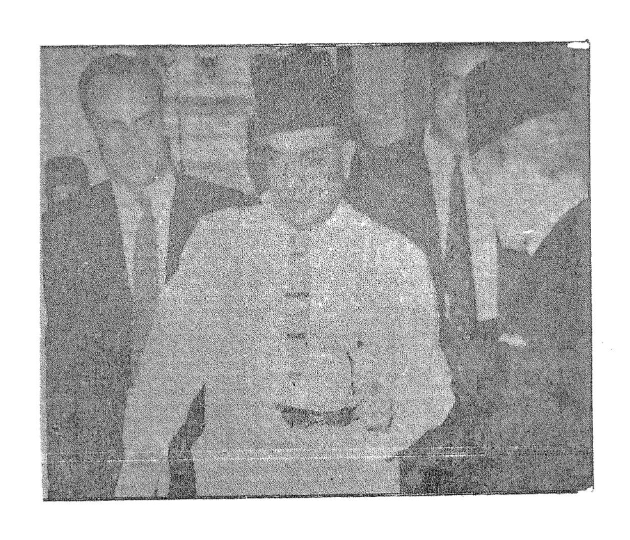
كان القبض علي ابن حافظ عفيفي باشا في نفس الوقت الذي بدأ فيه تحقيق حول زيارة كبير لكفر الدوار قبل الحوادث باثني عشر ساعة وأن هذا الكبير اجتمع مع رجال الادارة الموقوفين... ودار التحقيق حول مدي صحة الادعاء بان زيارة الكبير كانت بغرض زيارة ابنه الموظف بالشركة... ولكن يبدو أن التحقيق أسفر عن حقائق أخري منها أن هذا الكبير قام بدفع مبلغ ألف جنيه لشخصية هامة.. كما أسفر التحقيق - كما قالت الأهرام - عن علم بعض رجال الادارة بالحوادث - أي حوادث التخريب - قبل وقوعها بيومين...

ولقد كانت مقابلة حافظ عفيفي باشا لرئيس الوزراء علي ماهر يوم ١٩٥٢/٨/١٩ لافتة للنظر لأنها جاء ت بعد القبض علي ابنه وبعد توصل التحقيق الي حقيقة زيارته لكفر الدوار قبل الأحداث باثني عشر ساعة... وكان الحديث عن أن المسائل طبخت فوق، وقد كانت هناك محاولة للتغطية على هدف المقابلة بأن نشرت صورة حافظ عفيفي بعد مقابلته لرئيس

الوزراء علي ماهر تحت خبر خاص بالتحقيق في صفقة أغاخان بمدينة الأوقاف، وكان لحافظ عفيفي وإلياس أندراوس علاقة بهذه الصفقة...

وظهرت نتيجة المقابلة بسرعة إذ ظهر أن للمسدس الذى بحوزة ابن الباشا رخصة، وأصدر قاضي التحقيق حكما بالافراج عن أمين حافظ عفيفي وان ألغت غرفة الاتهام برياسة الأستاذ حسن فهمي البدوي قرار الافراج بناء علي استئناف النيابة، واعلنت نيابة كفر الدوار ٩ سبتمبر تاريخا لمحاكمة أمين عفيفي بتهمة احرازه قطعة من المخدرات...

وعلي نحو غير واضح انتهت كل المحاولات للكشف عن المجرمين الحقيقيين الذين كانوا وراء حوادث التخريب للاساءة للحركة العمالية السلمية المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية التي تحدث عنها برنامج حركة الجيش ...



حافظ عفيفى باشا يغادر دار الرياسة بعد إتمام الصفقة
مع على ماهر باشا رئيس الوزراء فكانت النجاة لإبن حافظ عفيفى حتى من
قضية المخدرات. وكان إختفاء كل اتهام موجه للمتآمرين الحقيقيين
الذين سماهم اللواء محمد نجيب بالرأسماليين

٦

المحاكمة الكبرى

* قرار الإتهام
* الشهادات الزائفة
* المسؤولون عن التخريب أصبحوا شهود إثبات
* القتلة أبرياء والأبرياء قتلة

انتهت محاكمة مصطفي محمد خميس وكان الحكم باعدامه وعلي النحو التي فصلنا القول فيه، وكانت النيابة لم تنته بعد من التحقيق الذي تجريه مع المقبوض عليهم... وفي نفس اليوم ١٩٥٢/٨/١٥والذي انتهت فيه محاكمة «خميس» بدأت محاكمة ٢٩ متهما اختيروا من ٥٦٧ قيل أنه حقق معهم جميعا وثبت الاتهام علي تسعة وعشرين منهم، وسيقوا الي المحكمة (المجلس العسكري الأعلي) دون أن يعلنوا بقرار الاتهام ودون أن تترك لهم أية فرصة للبحث عن محامين أي دون أن تراعي أي حقوق لهم للتعرف علي القضية المتهمين فيها... كانت بداية ظالمه، لتجربة ديكتاتورية لم تشهدها مصر حتي في ظل أكثر العصور ظلمه... وكأنها مأساة دنشواي من جديد فقط كان جلادو دنشواي من قوات الاحتلال البريطاني أما جلادو اليوم فهم أصحاب المبادئ الستة... أو هكذا حاولت القوي المضادة لهم أن تجعل هذه هي صورتهم، وأن تجعل الأمور تبدو وكأن هذه الحركة أو الثورة لم تجئ الا لتصطدم بهم باسم حماية الثورة ولحماية مصالح الباشوات والبكوات وأن مسألة الصدام مع هؤلاء لن تكون غير مجرد مسألة شكلية ستقتصر علي الغاء الألقاب.. هذا رغم أن هناك حركة اصلاح اجتماعي كبري قد بدأت بالاعلان عن الاصلاح الزراعي كما طرد الملك تمهيدا لالغاء الملكية... كان «الرأسماليون» الذي تحدث عنهم محمد نجيب في كلمات ذكرناها له قبل ذلك يريدون ومعهم أصحاب المصالح الأجانب والذين قابل منهم الأمريكيون عدد من رجال مجلس قيادة الحركة في بيت البكباشي عبد المنعم أمين رئيس المجلس العسكري الأعلي - كانوا يريدون للثورة ان تتعامل مع الحركة العمالية باسلوب القمع والردع وتقييد حرية منظماتها النقابية والحجر علي استقلاليتها انطلاقا من مفهوم أن الوجود الحر المستقل لهذه المنظمات يهدد مسيرة الثورة...

وفي يوم الجمعة ١٥ أغسطس ١٩٥٢ اقتيد المتهمون الـ ٢٩ الي قفص الاتهام في قاعة النادي الرياضي بمصانع شركة الغزل للنسيج الرفيع حيث

أقيم حاجز خشبي علي الجانب الأيمن من القاعة ووقف المتهمون خلفه.

ووفق ماجاء في الأهرام بتاريخ ١٩٥٢/٨/١٦ جاء في قرار الاتهام :

ادلة علي اتهامهم في حوادث الحرق والتخريب الي المحاكمة في قضية واحدة بعد ان حددت الجرائم المنسوبة اليهم. وقد جاء في قرار الاتهام ان المتهمين - وقد اوردنا اسماءهم فيما بعد - اشتركوا مع آخرين مجهولين ليلة ١٣ اغسطس سنة ١٩٥٢ في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة اشخاص الغرض منه ارتكاب الجرائم مع العلم بهذا الغرض وقد استعمل المتجمهرون القوة والعنف وكان بعضهم يحمل أسلحة وآلات اخري من شأنهم احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة وذلك بأن اتفقوا فيما بينهم وتجمعوا مع عدد من الجمهور في فناء مصنع شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع حاملين أسلحة نارية وبيضاء وعصيا وقطعا من الحديد وفروع الاشجار واقتحموا مبانيه عنوة وارتكبوا فيه الجرائم الآتية تنفيذا للغرض من هذا التجمهر وهذه الجرائم هي :

أولا : قتلوا عمدا مع سبق الاصرار عسكري البوليس سيد حسن الجمل بأن ضربوه بآلات راضه وطعنوه باله حادة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات المبينه في التقرير الطبي والتي أوردت بحياته.

ثانيا : وضعوا النار عمدا في محل مسكون هو مبني شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع الكائن بكفر الدوار.

ثالثا : نهبوا واتلفوا بالقوة الاجبارية ضمن جماعة أمتعة المصنع المذكور المبينة بالمحضر وذلك بأن حطموا كثيرا من ابوابه ونوافذه وهشموا بعض منقولاته وسياراته الموجودة به واشعلوا النار ونهبوا البعض الآخر.

رابعا : سرقوا بطريق الاكراه خمس بنادق اميرية عهده عساكر البوليس : السيد الجمل، عاشور عبد الله، والسيد محمود الباز، محمود سليمان مرسي، حزين محمد حمدان، وبعض متعلقاتهم المبينة بالمحضر. وقد ترك

الاكراه اثر جروح بهم وذلك بأنْ هاجموهم وضربوهم معطلين مقاومتهم وسلبوهم بنادقهم وامتعتهم سالفة الذكر

خامسا : قاوموا بالقوة والعنف بعض رجال الضبط واعتدوا عليهم بالضرب اثناء تأدية وظيفتهم وبسببها وذلك ان اعترضوا سبيل رجال البوليس الذين حضروا لتفريقهم واعتدوا عليهم بالضرب فاحدثوا بكل من السيد متولي الباز وعاشور علي عبد الله ومحمود سليمان موسي وحزين محمد حمدان واحمد صالح المزين ويوسف مصطفي بدوي ومحمد حسن غزال ومحمود عبده الغول وعبده محمد مصطفي الاصابات المبينة بالتقارير الطبية والمحضر والتي تقرر لعلاجها بالنسبة لهم مدة تزيد علي العشرين يوما وقيدت الواقعة جناية عسكرية وبالمواد ١٣٦، ١٣٧ فقرة ١، ٢ و٢٣٠ . ٢٣١ . ٢٥٢ فقرة ا و٢١٤ فقرة ١ ،، ٢ و٢٢٦ من قانون العقوبات والمادتين ٢ . ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والمرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ باعلان الاحكام العرفية والمواد ٦ . ٧ . ٩ من قانون ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام المحكمة العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و٢١ لسنة ١٩٤١ و٨١ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم بقانون الصادر في ١٣ اغسطس لسنة ١٩٥٢ والامر العسكري ١٠ لسنة ١٩٥٢ باحالة بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون امام المحاكم العسكرية

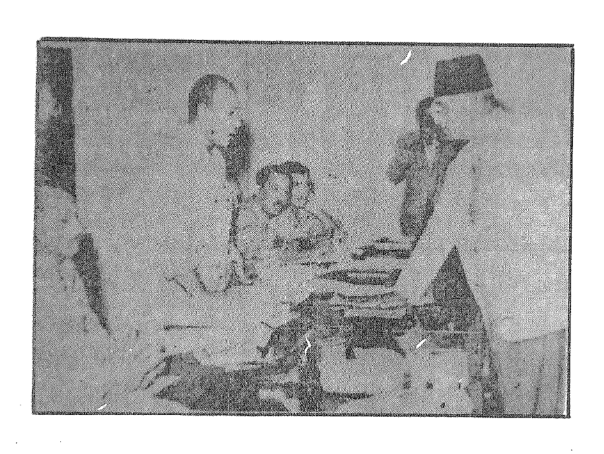
المتهمون المقدمون الي المحاكمة

اما المتهمون الذين قررت النيابة تقديمهم الي المحاكمة في هذه القضية العامة فهم : مصطفي محمد خميس وقد كان اول من قدم للمحاكمة في قضية اخري خاصة بمظاهرات خارج المصنع وعبد المقصود عبد الجواد عقبه ومحمد حسن البقري ومحمد ابو اليزيد شهاب* واحمد عبد المقصود رزق

* كان هذا المتهم مراسلا لعديد من المجلات الدينية وعرف عنه علاقته بجماعة الإخوان المسلمين.



بعض المعتقلين من عمال كفر الدوار يتصفحون الجرائد أثناء المحاكمة



الشاهد الأول محمد حسنى الجمال مدير المصانع وهو يحلف اليمين أمام المجلس العسكرى، ويُرى البكباشى عبد المنعم أمين رئيس المجلس العسكرى واقفا

ويوسف المغازي وهناوه علي عبده ومحمد مصطفي عيد وعطيه ابو العنين وعبد السميع رفعت وهاشم عبد الغني دره وفؤاد عبد الرحمن واحمد حامد الدسوقي وشوقي محمد شمس والسيد احمد عيسي واحمد محمد صالح واحمد مساعد الحمزاوي وحلمي فهمي ابو النجا وصلاح الدين محمد عبد الله ويوسف حسن احمد وصلاح طاهر منصور وعطية محمود مسلم وعبد الوهاب عبد الواحد مصطفي وعبد المنعم السرجاني ومحمد ابراهيم علي وحسن دسوقي اسماعيل ووهبه عبد الفتاح مصطفى وعثمان سيد احمد زغلول ورمضان محمد ابو بكر وجميع هؤلاء من عمال المصنع الذين قبض عليهم عقب وقوع الحادث ماعدا «التاسع والعاشر والحادي عشر» فقد هربوا قبل اعتقالهم وامرت النيابة بالقبض عليهم. والمتهم الثاني عبد المقصود عبد الجواد عقبه من الخفراء الخصوصين بالمصنع.

٢٦ شاهد اثبات

وأرفقت النيابه بتقريرها قائمة بأسماء شهود الاثبات مع ملخص شهادة كل منهم وعددهم٢٦ شاهدا اكثرهم من رجال البوليس والخفراء وبينهم عامل واحد.

وسنورد أقوال الشهود ومناقشة الدفاع والمحكمة لهم خلال استعراضنا للمحاكمة علي نحو مفصل في الفقرة التالية .

وبدأت المحاكمة

في الساعة التاسعة من صباح ١٦//٨/١٩٥٢، انعقد المجلس العسكري العالي للنظر في قضية حوادث الحرق والتخريب التي يقال أن المتهمون الـ ٢٩ الماثلون أمام المجلس العسكري العالي تسببوا فيها يومي ١٢ مساءا و١٣ والمتهمون هم الذين ذكروا في قرار الاتهام.

وحضر الجلسة جمع من المحامين للدفاع عن بعض المتهمين هم الأستاذ

محمد الغولي المستشار لبعض النقابات العمالية وحضر عن المتهمين مصطفي محمد خميس (والذي سبق محاكمته) ومحمد أبو اليزيد شهاب ويوسف المغازي والأستاذ عشم فريد عن يوسف المغازي، والأستاذ حسن حسني عن احمد عبد المقصود رزق، وخلال الاستراحة الأولي حضر الأستاذ أنور نصيف موكلا للدفاع عن المتهمين محمد مصطفي عيد وعبد الوهاب عبد الواحد مصطفي واحمد حامد دسوقي ويوسف حسن احمد وعطيه محمود مصطفي ...

وكانت الملاحظة أن عددا كبير من المتهمين لم يحضر عنهم محامون ولم تنتدب المحكمة من يدافع عنهم - كما هو معروف ومستقر عليه - وبعد أن تلي المدعي قرار الاتهام، وبعد ذلك وجه نائب الأحكام السؤال للمتهمين اذا كان هناك منهم من يعترض علي أحد من أعضاء هيئة المحكمة فأجابوا بالنفي :

ووجه رئيس المحكمة كلامه الي المتهمين قائلا سمعتم الادعاءات المنسوبة اليكم فمن كان منكم غير مذنب فليقف... فوقف جميع المتهمين... فقال رئيس المحكمة اذا أنتم جميعا غير مذنبين ؟ فقالوا : نعم.

الدفاع التأجيل

ووقف الأستاذ محمد الفولي طالبا التأجيل ومقدما من الأسباب مايوجب التأجيل لتأخذ العدالة مجراها السليم ... قال الاستاذ الفولي:

ان هناك اسبابا تدعو الي هذا التأجيل بالحاح وقال ان حادث ١٢ - ١٣ اغسطس في مصانع كفر الدوار كان له اسوأ الاثر في نفس كل وطني وانه بوصفه مستشارا لنقابات العمال يستنكر الحادث كل الاستنكار وقد ودع المصريون عهد الظلم واستقبلوا عهدا جديدا عهد الحرية والاخاء والسعادة.

وعندما وصلت الي كفر الدوار كدت اعتقد معكم وجوب سرعة محاكمتهم ولكن تبين لي ان هناك متهمين غير هؤلاء المتهمين ويجب ان

نطلع علي التحقيق والمستندات فنعرف التهمة المنسوبة الي هؤلاء المتهمين ولكي نعد شهود النفي الذين يقدمون لعدالتكم المدبر الذي يتضرر من قوانين تحديد الملكية وانا لانطلب اكثر من يومين لنستعد لذلك فهناك اشخاص يضحكون الآن لانهم فعلوا فعلتهم وقدموا اشخاصا ابرياء اذن نحن نطلب التأجيل لاسباب أهمها الاستعداد والاطلاع علي اوراق التحقيق ثم هناك شهود يريدون الاتصال بالمتهمين للتعرف علي كل شاهد يريدون شهادته - وهناك شهود علي تدبير هذا الحادث وشهود اخرون يخشون التقدم بالشهادة ويطلبون تأمينهم ولذلك نصر علي طلب التأجيل.

وكان كل سبب أورده الأستاذ الفولي يكفي وحده لتأجيل أي قضية - وبطبيعة حال من الحقوق المسلم بها ان يطلع الدفاع علي التحقيق وعلي المستندات وعلي ماقيل فى تقارير الطب الشرعي التى ظهرت نتائجها بسرعة لايمكن الا أن تجعل هذه التقارير موضع شك ونظر... واكثر من ذلك فان الاستاذ الفولي قد قال ان هناك شهود علي تدبير الحادث وشهود آخرون يخشون التقدم بالشهادة ويطلبون التأجيل...

وهنا وقف المدعي ليعترض علي التأجيل زاعماأن الحكمة التي توخاها الشارع من تأليف هذه المحكمة تتنافي مع هذا الطلب !!!

وكان اعتراضا مثيرا لخوف جميع الحاضرين علي هؤلاء المتهمين، وكيف يمكن ان تكون حكمة الشارع من تأليف محكمة تحاكم متهما مخالفة لقواعد العدالة وملغية لحقوق المتهمين في الدفاع عن أنفسهم خاصة وأن الجميع بما فيهم القائد الأعلي للقوات المسلحة يرون أن هناك متهمون بتدبير حوادث التخريب والحرائق وقد اختفوا في جحورهم المظلمة...

وهنا تدخل رئيس المجلس البكباشى عبد المنعم أمين ليقول :

مصلحة الوطن فوق كل شئ وهي تستدعي سرعة الفصل فاذا كانت هناك رؤوس مدبرة فهذا لايعفي من تقديم الايدي المنفذة للجزاء فاذا أمكن

ان تقدم الرؤوس المدبرة تكون قد خدمت العدالة والبلاد.

وسنعطيك مساحة من الساعة ١٠ الي ١١ وبعد ذلك يعقد المجلس للاستمرار في المحاكمة ولدينا فرصة كافية للاطلاع علي التحقيق وتكوين الفكرة

فقال الاستاذ الفولي - ان هناك مراجع يجب ان نطلع عليها.

الرئيس - ان مصلحة الوطن لاتحتمل التأجيل وكان يجب أن تأتي بالمراجع القانونية اللازمة معك.

وكان قول الرئيس ردا علي طلب الأستاذ الفولي فيه استهانة بكل منطق - فكيف يمكن وخلال ساعة واحدة ان يطلع المحامون علي التحقيق مع ٥٦٧ متهما انتقي منهم ٢٩ متهما والاطلاع علي أقوال ٢٦ شاهدا من شهود الاثبات، والتحقيق ليس منه غير نسخة واحدة - وهي حتي كما هو مقرر غير كاملة، ولم يكن هناك وقت كاف حتي أمام هيئة المحكمة نفسها لتقرأ هذا التحقيق أو جانبا منه... ثم أو لم يكن من مهمة هؤلاء الذين تولوا التحقيق في حوادث التخريب والحرائق أن يضعوا أيديهم ولو علي واحد فقط من الذين قاموا بارتكاب هذه الجرائم... ابن الباشا - حافظ عفيفي والذى زار كفر الدوار قبل الاحداث باثني عشر ساعة ودفع الف جنيه لاحد المسئولين في المركز ولم تحقق معه جهات التحقيق ولم تقترب منه، بل قابله صاحب المقام الرفيع علي ماهر، عندما قبض علي ابنه وهو يتسقط الأخبار عن التحقيق من أذنابه من بين شهود الاثبات...

المهم - عادت الجلسة الي الانعقاد في الساعة الحادية عشر وعشر دقائق وليس الساعة الحادية عشرة والنصف كما قال الرئيس وذلك لأن أحدا لم يطلع علي أي تحقيقات مدونه، ومن مرارة الموقف يمكننا أن نضحك ونقول أو حتي غير مدونه...

وانعقدت الجلسه، وسأل الرئيس المحامين عمن هم حاضرون. واجاب كل

محامي باسماء المتهمين الذين سيدافع عنهم - وهو ما سبق ذكره ...

ثم طلب الأستاذ الفولي مرة أخري من الرئيس استدعاء بعض الشهود، فقال له الرئيس أعطي كشفا بأسمائهم الي ممثل الاتهام...

ووقف المدعي العام الصاغ عبده مراد ليلقي مرافعته التى بدأها بالقول الكريم : «واذا قيل لهم لاتفسدوا في الأرض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ولكن لايشعرون» ثم قال :

ياحضرة الرئيس وياحضرات الاعضاء : هؤلاء المقدمون امام هيئة المحكمة الموقرة علي الجرائم الموضحة بتقرير الاتهام هم المفسدون الذين لايشعرون وقبل ان أورد لحضراتكم خلاصة الادلة التي تثبت ارتكاب كل منهم لهذه الجرائم اود أن أوضح لحضراتكم كيف وقعت هذه الحوادث. في الساعة العاشرة الا ثلث من مساء ١٣ اغسطس علم مساعد الضابط المدني بمصانع شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ان عمال مصنع النسيج اوقفوا الماكينات قبل الميعاد المقرر وهو العاشرة تماما فنزل من المكتب ووقف بحوش المصنع فلم يتبين شيئا غير عادي في المصنع فوقف يشرف علي دخول وردية العمال الذين يبدأ عملهم في الساعة العاشرة مساء. ثم لاحظ صفيرا من احد العمال القادمين من الخارج ثم تبعه صفير آخر لم يلبث ان انتشر بين جميع العمال بحوش المصانع وبعد قليل توجهوا الي العمال الموجودين بداخل الصالات وكانوا في حالة هياج وقاموا باخراج العمال الموجودين داخل صالات النسيج ثم توجهوا الي صالات الغزل وهم يصيحون بأصوات لامعني لها ثم ابتدأ عمال التدوير يلقون بالبكر تجاه مكتب الضابط. وقام العمال وقد أصبحوا دورتين احداهما التي ينتهي عملها في الساعة العاشرة والثانية التي يبدأ عملها في تلك الساعة. قام هؤلاء العمال بمظاهرة يهتفون فيها بأقالة مدير المصنع الاستاذ محمد الجمال ومدير السكرتيرية ورئيس مكتب العمل ولم يستمعوا الي نصح حضرة مأمور مركز كفر الدوار الذي حضر بمفرده الي المصنع عندما سمع بهذا

الشغب.

بل علي العكس زادوا في هياجهم وهاجموا ادارة المصنع واخذوا يتلفون ابواب مكاتب الادارة ونوافذها والأوراق والمنقولات الموجودة بها واشعلوا فيها النار. كما اشعلوا النار في جميع السيارات التي كانت موجودة بالجراج بجوار مكاتب الادارة وعددهم ٢٢ سيارة مختلفة وقد بلغت قيمة التلفيات التي حدثت نحو ٤٨,٣١ جنيها و٣٠٠ مليم وكان المأمور قد ذهب لابلاغ المديرية ثم عاد ومعه حوالي خمسة عشر جنديا وحاولوا تفريق العمال المجتمعين باطلاق النار عليهم ولكن المتجمهرين اعتدوا عليهم واصابوا منهم سبعة واغتصبوا منهم خمس بنادق كما قتلوا احدهم واصابوا رجال المطافئ الذين حضروا لاطفاء النيران وقد اصيب عاملان بمقذوفات نارية وتوفي احدهم.

وقد حضر مدير البحيرة ومعه نحو ١٠٠ جندي ولم يستطع دخول المصنع فاستنجد بوزارة الداخلية التي اتصلت بالمنطقة الشمالية للجيش فقامت قوة من المنطقة ووصلت الي المصنع في الساعة الثالثة من صباح يوم ١٣ أغسطس وقمعت الشغب وقبضت علي جميع العمال الذين كانوا لايزالون بالمصنع وعددهم نحو ٥٠٠ عامل، ثم حضرت النيابة للتحقيق وبدأت في تحقيقها في الساعة الخامسة من صباح اليوم المذكور وقد انتهت النيابة من تحقيقها الذي أسفر عن توجيه الاتهام الي تسعة وعشرين متهما بالجنايات والجنح الموضحة بتقرير الاتهام.

وأود ان انوه في هذه الجلسة بالمجهود الجبار الذي قام به حضرات أعضاء نيابة الاسكندرية في تحقيق هذا الحادث الخطير.

الاستماع الي الشهود ومناقشة الدفاع لهم

وبدأت المحكمة في الاستماع الي شهود الاثبات، والتي قام الدفاع بمناقشتهم، ونحن هنا واذا كنا نريد حقا اعادة محاكمة هؤلاء الأبرياء الذين

أعدموا أو الذين كحم عليهم بأحكام قاسية أو الذين قتلوا برصاص الغدر والخيانة، فيجب أن نقرأ بامعان شهادات شهود الاثبات وماثار حولها من تساؤلات أثناء المحاكمة أو بعدها، فهم شهود مدانون ويجب ان تطبق عليهم أحكام الشهادة الزور.

الشاهد الأول محمد حسين الجمال مدير المصنع :

أقسم اليمين ثم قال في الساعة ١٠ مساء يوم الحادث كنت اراقب من نافذة منزلي بكفر الدوار دخول وخروج الورديات ولاحظت ان صفارة الخروج لم تخرج العمال وسمعت زعيقا وعندما تبين لي ان هناك شيئا غير طبيعي استقليت سيارتي الي المصنع وعلي بعد ٢٠ مترا من المصنع رأيت عددا كبيرا من العمال متجمهرين بحوش المصنع وهم يحملون قطعا من الخشب واشياء اخري لم أتبينها وسمعت اصواتا فاتضح لي ان لافائدة من مكالمتهم وهم في هذه الحالة ولا يمكن الاتصال بالجهات الرسمية من تليفونات المصنع لان الاسلاك الكهربائية بالمصنع قطعت فذهبت الي منزل حسين سري وطلبت منه الاتصال بالرئيس علي ماهر ويبلغه ذلك ولكنه اتصل بمدير البحيرة واخيرا اتصلنا بالرئيس علي ماهر وافهمناه ان هناك حالة خطيرة وطلبنا ارسال قوة لاخماد الحركة وبعد ذلك توجهت الي منزلي بالاسكندرية واتصلت بمأمور كفر الدوار وعرفت منه أنه هو والمدير لم يتمكنا من دخول المصنع وسألته اذا كان يمكن دخول المصنع فقال لي ان هذا مستحيل وسيعرفني اذا كان يمكن العودة للمصنع. ثم اتصل بي مدير مصنع الحرير الصناعي وقال ان قوة من الجيش توجهت الي المصنع وانه سيرسل لي سيارة تقلني الي المصنع وفعلا جاءتني سيارة فيها جندي مسلح نقلتني الي المصنع. وعلمت بعد ذلك ان عمال الورديتين قاموا بالاعمال التي قاموا بها اما عن اسباب الحادث فانني اعتقد ان لهذه الحوادث اتصالا بالحركة التي كانت قد بدأت قبل يومين بشركة البيضا وشرع فيها بالاضراب من يومين في شركة الحرير الصناعي وانها مدبرة من بعض افراد من خارج المصنع اتصلوا ببعض

العناصر السيئة بالمصنع واعتقدا ان عمال المصنع لم يكونوا من الاشخاص الذين يقومون بهذا العمل الا بعد ان اثاروا شعروهم بالاكاذيب مثل اني قلت لعمال شركة البيضا سأجعلكم لسنوات مثل عمال كفر الدوار وهذا غير صحيح لان عمال شركة البيضا لم يتركوا لي فرصة للكلام وعمال شركة البيضا كنت اقول انهم رجال لايتأثرون بالادعاءات لانهم عملوا في المصنع عشر سنوات بدون ان يتأثروا بأضرابات المحلة. واعتقد ان اساس الحركة هو عدد كبير من المفصولين وان كثيرا من المفصولين الذين اشتركوا في الحادث تمكنوا من الهرب والشركة فكرت في راحة عمالها فأنشأت لهم مطعما ومساكن في سنة ١٩٤٠ ومدرسة لابنائهم في سنة ١٩٤٣ والمساكن مؤجرة للعمال بأجور تتراوح بين ٦٠ و٩٠ و١٢٠ قرشا بما في ذلك ثمن النور والمياه. واهم ماكانت تعني به الشركة هو الاهتمام بشئون العمال وكثيرا ماسمعت من امريكيين والجليز انه لا توجد عناية بالعمال كالعناية الموجودة في كفر الدوار وقرر في شهادته ايضا ان نقابة عمال الشركة لم تتقدم اليه بأي مطالب وهو لا يعرف ان لديهم اية مطالب ولا سمع انهم متذمرون من اي شئ.

مناقشة الشاهد

وسأل الاستاذ محمد الفولي المحامي الشاهد عما اذ كان اتصل برؤساء الاقسام لمعرفة ما اذا كانت هناك روح تذمر فأجاب لا لاني كنت اتصلت قبل اليوم برؤساء المصنع للسؤال عن ذلك بمناسبة الاضراب الذي كان في شركة لبيضا ويصلني يوميا خطابان او ثلاثة بالبريد من عمال متظلمين وانا مليها الي الاقسام المختصة لمعالجة الظلم فورا اذا كان هناك ظلم ولكن معظم الشكاوي كانت بشأن السكن وهي عدم امكان توفير المنازل لجميع عمال الشركة وعددهم ١٠ الاف وقامت الشركة ببناء الفي مسكن وهذا ما مكنها بناؤه حتي الان. وسأله الدفاع عما اذا كان العمال يأخذون منحا

اربعة شهور سنويا كما يمنح الموظفون فقال لا أن العمال لايأخذون هذه المنحة ونحن نسير علي الاساس المتبع في المحلة لان العامل يحسب أجره علي قدر الانتاج اما الموظف فأجره محدود.

ثم ناقش الشاهد الاستاذ حسن عزوز المحامي ...

فسأله عن العمال الذين تنتهي دوريتهم في الساعة العاشرة مساء في اي وقت من الاوقات يسمح لهم بالانصراف فأجاب انهم ينصرفون بعد خمس دقائق حتي يتمكنوا من تسليم الماكينات الي زملائهم الذين يتسلمون العمل منهم. ويفتش العمال قبل السماح لهم بالانصراف وعملية التفتيش تستغرق بضع ثوان فاذا خرجوا جميعا معا لايستغرق التفتيش اكثر من ١٠ دقائق وهو تفتيش بسيط وسريع وهنا سأله رئيس المجلس لماذا كان العمال يهتفون ضدك وضد سكرتير الشركة وضد رئيس مكتب العمل فما هو السبب

ج - فيما يختص بي لا اعرف السبب اما فيما يختص بالاستاذ عبد الرحمن فهذا طبيعي بالنسبة لوظيفته حيث انه لا يحضر امامه الا العمال الذين يخالفون اللوائح والنظام ليعمل تحقيقا معهم بصفته رجلا قانونيا ومن الطبيعي ان المفصولين من العمال المندسين بين العمال اذا هتفوا بسقوطه ردوا عليهم باقي العمال. اما مدير مكتب العمل فهو الذي ينفذ العقوبات

س - اما وقع شئ من الظلم بواسطتك علي هؤلاء العمال.

ج - لا وانا أراجع بنفسي جميع الشكاوى.

الشاهد الثانى

اقوال الشاهد الثانى

ثم نودي الشاهد الثاني الصاغ ناجي داود وبعد ان أقسم اليمين قال حوالي الساعة ٢ يوم ١٣ حضرت علي رأس قوة لمنع عمال المصنع شركة كفر الدوار للغزل والنسيج من تخريب المصنع ودخلنا المصنع وشاهدنا اتلافات في أماكن كثيرة وابلغ الي ان بعض العمال مازالوا داخل الورش فاذيع في

الميكروفون نداء الي جميع العمال بالخروج والتجمع في حوش المصنع وارسلت بعض الدوريات لتفتيش المصنع ولما اجتمع العمال جميعا عينت عليهم حراسة وارسلتهم للنيابه وكانت النيران لاتزال مشتعله علي يمين الباب الداخلي فأمرت بإطفائها.

وسأله الدفاع - بماذا تعلل وقوف رجال البوليس والمطافئ علي شاطئ الترعة في حين ان النار مازالت مشتعلة في المصانع فاجاب ان وقوفهم كان خوفا من العمال الذين قيل انهم مازالوا في المصنع.

سبق وأن ناقشنا شهادة هذا الشاهد ولكن من المهم كذلك أن نوضح هنا التناقض في قول - فهو في شهادته يقول انه جمع جميع العمال المتواجدين وأرسلهم في حراسه الي النيابة فكيف في اجابته علي سؤال الاستاذ المحامي حول وقوف رجال المطافئ علي شط الترعة والحرائق مشتعلة يقول إنهم كانوا في خوف من العمال الموجودين في المصنع.

الشاهد الثالث

اليوزباشي حسنى نعمة الله

والذي سماه العمال «الشر»

أقسم حسنى نعمة الله اليمين القانونية وبدأ يدلي بشهادته :

أنا اعمل معاونا لبوليس نقطة المصنع وليلة الحادث كنت موجودا في مكتبي فأتصل بي المأمور تليفونيا لامر خاص وعند الساعة ٥٠ر٩ ليلا سمعت صفيرا فاسرعت الي المصنع بعد ان طلبت استدعاء جميع افراد القوة الموجودة في منازلهم بالراحة خلف مبنى النقطة ووقفنا علي سلم مكتب الضابط المدني ووجدت العمال متجمعين بمظاهرة ويهتفون ومعهم قطع اخشاب وكان هناك عدد اخر من العمال متجمعين خارج المصنع ايضا فأسرعت الي تليفون الشركة واتصلت بالمركز وسألت عن المأمور فأفهمني عامل التليفون ان مخبرا اخبر المأمور بعد ربع ساعة ودخل وكان بعض

العمال متجمهرين بين البوابة قبل الادارة ومكتب الضابط المدني وحاولت انا والمأمور تهدئتهم بالملاينه فلم يمتثلوا فاسر الي المأمور ان اتصل بالمديرية وابلغها الامر فاتصلت تليفونيا بالمديرية وابلغت المدير الامر. وحاولت الخروج من المصنع ولكن العمال منعوني وحاول بعضهم الاعتداء علي فلجأت الي ادارة الشركة ولكن العمال هاجموا مبني الادارة وشرعوا في تكسيره فظللت مكاني وسمعت صوت الاعيرة النارية في الخارج وبعد اطلاق الاعيرة وجدت انه ليس من الحكمة الخروج بين العمال بعد ان أطلق عليهم البوليس النار فخلعت سترتي وتسللت من باب خلفي حيث وجدت المتظاهرين اعتدوا علي احد رجال البوليس واختطفوا بندقيته ولما تكاثر الزحام شعرت عند اقترابي من المستشفي الاميري باغماء فساعدني الجنود الي ان دخلت اليه وظللت فيه بعض الوقت حتي تحسنت حالتي ولم اخرج منه الا بعد وصول قوات الجيش فوجدت الحكمدار وركبت معه ورجعت الي المصنع فوجدت هناك حضرة المدير وحضرة المأمور.

مناقشة الشاهد

وسأل المدعي العسكري عما اذا كان تعرف علي احد من المتهمين فأجاب نعم تعرفت علي مصطفي محمد خميس لانه كان متزعما العمال المتجمهرين امام مكتب ضابط الشركة وكان يهتف بهتافات مختلفة. وسأله الدفاع ضد من كان يهتف مصطفي خميس فقال كان يهتف ضد مدير الشركة ورئيس السكرتيرية ورئيس مكتب العمل. وسأله المدعي عما اذا كان يعرف ان العامل احمد عبد المقصود رزق الذي طلب منك استدعاءه كان موقوفا عن العمل لاعتدائه علي ممرضات ارسلتهن جمعية مكافحة التدرن لتطعيم العمال في المصنع. وسأله الدفاع - اكان خميس بين الذين يهتفون هتافات عدائية فأجاب نعم كان يهتف وسأله نائب الاحكام هل المأمور دخل المصنع بمفرده فأجاب نعم دخل بمفرده ولا اعلم اذا كان جاب معهم عساكر ام لا وسأله نائب الاحكام هل المأمور دخل المصنع للحراسة من رجال البوليس او



اليوزباشى حسنى نعمة الله - الشاهد الثالث
يدلى بأقواله أمام المجلس العسكرى

الذين يدفع لهم المصنع ماهياتهم

ج - المصنع يدفع اجر ٢٤ عسكرى ومجموع العساكر بالنقط ٣٣ صفا وعسكريا الا ان ١٦ منهم منتدبون بالمركز واحدهم منتدب لمراقبة الدورية وسأله نائب الاحكام هل المأمور عندما كلمك بالتليفون اصدر اليك اي تعليمات

ج - قال لي بلغ المديرية ولم يصدر لي اي تعليمات ولم يخبرني انه أحضر معه اي قوة وسأله الرئيس عن عدد قوة النقطة بالضبط فقال انها ٣٣ منهم ٩ عينوا من محافظة الاسكندرية والمركز انتدب منهم ١٦ فتكون القوة المعينة بالمنطقة في كفر الدوار ١٧ شخصا

سبق لنا ان ناقشنا شهادة هذا الشاهد، وهو هنا يكذب عندما قال انه تعرف علي المتهم مصطفي محمد خميس عندما تزعم العمال أمام مكتب ضابط الشركة... فقد نسي ان مصطفي محمد خميس الموظف بالمخازن لم يكن بين عمال الوردية، وان مصطفي محمد خميس قبض عليه ثاني يوم وفي الشارع وهو يبحث عن شقيقه الصغير...

الشاهد الرابع

عندما اعيد افتتاح الجلسة الساعة ٤٥ر٤ بعد الظهر بعد أن كانت قد رفعت الساعة ٣٠ر٢ للاستراحة نودي علي الشاهد الرابع حنفي عيد شاهين الكاتب بنيابة أبي حمص - فقال بعد أن حلف اليمين :

في الساعة العاشرة والنصف مساء كنت في كفر الدوار في مقهي هناك وفي اثناء عودتي الساعة الحادية عشرة والثلث الي مساكن الشركة رأيت العمال متجمعين في الشارع العمومي بالقرب من الترعة فلما شاهدوا سيارة الاتوبيس قادمة قذفوها بالطوب فلم تتمكن من مواصلة السير ولما نزلت من السيارة سمعت ان هناك حريقا بالمصنع فأتيت لاتفرج علي الحريق ولم يكن مشتعلا وقتئذ الا مكتب الضابط. ورأيت خفيرا في الكشك الخشبي المجاور

للمولد الكهربائي ومعه كمية صغيرة من القطن كان يشعل بها النار فقلت له حرام عليك تولع الكشك احسن لو ولع المكنه التي تولد النور في المساكن، فتركني وذهب واشعل هذا القطن امام سيارة هناك وذهب الي سيارة اخري وانزل منها وسادة واشعلها تحت السيارة وهذا الشخص لا اعرف اسمه انما عرفت أوصافه وفي عملية العرض في النيابة تعرفت عليه وقال ان اسمه عبد المقصود ثم اشار الي الخفير المتهم. هنا قال الخفير المتهم : انا اعرف هذا الشاهد وقد كان يعمل كمساريا بالاتوبيس وحدث بيني وبينه خلاف ذات مرة فسأل رئيس المحكمة المتهم - هل يمكن ان تكذب شهادته الآن ؟ اذا كان يمكن ذلك قل ... فاجاب المتهم : نعم أكذبه لأني ليلة الحادث كنت نائما في بيتي..

وسأل الرئيس الشاهد هل بينك وبين المتهم ضغائن :

فأجاب لا.

تحذير الي الشاهد

ثم وجه الرئيس الي الشاهد كلامه قائلا «انت تعلم ان شهادة الزور حرام وان عقابها شديد.. واذ ثبت انك تشهد زورا ضد المتهم لتوقعه انا «اوديك في داهية»

فأجاب الشاهد انا عارف وانا حلفت بالله ان اقول الحق وانتهت الشهادة.

ولم تكن شهادة الزور التي أدلي بها هذا الشاهد الا واحدة من شهادات الزور الكثيرة وسبق وان ناقشنا هذه الشهادة ونحن نناقش أمر الحريق وبراءة العمال وحركتهم المطلبيه المشروعة من هذا الحريق...

الشاهد السادس

نودي علي الشاهد الخامس فلم يكن موجودا، فجئ بالشاهد السادس براهيم محمد بدوي وكيل شيخ الخفر، ومن البديهيات المعروفة أن خفر

المصانع دائما علي خلاف مع العمال في كل شئ ، ويعتبرون فيه من رعاة أنواع كثيرة من الفساد...

بعد أن حلف الشاهد اليمين قال :

اعرف ان احمد عبد المقصود المتهم اوقف عن العمل قبل الحادث بيوم او يومين علي الاكثر وشاهدته الساعة التاسعة مساء يوم الاربعاء الماضي في طريق العمال الاتية الي الوردية وكل مايقدم عامل يقول «قدم خشن عند زملائك» وانا بعد ان انهيت صلاتي في الجامع رجعت الي البيت وقعدت اتعشي فسمعت الناس بتقول المصنع فيه هيصه فذهبت وناديت الخفر عند المساكن الجديدة وسألت عن الحكاية فقالوا باين فيه صفافير ودوشة فرجعت الي البيت لبست البدلة وشفت احمد عبد المقصود وقال اجري ياخويا. فسألته ماذا يعني بقوله ؟ فقال : انا عملت عمل ينفعكم وينفع غيركم بعدين : فأنا سبته ولم اكلمه وشفت علي البوابة الخارجية نصر البحيري ركيل شيخ الخفر وخفيرا اسمه نعمان وخفيرا اخر اسمه سلامه فوقفت معهم علي باب المصنع. ثم استطرد الشاهد في سرد ماتتابع من الحوادث الي ان قال ثم : لقيت ناس جايين من بره وناس طالعين من داخل المصنع واذا بمأمور المركز قادم بسيارته. وسأل عن خفراء المصنع ولما أجبناه قال: اقفل البوابة فأقفلناها ثم اخرج المأمور مسدسه واطلق عيارين في الهواء. وكان يصحبه الاومباشي احمد ولا اعرف لقبه فامتنع العمال عن الدخول والخروج وتجمهروا ووقف المأمور معنا علي البوابة وتقدموا للمأمور فقال لهم انتم عاوزين ايه ؟ قالوا له : نحن عندنا «اثنين ماتوا» عاوزين الاسعاف : فقال لهم : راح أجيب لكم الاسعاف ثم ذهب الي المركز وبعد ذلك اشتغل قدامنا الطوب وكان هناك خمسة عساكر فتركنا البوابات جميعا ودخلنا الي مكتب الضابط المدني وهو مؤلف من غرفة كبيرة واخري صغيرة طولها «متران في متر» فدخلنا في الغرفة الصغيرة وهناك سمعنا صوت العمال وهم قادمون يهتفون ويقولون : كسر مكتب الظلم واخذوا في تكسير الزجاج والتليفونات التي

في الحجرة الكبيرة ونحن ضغطنا علي أنفسنا في الحجرة الصغيرة. وبعد ان تم تكسير هذه الحجرة سمعنا صوتا يقول «انته ياالخينا ياللي جوه الاوده اطلع» واخذت ابص علي صاحب الصوت بحذر واخيرا قال صاحب الصوت اذا كنت غفير اطلع ولاتخف وان كنت ضابط او عسكري لازم ندبحك.. ثم قال : انا البقري وانا بصيت من شق احدثوه في الباب وشفت محمد حسين البقري فقلت له يابقري انا عمك ابراهيم فقال لي اطلع بره مين اللي وياك قلت له : معايا خفير اسمه نعمان وطلعت من الباب انا والخفير الذي اسرع بالهرب قل لي مين وياك هل هم عساكر أم من الضابط فقلت له : معي اثنان اومباشية واثنان عساكر من قوة نقطة المصنع. فقال لي :اطلع روح انته ومالكشي دعوة بيهم. فرفضت اروح لوحدي ورجوته يسمح لهم بالرواح. فقال لي رايح اسبيهم ففتحت الباب ومسكني من كتفي وقال لي أنا راح أسيبكم وبكره بلغ وقول البقري هو اللي عمل العمل دا.

فاقسمت له علي عدم التبليغ. وعند خروجهم امسك بعصاه وأكمل تكسير باقي الزجاج والمصابيح وانا مشيت وروحت.

كم هي ملفقة هذه الشهادة - كيف لاثنين من الخفراء ومعهم اثنان أومباشية واثنان عساكر من قوة نقطة المصنع لم يتمكنوا من القبض علي شخص واحد كان يحرق ويكسر محتويات الغرفة - هل فقد الجالسون علي مقاعد المجلس العسكري العالي وعيهم وهل كانوا نياما من الارهاق وهم يستمعون الي مثل هذا الهراء ثم لايناقشون الشاهد - وهنا نوجه السؤال الي الأحياء منهم لماذا كان حلفكم لليمين القانونية علي كتاب الله ؟

الشاهد الخامس

ونودي بعد ذلك علي الشاهد محمود نغامه مساعد الضابط المدني بالمصنع فحلف اليمين وقال :

كنت اقوم بالعمل في المصانع من الساعة الثالثة الي الساعة ١١ مساء



الشاهد الخامس محمود نعامة مساعد الضابط المدنى
يدلى بأقواله أمام المجلس العسكرى

وفي الساعة التاسعة والاربعين اتصل بي سرور افندي وكيل النسيج تليفونيا وقال لي : خد بالك

سألته : فيه حاجه

فقال لي : لا ...

وانما بلغني ان الحرير قبه حاجه ونزلت في حوش المصنع امام الساعة لاشرف علي دخول الوردية التي تشتغل من الساعة ١٠ مساء الي ٦ صباحا واثناء وقوفي بلغني ان مصنعا من مصانع النسيج توقف فيه العمل قبل الميعاد بثلث ساعة... وسمعت صفيرا من احد العمال الداخلين الي الوردية وتبعه صفير بعضهم... ثم بدأوا جميعا بالصفير والهتاف واتجهوا الي النسيج ليخرجوا العمال الموجودين داخل الصالات.

وتوجهوا الي طرقة الغزل فأتصلت تليفونيا برئيس المكتب في منزله فحضر وحضر قبله زميلي علي محمد شرارة وتوجه رئيس المكتب الي العمال الباقين في اقسام الغزل واخذ يهدئ العمال ولكنه لم يتمكن من مخاطبتهم نظرا لضجيجهم وحاولت ان احميه منهم فخرج من غرفة الغزل وتوجه الي مكتبه مصحوبا برمي البكرات عليه من عمال الغزل الذين صاروا خلفه ووقفت في فناء المصانع انصح بعض العمال الثائرين ولكنهم لم يمتنعوا عن التخريب. وسمعت أن مأمور مركز كفر الدوار ورئيس نقطة بوليس المصانع اتجها في وسط جمع من العمال الي مكتب الضابط المدني. ولم اسمع ماذا قال للعمال . ولكنهما نزلا بعد دقيقة واحدة واتجها الي خارج المصنع وقبل خروج سيارة البوليس من باب المصنع سمعت طلقا ناريا وتجمع حولي العمال وقال احدهم ان معه مسدسا يضرب نارا وقاموا بتفتيشي وجردوني من ملابسي بعد ان ادخلوني في احد العنابر وعندما انتهوا من تفتيشي خرجت وهم ورائي وفي منتصف الطريق امام الادارة سألتهم عن مطالبهم حتي اعرضها علي المسئولين واعطائي احدهم ورقه واشار الشاهد الي محمد ابراهيم علي المتهم الخامس والعشرين ثم استطرد الشاهد قائلا : وقرأت

المطالب واجبروني علي ان اقرأها بصوت مرتفع واول المطالب فصل الاستاذ عبد الرحمن حلمي سكرتير الشركة وفصل الاستاذ عبد الغفار الجزار رئيس مكتب العمل واخراج مقر النقابة الي خارج المصانع وزيادة الاجور ومنحة سنوية اسوة بالموظفين وبعد ذلك خطفوا مني الورقة ثم اشار الي الشخص الذي خطفها ويدعي يوسف عبد الله الغازي ودفعني بيده الي خارج المصانع فخرجت من المصنع وخلفي جمع حاشد من العمال وعند خروجي من بوابة المصنع العمومية رأيت حشدا اخر من العمال يهتف بالذهاب الي منطقة الفيلات واتعرفت علي هذا الشخص ويدعي هناوة علي عبده.. وانقسم العمال الي قسمين قسم يريد الذهاب الي الخارج وقسم يريد البقاء في المصنع فأنتهزت الفرصة وخرجت واستدعيت رجال الحراسة واوقفتهم في عرض الشارع في مواجهة العمال وامرتهم باطلاق النار للارهاب في حالة هجوم العمال علي مناطق الفيلات والعمارات وتوجهت الي منزل الاستاذ عبد الرحمن حلمي ورجوته الخروج من الفيلا نفسها - فقال انه سيخرج من باب الاستراحة البعيد عن العمال - فأنصرفت الي حيث الخفراء وفي اثناء وجودي لاحظت جموعا من العمال متجهة الي الفيلات فاطلق الخفراء اعيرة نارية في الهواء واخذ العمال يتراجعون ثم يتقدمون الي ان انتهت الذخيرة من الخفراء وتنبهت الي ان محمد سرور افندي يملك بندقية صيد فارسلت اليه احد الاشخاص من رؤساء الاقسام فلم يجده وقال ان سرور أفندى غير موجود وقلت له ان يطلب البندقية من زوجته فاحضرها ومعها كثير من الطلقات ووزعت الخرطوش علي الحراس وسمعت صوت كثير من العمال بجهة الفيلات فارسلت بعض الخفراء الي هناك واثناء وقوفي اخذت اتصيد بعض العمال الخارجين من المصنع والذاهبين الي منازلهم حتي استطيع ان اتعرف علي وجوههم واسمائهم وعلي بعد ٢٠ مترا حضر عامل من المصنع فتعرفت عليه وكان من عمال التدوير يقوم بقذف الخيط والبكر واللمبات من مكتب الضابط ولما أردت ان انصحه ركلنى برجله وكانت هذه الركلة سببا

لوقوفي للتطلع علي هذا العامل وغيره ولما ضبط وجد في جيبه سراكي خاصة بالشركة واستعرفت علي العامل المتهم حلمي أبو النجا وتعرفت علي غيره من العمال الثائرين وكنت اطلع علي كارينهات كل من يمر من جهة الحراس التي كنت اقف بها وكان عامل آت من بعيد يركب دراجة وهرب وسلمت الدراجة للبوليس تبين ان هذا العامل ليس بين المقبوض عليهم وفي الساعة الثانية صباحا بلغني من بعض رؤساء الاقسام ان معظم العمال خرجوا من المصنع ولم يعد فيه الا عدد قليل فتوجهت ثانية الي المصنع والي الادارة فوجدت عاملين يجلسان علي نافذة حجرة خزانة الشركة فسألت بعض العمال الواقفين عنهما فقالوا لي اسم أحدهما ويدعي عبد السميع رفعت.

وقالوا ان الاخر يدعي لطفي وكانا يحاولان دخول هذه الحجرة بعد نزع الجزء المحترق من الشباك وعلي بعد ستة امتار تقريبا توجهت الي احد العمال فوجدت في جيبه كمية كبيرة من سراكي المطعم وكانت ظاهرة بدرجة تلفت النظر وظاهر ايضا جزء من قماش ملفوف تحت ملابسه وقلت له : سيأتي الجيش بعد قليل وعند خروجك سيضربك وانت مروح ارم هذه الاشياء فقال لي روح لشغلك احسن اضربك بالمطوه ومد يده في جيبه فتركته وانصرفت وكان يشهد هذا الحادث عسكري بوليس وارشد الي محمد مصطفي عيد وهذا العامل ليس من عمال المصانع واظن انه يشتغل بمصانع شركة اخري وخرجت عند وقوفي بجوار الخزينة اشاهد الحريق كان محمد حسن البقري الخفير السابق الذي حول الي العمال في دورات المياه رافعا عصاه بيده واراد ان يضربني من الخلف فأخذها من يده عبيد سليم خفير الحراسة فقلت له اطفئ الحرائق يابقري بصفتك من رجال الحراسة فلم يلتفت الي فتركته وانصرفت الي بوابة المصنع العمومية الي ان حضر الجيش قرب الساعة الثالثة صباحا فدخلت مع الجيش لارشدهم الي مناطق المصنع وفي اليوم الثاني في الساعة التاسعة صباحا كنت اقف مع حضرة الصاغ واذا بجندي يحضر ومعه شخص يطلب له تصريح دخول بحجة انه صحفي

فتعرفت عليه علي الفور بأنه ليس صحفيا ولكنه ضمن من خرجوا من المصنع أمس وسألته امام الصاغ هل كنت موجودا معي أمس فقال نعم كنت موجودا من بدء الاضراب ولكني كنت انصح العمال واطلب اليهم الهدوء إعرف ان هذا العامل كان يعمل سروجيا في المصنع ولكنه فصل او استغني عنه وظهر انه يدعي محمد ابو اليزيد شهاب فطلبت من الصاغ القبض عليه لانني كنت ابحث عن هذا الوجه وكان يحث بعضهم علي الفوضي اثناء وجود مأمور المركز ولما سألته عما قاله للمأمور قال انا قلت له روح كفر الدوار وهات ميكروفون وكلمهم حتي يسمعوك وعند استعراض العمال المتهمين تعرفت علي احدهم الذي اتهم بالتخريب ويدعي «درة» واشار الي هاشم عبد الغني درة.

مناقشة الشاهد

ثم ناقشه الدفاع عن يونس عبد الله الغازي وهل يعرفه من قبل فأجاب نعم اعرفه وذهبت الي بلده لزيارة نسيبه من سنين س / هل تقطع ان يوسف الغازي كان موجودا يوم الحادث ج / نعم كان خارجا من الصلاة وهو الذي خطف مني ورقة المطالب ولكني لم اسمع منه هتافات كما لم يقم بأي تخريب س/ الا تبرر ان خطف الورقة هو لابعاد العمال عنك ج / يجوز ولكنه عندما خطف الورقة مني دفعني بيده الي خارج المصنع وخبطني بيده في وجهي وانا صلتي بعائلته حسنة وقديمة س / متي واين تم القبض علي المتهم ج / لااعرف س / اتعرف محل اقامة المتهم ج/ انا لا اعرفه انما هو دائما يتردد علي قريبه صالح افندي في مدينة المساعدين س / هل رأيت يوسف الغازي بعد واقعة خطف الورقة يشترك مع المتجمهرين في عمل ما ج / لا س / بماذا كنت تعلل الصفير الذي صدر من العمال عندما بدأوا به ؟ ج / عللت ذلك بانهم يريدون الامتناع عن العمل والقيام بالاضراب وسأله نائب الاحكام قررت في اجابتك السابقة انه يجوز ان يكون قد خطف الورقة منك لابعادك عن العمال وتخليصك منهم لأن لك به علاقة عائلية فكيف

يتفق هذا مع انه ضربك بالبوكس وقال لك روح ياابن الايه ؟ ج/ انا لااجزم انه كان يقصد انقاذي من العمال س / لماذا لم تقرر امام النيابة ما قررته اليوم أمام المجلس من أنه خطف منك الورقة وقال لك.. أخرج.. وأخذ يدفع بك الي خارج المصنع كما قررت في السؤال السابق انك لم تسمع منه هتافات ولم تشاهده يشترك في التخريب.. وكنت قررت انك تعرفه وانك زرته في بلده ولم تذكر شيئا من ذلك أمام النيابة وكان من شأن ذلك أن يغير موقع المتهم.

ج / أنا لي خمسة أيام انتقل من تحقيق لتحقيق فأنا في غاية التعب وأعصابي تعبانه ويجوز ذلك قد يكون أثر فيّ، وسأل رئيس المجلس الشاهد، ما الذي تقصده من أن أعصابك تعبانه.. فقال ان تعب اعصابي لايغير شيئا مما قلته وأما أن يدفعني ويخطف الورقة منى بداعي صداقته فهذا بعيد.. وأنا قصدي ان أروي الحادثة وعندما سألني محامي المتهم عما اذا كان قصد بخطفه الورقة تخليصي من ايدي العمال أجبته يجوز، ولكن الحقيقة أني في تلك اللحظة لم يقع علي أي اعتداء من العمال. الرئيس / هل لم تحاول الاتصال بالسلطات لطلب النجدة عندما بدأ العمال في التخريب والتدمير فأجاب .. رئيس المكتب الضابط المدني هو الذي أبلغ المأمور أما أنا فلم اتصل بالسلطات.. الرئيس / هل رأي أحد «علي محمد عيد» وهو يشرع مطوته ضدك ؟ الشاهد - هو لم يشرع المطواه إنما قال لي لاحسن أضربك بالمطواه وحط ايده في جيبه فتجنبته في الحال وذلك أمام جندي بوليس يدعي كامل قطب. الرئيس / هل شعرت بوجود شعور لاستياء العمال في هذا الحادث. الشاهد / لم أشعر بوجود استياء بين العمال ولم يبلغني أن لهم مطالب خاصة وإلا كنت عملت ترتيبي وأبلغت المسئولين بالشركة. الرئيس - من المكلف بتلقي شكاوي العمال ؟ - الشاهد / مدير المصنع عن طريق مديري الاقسام أو رئيس النقابة. الرئيس - أتعرف الذي يتزعم الحركة أم هناك عدة زعماء ؟ الشاهد - ان الذي قدم طلبات

ومعه الورقة التي قدمت اليه هو الذي كان متزعماً العمال لانه أخذ يناقشني مدة طويلة فلابد أنه أحد الزعماء. الرئيس – هل لم تر الذين كانوا يقومون بإحراق أو تكسير المصنع خلاف من ذكرتهم ؟. الشاهد – عامل التدوير كان يكسر والعامل المدعو درة كان يكسر وكسر المصابيح الكهربية بالكشك ومكتب الضابط المدني، وحلمي فهمي ابو النجا كان يقذف بالطوب ويكسر. الرئيس – هل تعرف اذا كان البقري في الوردية وقتئذ ؟ الشاهد – اعرف ان ورديته كانت من الساعة ٦ الي الساعة ٢. وهنا قال البقري – أنا كان عندي راحة يومئذ . فقال له رئيس المجلس – هذا يبقي ألعن – وسأله الدفاع عن محمد مصطفي عيد من أين عرفت اسم المتهم ؟ الشاهد – لأن بيوت أسرة عيد قريبة من مكتبي وشقيقه مأذون البلد وعسكري البوليس والخفراء عرفوه .

الدفاع – كيف شاهدته في المصنع ؟ الشاهد – كان واقفاً والقماش المسروق بارز من صدره وسراكي المطعم ظاهرة في جيوبه، الدفاع – هل كان هناك تجمهر وقتئذ؟ الشاهد – كان واقفاً علي مقربة من العمال الذين كانوا يحاولون كسر الخزانة وسرقتها. الدفاع – هل دخلت الشركة في مفاوضات مع أسرة المتهم لشراء منزلهم .. وماذا كانت النتيجة ؟ الشاهد – أنا سمعت هذا الحديث من مصادر متعددة غير مسئولة. الدفاع – من أين تعتقد ان المتهم حصل علي الأقمشة ؟ الشاهد – سرقت أقمشة كثيرة من العنابر أثناء الفوضي كما سرقت عينات كثيرة كانت في مكاتب المديرين. ثم سأله المتهم (هناوه علي عبده) أين قبض عليّ ؟ الشاهد – أنا لا اعرف أين قبض عليه وإنما قبض عليه البوليس وانا لما شفته رايح للفلات قلت له حرام عليه هناك نساء وأطفال فقط فقال لي سيبني أنا لى كام سنة باشتغل وبآخد ١٤ صاغ وهنا قال المتهم حلمي فهمي أبو النجا انه لم ير الشاهد في المصنع بالمرة والعسكري مسكني في الخارج، وسأله الدفاع عن محمد أبو اليزيد شهاب. كم عدد المرات التي شاهدت فيها هذا المتهم ؟

الشاهد - رأيته عدة مرات وكلما أروح حتة في المنطقة سواء كانوا يكسرون أو يهتفون ألاقيه بينهم لانه كان ظاهراً بشكل يلفت النظر، وهنا لفت الأستاذ عبد المنعم الصاوي نظر المجلس الي أن لقب صحفي لايطلق الا علي عضو نقابة الصحافيين ويمكن أن يقال عنه وكيل أو مراسل صحفي، فشكره رئيس المجلس علي هذه الملاحظة. الدفاع - هل سألت المتهم أمام الصاغ عما إذا كان يعمل في المصنع من عدمه؟ الشاهد - بعد أن قلت له أنا مش صحفي قال لي أنا موجود من الساعة العاشرة أهدئهم، فسألته انت بتشتغل في المصنع أم لا فأجاب بانه بيتشغل في المصنع وصناعته سروجي وانتهت شهادته.

الشاهد السابع

بدأت المحكمة في سماع هذا الشاهد في جلسة ١٩٥٢/٨/١٧ ودارت مناقشات مهمة من الدفاع ومن المحكمة لشهود الإثبات في هذا اليوم :

وكان الشاهد السابع هو عبيد سليم محمد الخفير بالمصنع وركز شهادته علي المتهم الثالث - وهو خفير مثله - محمد حسن البقري - حيث قال في شهادته :

إن نوبة عمله كانت تنتهي في العاشرة مساء ا وعندما حان هذا الموعد لاحظ وزملاؤه إن العمال لم يخرجوا وسمع صفيرا عالياً فأغلقنا الباب فهاج العمال علينا وجاء أناس من الخارج لا أعرفهم وحوصرنا بين القادمين من الخارج والموجودين في الداخل ورأينا معهم حديداً وأخشاباً وكان بعضهم يحمل جازاً وبنزيناً في صفائح صغيرة فتفرقنا عن بعض لأننا لا نحمل السلاح ورأيت واحدا اسمه البقري يذهب ويجئ وقد قال لي نحن عايزينكم انتم وراح ضربني بالشومة فصديته بالعصا التي كنت أحملها ثم خلعت البدلة وأخذت قطعة قماش مما كان ملقي علي الأرض ولفيتها علي دماغي وكانت هناك سيارة فتحوا خزانها وكانوا يغمرون القطن بالبنزين وولعوا

سيارتين وأخذوا يكسرون النوافذ الزجاجية وكان المتهم البقري ينادي بتحطيم مكتب الظلم ثم دخلوا غرفة السلاح وبها بنادق الخفر وكسروها كما حطموا السلاح الذي كان فيها ووضعوا علي الأرضية الخشب (اسطبات) مغموسة بالبنزين فشبت النار في الغرفة مرة واحدة لما أقبلت المطافي أحاط العمال بعربة المطافي التابعة للشركة وهددوا رجالها وطلبوا منهم العودة فعادت السيارة الي مكانها ووقف العمال حرساً بعضهم أمام السيارات المشتعلة وبعضهم أمام المكتب الي أن تمكنت النار من السيارات وعند ذلك اتجهوا نحو مكتب السكرتير العام عبد الرحمن حلمي وكانت معهم عتلات حديدية وحطموا النوافذ ودخلوا المكتب وأخذوا يتحدثون بالتليفون ثم انتقلوا نحو الخزنة وفتحوا النافذة القبلية ودخلوا غرفة الخزنة وأضرموا النار فيها ثم أخذوا يضربون البوليس وكل من يعرفون أنه تابع لادارة المصنع ثم قال والآن وأنا داخل الي هنا رأيت بين المتهمين واحدا كان يحمل في عبه خيوطا مسروقة وممسكاً بقطعة قماش يتحزم بها ثم أخرج هذا الشخص من بين صفوف المتهمين فإذا اسمه وهبه عبد الفتاح مصطفي ولكنه انكر بصوت عال وقال انه يعمل منجداً وليس له أي صلة بالمصنع واستطرد الشاهد قائلاً انه أخذ من المتهم القماش وحاول أن يقبض عليه فلم يستطع وقال أنه هرب قبل أن يتجمع عليه العمال وقال الشاهد أنه لايعرف المتهم البقري ولكنه رآه وهو يحاول ضرب الضابط محمود نعامة وأنه تلقي عن الضابط ضربة العصا وقال ان الذي أوقف رجال المطافي عن تأدية عملهم هو المتهم البقري وعصابته وجاء في أقوال هذا الشاهد ان البوليس التحم بالمتظاهرين أمام مكتب الضابط قبل أن يشعلوا النار فيه وان البوليس اطلق النار في الهواء ولكن بنادقه فاسدة لأنها من أيام عرابي حتي أن عسكرياً أحضر سيخاً أو حربة لاخراج ظرف لم ينطلق من بندقيته وناقش المتهم الشاهد فسأله عن الوقت الذي رآه فيه واقفا أمام الضابط نعامة فرد بأنه لايعرف وسأله عما كان يلبس فقال له دون أن يلتفت اليه انه كان لابساً نفس الجلابية التي كان

يلبسها في قاعة الجلسة.

هذا الشاهد واضح مدي زيفه ففي أول شهادته هو يعرف البقري - الذي هو خفير زميله - عندما قال «حطموا غرفة الظلم» وهو بعد ذلك يقول انه لايعرف المتهم البقري لكنه رآه عندما كان يضرب الضابط محمود نعامه. وعندما سأله «البقري» عن الوقت الذي رآه فيه أمام الضابط نعامه، فرر بقوله إنه لايعرف... وهنا يكون السؤال كيف يمكن لمحكمة ان تحكم بالاعدام معتمدة علي شهادة مثل هذا الشاهد، خاصة وأن كل الأدلة ضد المتهمين هي شهادة الشهود...

الشاهد الثامن يتلعثم
والمدعي العسكري يطلب
من الدفاع وقف توجيه الأسئلة

كان الشاهد الثامن هو الأومباشي عطيه عبد الحميد محمد من قوة بوليس كفر الدوار، وقد قال في شهادته التي حاول جاهدا أن يتهم فيها «البقري» الذي لم يعرفه ولم يره من قبل، بل انه لم يعرف المتهم الا عندما وجه «البقري» إليه سؤالا..

وهذه هي شهادته ومناقشة الدفاع لها قال إنه عندما أخذ العمال يقذفون البوليس بالطوب دخل هو (الشاهد) ووكيل شيخ الخفر و٤ من زملائه حجرة الضابط المدني «وسمعت صوتا من الخارج يقول الخفر سيبوها والعساكر ادبحوها» فخرج وكيل الخفر وعند ذلك سمعت صوتا من الخارج يقول له أنا حاسيبك وبعدين قول بأن البقري هو اللي عامل الشغل ده وقال الشاهد رداً علي أسئلة المدعي إنه لم ير البقري بعد خارجا من الحجرة وناقشه المتهم فرد الشاهد بأنه لم يكن يسمع غير الأصوات وإنما سمع صوتا يقول احرقوا مكتب الظلم ثم سمعت نفس الصوت الذي قال لوكيل شيخ الخفر إبقي قول إن البقري هو اللي كان بيحرق وقال المتهم إن الشاهد يقول انه لم يكن معه



الشاهد الثامن — الأومباشى عطية عبد الحميد من قوة بوليس كفر الدوار
يدلى بشهادته أمام المجلس العسكرى

ومن معه من العساكر إي سلاح في حين ان الشاهد عطية قال إنه كان معهم سلاح فردد الشاهد بأنه شخصياً لم يكن معه سلاح ورد الشاهد علي سؤال للدفاع يقول كان هناك ضرب نار كثير ونحن واقفون أمام البوابة وما أاقدرش أميزه.

مناقشة بين الدفاع والمدعي

وهنا تدخل المدعي العسكري معترضا علي اسئلة الدفاع علي اساس انها بعيدة عن موضوع شهادة الشاهد فرد الدفاع بانه يعتقد ان له الحق في توجيه اي سؤال الي الشهود والا وجب ان نناقش هذا الحق الآن. ثم قال ان هذا السؤال غير بعيد عن الموضوع لانه اذا ثبت ان قوات البوليس اطلقت الاعيرة النارية قبل حدوث الشغب انعدم ركن من اركان الجريمة بالنسبة الي المتهمين وما يفيد المتهمين عموما يفيد المتهمين الذين وكلونا عنهم وهدأ الرئيس الموقف وقال انه مستعد لتوجيه اسئلة الدفاع.

تلعثم الشاهد وأراد المدعي العسكري انقاذه حتي لاتنكشف اكثر لعبة شهود الاثبات ... وتدخل رئيس المجلس لينقذ الموقف باعلانه استعداده لتوجيه أسئلة الدفاع... ولكن الذي انقذ الموقف وقتها أن المتهمين شعروا بالجوع لانهم لم يتناولوا طعاما منذ مساء أمس... فرفعت الجلسة ليقدم لهم الطعام... وكان ذلك في الساعة الحادية عشر من صباح ٨/١٧.

الشاهد التاسع
أقوال تكذب محمود نعامه

ثم نودي علي الشاهد التاسع العسكري جمال قطب ابراهيم فحلف اليمين وقال :

انا عسكري في نقطة بوليس المصنع وقد حدث بينما كل منا متجه الي دركة سمعنا دوشه وتصفير ثم دعانا رئيسنا حسين نعمة الله الي العودة الي النقطة واتجه هو والعسكري عاشور عبد الله واومباشي وعسكري الي داخل

المصنع لان النقطة خارج الشركة واستمر نحو نصف ساعة داخل الشركة ثم ارسل الينا عسكريا طالبا قوة وعقب ذلك لحق بنا المأمور العشماوي بسيارته عند باب الكرنيهات وصاح بنا قائلا «ارجعوا الي النقطة» فرجعنا اما هو فدخل المصنع وبعد ساعة وجدنا معاون بوليس المركز ومعه ملازم ثان في سيارة لوري ومعهما قوة من العساكر وخلفهم سيارة المأمور وبعد ان وقفت سيارة اللوري امام النقطة طلب الينا المأمور ان ندخل المصنع فدخلنا كلنا فقابلنا العمال بالضرب بالعصي الغليظة وعروق الشجر والبوبينات وزجاجات البيبسي كولا واسياخ من الحديد فأمرنا المأمور باطلاق النار وبعد ان ضربنا الجبخانة وخلصت اختبأنا وبعد الساعة الثانية والنصف، تلاقينا مرة أخري امام الادارة وكان معنا الاومباشي مصطفي عبد المجيد رئيس الدورية الليلية وطلب منا الا تتحرك الحراسة الي ان تأتي قوة وامرنا بأننا كل مانري شخصا حاملا شيئا ان نضبطه وبينما كنت امر علي المصنع رأيت عاملا يضع في صدره قطعة من القماش وفي جيبه أوراق لا اعرف إيه هيه ولكني لم اضبطه لان ضابط المصنع نفسه تركه ولم يأمرني بمسكه وبعد ذلك توجهت الي مكان حراستي الرسمية وهي العمارات والفيلات واثناء مروري رأيت شخصا يجري فأوقفته وسألته ماذا معه فأخرج من جيبه سراكي اكل وثمن التذكرة منها قرشان صاغ وقال انه احضرها من الادارة فأمسكت به ولم اكن اعرفه ولكني عرفت اسمه في محضر البوليس واسمه حلمي ودل عليه بين المتهمين فتبين ان اسمه حلمي فهمي ابو النجا - المدعي / س / هل تعرف العامل الذي كان واقفا مع محمود نعامة ج / اعرفه بالشبه س / ايمكنك ان تدل عليه بين المتهمين ج / نعم ثم اشار اليه بين المتهمين هذا هو محمد مصطفي عيد. الدفاع / س / اين كان المتهم محمد مصطفي عيد عندما شاهده الشاهد واقفا مع محمود نعامه ج / امام البوابة الصغيرة المؤدية للادارة خارج السور. س / هل كان هناك اخرون بجوارها ج / لا ماشفتش س / هل لو أمرك محمود نعامه بالقبض علي المتهم كنت تستطيع ذلك ج

/ نعم فلم يكن هناك عمال آخرون المحكمة س / أين كنت تقود من تمسك به ج / الي النقطة ورآني وانا قادم نحوه وكانت المسافة بيننا حوالي ٢٠ مترا وويعد انتهاء الدوشة سألت محمود افندي نعامه لماذا لم يمسك بالعامل فقال : انا خفت من العمال المحكمة س / عندما امركم المأمور بضرب النار كانت الحرائق ابتدأت ج / كانت الحرائق مندلعة وكان العمال متجمعين في داخل المصنع وكانوا يملاون حوش المصنع س / لما جاء المأمور لاول مرة هل رأيت حرائق ج / ماكنش باين فيه حرائق.

وهذه الشهادة التي بين أيدينا مع مناقشتها من المحكمة والدفاع اذا قورنت بشهادة «نعامة» سوف تؤكد لنا اكثر براءة العمال مما الصق بهم وبحركتهم المشروعة من أجل المطالبة بالحقوق التي طال حرمانهم منها..

الشاهد العاشر
مطلوب منه ان يتهم أحد العمال
ولكنه يعود في نفس شهادته
للحديث عن أنه كان يحمي الماكينات

الشاهد العاشر هو عبد المنعم أبو العينين المهندس بقسم الغزلقال :

«عندما كنت خارجاً الساعة العاشرة والدقيقة ٨ وجدت بعض تجمعات من العمال في نهاية طرقة الغزل فعندما وصلت اليهم اندفعت تجمعات أخري من الطرقة الخارجية وكانت في حالة هياج وكان الهتاف الوحيد هاي هاي ففكرت في الاتصال يحضره ضابط المصنع عبد المنعم قنديل ولكن وجدته متجهاً نحو هذه الجموع فصحبته اليهم وسألهم ماهي أغراضهم ومطالبهم فلم يردوا علس سؤاله فسألني هل تعرف أحدهم، فأجبت بالايجاب وأدليت باسم عطية أبو العينين (الذي قدم نفسه الي المحكمة صباح اليوم) وكان هذا العامل يحاول تزعم العمال ولكنهم لم يستمعوا لأوامره وكان بيشاور لهم بالخروج الي الشارع الداخلي بالمصنع ولهذا قررت الادلاء باسمه وقد كان

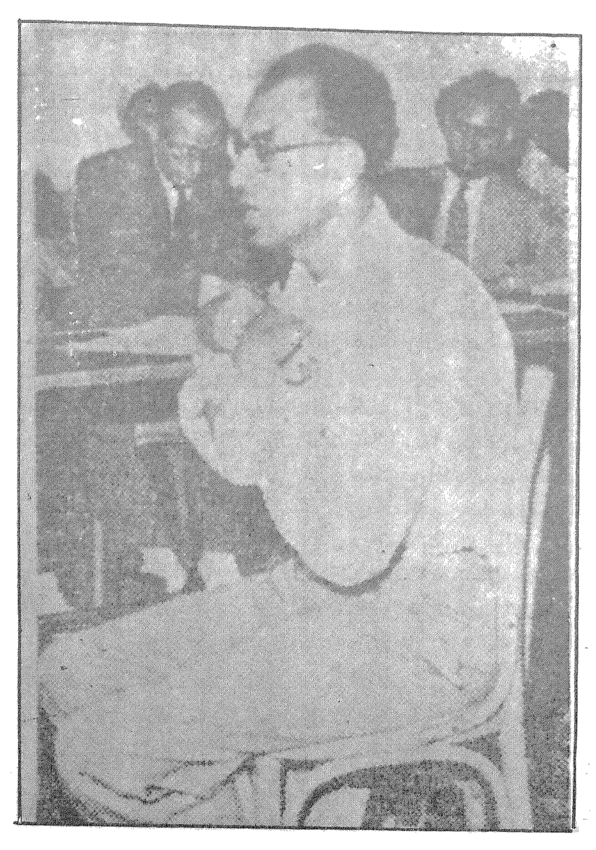


الشاهد العاشر - عبد المنعم أبو العينين المهندس بقسم النسيج

هناك بعض العمال من ورديته أيضاً ولكنهم كانوا هادئين ولما تعذرت مناقشة الضابط للعمال توجه مسرعا نحو مكتب الضابط ووقفنا أمامه وأشرت عليه بإرسال بعض الخفراء لتكليف العمال بانتداب بعض منهم لابلاغه مطالبهم ولكن الخفير لم يكن يبتعد خمسة أمتار حتي وجدت العمال يقذفون البوبين والبكر وبعض أشياء أخري لم اتبينها فخفنا علي أنفسنا ودخلنا مكتب الضابط وسرعان ماهاجم العمال المكتب ودمروا جميع زجاج نوافذه ولما وصلت الحالة الي هذا الحد تقهقرنا الي مبني الادارة العامة ودخلت مع ضابط المصنع الي حجرة التليفون واتصل هو تليفونيا بمكتب كفر الدوار وسمعت أن المأمور في طريقه الي المصنع ولما هاجم العمال مبني الادارة خرجت وتسللت الي مبني الادارة الجديد وانتهزت فرصة فتح البوابة الجديدة وخرجت متجها الي منزلي. «المحكمة» س / كم كانت الساعة عندما وصلت الي المنزل ؟ ج/ حوالي الساعة ١١ و٢٠ دقيقة مساء وكنت قد وقفت في الطريق وراء القوة التي كانت تدافع عن الفيلات والمسافة بين مكان الحادث والمنزل حوالي ١٥٠ متر.. ووقف المتهم عطية احمد أبو العينين وسأل الشاهد عن الغرض الذي كان من أجله يشير هو «المتهم» الي العمال بالخروج الي الشارع ؟ ج / أظن انه كان يخشي علي الماكينات والمتهم -- احنا كان مصلحتنا أن نهدئ الحركة ونحافظ علي آلات المصنع الدفاع س / ألم تتبين أحداً من هؤلاء المتهمين ؟

فوقف الشاهد واستعرض المتهمين ثم قال : انه لايستطيع ان يدل علي شخص منهم احد المتهمين س / هل رأيت المتظاهرين وهم متجهون نحو الفيلات

ج / لم ار احدا منهم ولكني سمعت اصواتهم الدفاع س / هل قبض علي احد من العمال وقت توجهك مع ضابط المصنع نحو العمال ج / التعليمات التي صدرت من ضابط المصنع الي الخفراء امامي كانت تقضي بعدم استعمال العنف مع العمال وانتهت اقوال الشاهد.



الشاهد الحادى عشر - المهندس محمد عبد الجواد عيسى

الشاهد الحادي عشر

أقسم الشاهد الحادي عشر المهندس محمد عبد الجواد عيسي اليمين وأدلي بشهادته التاليه :

يوم الحادث كان يوم عملي من ١٠ مساء الي ٦ صباحاً فدخلت الي المكتب وبدأت أطلع علي تقارير الشغل فسمعت ضجة فخرجت خارج المكتب الموجود داخل العنابر فوجدت مجموعة من العمال تهتف هاي هاي وكانت الماكينات دائرة وابتعد العمال فعدت الي المكتب لاتصل بالتليفون بالضابط المدني فرد علي مساعد الضابط وبلغته فقال انه سيري هذه الحالة وفي هذه الأثناء فرحت لمقابلة الضابط المدني عبد المنعم قنديل فلم أجده في مكتبه كما لم أجد مساعده ثم رأيته واقفا عند الادارة فتوجهت اليه وفي هذه الأثناء قد ابتدأ قذف البكر والبوبينات فلم أتمكن من العودة الي المصنع ثم اشتد الهجوم نحو مكتب الضابط وكان معي الضابط، واليوزباشي فدخلنا الي حجرة التليفون وأطفأنا النور ثم ابتدأ تكسر النوافذ والأبواب وحاول عبد المنعم قنديل الاتصال بالتليفون بالمسئولين وبعد ذلك شممنا رائحة حريق فأنا خفت وفتحت الباب وخرجت وعبد المنعم قنديل واليوزباشي حسين نعمة الله ووقفنا خلف الادارة القديمة وحاول اليوزباشي وأحد العساكر الخروج الي الخارج وعدت أنا الي مصنع الغزل فوجدت جميع رؤساء الأقسام واقفين أمام باب المصنع مع بعض العمال ودخلت العنابر وطفت بها لأتبين اذا كانت هناك خسائر فلم أجد سوي بعض البكرات واقعة في الأرض وبقيت في مكتبي الي ان جاءت قوات الجيش. المدعي س / هل بقي العمال الذين اشرت اليهم امام باب مصنع الغزل الي ان حضرت القوات ح / نعم س/ هل تعرف احدا ممن كانوا مشتركين في المظاهرة ج / لم يكن هؤلاء العمال من عمالي بدليل ان الماكينات كانت دائرة وعند تحقيق النيابة جاء محمود نعامة وعرض علي بعض كارينهات العمال للتعرف عليهم او بعضهم فتذكرت ان عاملا منهم كان علي رأس العمال التي تصيح (هاي هاي)

وعرفت اسمه من الكارنيه وهو هاشم عبد الغني دره وهذا ليس من عمالي المدعي س / هل يمكنك ان تتعرف علي هذا العامل بين المتهمين ج / نعم وقام ودل علي المتهم وهنا سأل المتهم الشاهد في اية ساعة رأيتني أتزعم العمال ج / بعد الساعة العاشرة بخمس دقائق أو عشر دقائق فقال المتهم الم اكن واقفا في صالتكم مع ابو المجد الذي يعمل في صالتكم في ذلك الوقت ج / انا لم اشاهدك المحكمة س / لماذا ذهبت الي تلك الصالة ج / كنت اسلم علي ابو المجد الدفاع س / عند رجوعك الي العنبر من أي طريق سرت ج / مررت خلف الادارة ووقف المتهم هاشم عبد الغني دره وقال ان الشاهد يعرف اسمه منذ ٣ سنين

يكفي تعليقا علي هذه الشهادة ماقاله المتهم هاشم عبد الغني دره عندما وقف وقال أن المتهم يعرف اسمه منذ ٣ سنين، بينما قال انه عرفه فقط من صورته...

الشاهد الثاني عشر

هذا الشاهد هو الملازم ثاني احمد عبد الهادي نصار ضابط بوليس مركز كفر الدوار - قال بعد أن حلف اليمين :

في ليلة الحادث حوالي الساعة ١٠ مساء توجهت مع المعاون محمود كمال الباز الي نقطة المصنع مع قوة من العساكر وهناك حضر المأمور وامرنا بان تدخل المصنع فدخلنا ووقف المأمور علي بابه ووقفت معه ودخل معاون البوليس مع افراد القوة وامر المأمور بضرب النار حوالي الساعة ١٠ وخرجت جموع كبيرة من العمال وبينهم شخص عرفت اسمه عبد الوهاب عبد الواحد مصطفي وقالوا للمأمور نحن نريد الاسعاف لان بين العمال مصابين واستوضح الرئيس الشاهد عن واقعة ضرب النار فقال انه سمع ضرب النار حوالي الساعة العاشرة وانه لم ير لهب اطلاق النار واستطرد قائلا : انا قلت للمأمور الحالة خطيرة فيجب الاتصال بالمديرية فركب المأمور السيارة وانا

معه وركب علي السيارة هذا المتهم ومعه بعض العمال وذهبنا الي المركز واتصل المأمور بالمديرية وكان هذا المتهم واقفا امام المركز واخذ يتناقش معنا فقلت له : أن الذي له مطالب يضرب ويحرق فقال اننا لم نحرق غير سيارات الموظفين الكبار وبعض مكاتب هؤلاء الموظفين ولم نتمكن من الفيض علي هذا المتهم لانه لم تكن معنا قوة ثم جاءت قوة المديرية فتوجهت معها الي المركز وكلفت بالحراسة امام بعض الشوارع المؤدية الي المركز المدعي س / كيف تعرفت علي المتهم ج / طلبني الاستاذ عبد الرحمن الوكيل وكيل النيابه لاخذ اقوالي وكان المتهمون يسيرون امامنا فنظر الي هذا الشخص واشار الي فتعرفت عليه س / مامعني بص لك وشاور ج / هو بص وشاور بدماغه ولا اعرف قصده بالضبط س / هل فهمت من قوله «احنا حرقنا كذ كذا انه يتكلم باسم العمال أم بصفته مشتركا معهم ج / فهمت انه كان يتكلم باسم العمال وطبعا مشتركا معهم. الدفاع س / هل استمر المتهم معكم بالسيارة حتي كفر الدوار ج / نعم كان راكبا علي الرفرف ومعه عمال آخرون س / الم يكن معك غير المأمور ج / نعم كان معنا الكونستابل عبد السيد والامباشي الشربيني مراسلة المأمور والسائق س / الم يكن مع احد من هؤلاء اي سلاح ج / طبعا مع السواق س / من كان يقف امام المطافي.

ج / كان هناك أهالي كثيرون ولايمكن ان أميز بين الأهالي والعمال ولااعرف احدا منهم س / هل حصل اعتداء من المتهم او ممن يركبون رفرف السيارة ج / حصل اعتداء علي السيارة ونحن خارجون من المصنع فإن زجاج السيارة انكسر ولكن لا أعرف من كسره س / هل كان يحمل المتهم شيئا ج / لم أر معه شيئا. المحكمة س / عندما أمر المأمور بضرب النار هل كانت الحرائق ابتدأت أم لا ؟ ج / كانت هناك حرائق وكان هناك دخان يتصاعد ولما استوضحه رئيس المحكمة قال انه شاهد دخاناً ونوراً أحمر عند مدخل المصنع. س / كيف يترك المصنع يحترق وتكلف انت وجزء من القوة بحراسة مركز كفر الدوار أو الشارع المؤدي الي المركز فيما انه لم يكن هناك أي

اضطراب في المركز وكان عملكم أخماد الهياج الموجود بالمصنع ؟ ج / أنا كلفت بهذا العمل من أحد رؤسائي الضباط ولا أعرف من هو إذ كان هناك ضباط كثيرون س / لماذا لم تحضروا سيارات مطافي عند مشاهدتكم الحريق ؟ ج / أنا رأيت سيارات مطافي جاءت الي المصنع وسمعت ان المتظاهرين كانوا يقطعوا الخراطيم التي بها.

حتي المحكمة التي جاءت وعلي رأسها البكباشي عبد المنعم أمين متعهدا بتأديب العمال نفذ صبرها إزاء إصرار رجال البوليس في شهاداتهم علي عدم اطفاء الحريق، فقررت رفع المجلس خمس دقائق للمداوله...

واستمعت المحكمة الي شهادة شهود الاثبات من الثالث عشر حتي الثامن عشر وهي جميعها كانت شهادات إما سببها تصفية حسابات بسبب ضغائن سابقة أو شهادات لن تفيد الهدف من القضية التي قصد منها أن تكون قضية كبيرة تنتهي الي التشكيك في صدق تأييد العمال للثورة - - ولذلك طلب المدعي العام التوقف عن السماع لشهود الاثبات، وحتي لايقول عامل في شهادته انهم بقوا في المصنع ليحافظوا علي الماكينات حتي يأتي الجيش (الشاهد الثالث عشر - محمد علي سلامه)..

ولكن المحكمة استمعت الي بعض الشهادات الجديدة التي ظن المدعي والمحكمة أنها قد تأتي بجديد يصحح ماجاء بهذه الشهادات المرتبه والمعده والمغرضه.. ولكن هذه الشهادات لم تكن ذات قيمة تذكر...

وهكذا انتهت جوله شهود الاثبات لتبدأ جولة الدفاع وشهود النفي...

* * *

الدفاع وشهود النفى

في يوم ١٨ أغسطس ١٩٥٢ استمعت المحكمة الي شهود النفي الذين طلب المتهمون شهادتهم لتبرئة ساحتهم، كما جاء شهود نفي متطوعين... وكان يوما حافلا بحركة المتهمين، وقام عدد من المتهمين بمناقشة هيئة

المجلس العسكري العالي في الوقائع المنسوبة اليهم، كما ناقشوا بانفسهم شهود النفي فقد جاء خبر صدور الحكم باعدام مصطفي خميس دافعا لهم جميعا ان يؤكدوا علي برائتهم، خاصة وأن شهود الاثبات قد أسفروا عن كذبهم ودورهم في محاولة الصاق تهمة تخريب مكاتب الادارة وجراج السيارات بينما من بينهم من اشترك مع جمهرة العمال المعتصمين في المصانع علي الآلات والمعدات سليمة حتي جاء الجيش لتولي مسئولية الأمن فهم عندئذ فقط اطمئنوا الي أن أيدي المجرمين الخفية لن تتمكن أن تصل الي المصانع ...

وكما ذكر الأهرام في ٨/١٩ :

وقد أدي تدخل المتهم يوسف حسن أحمد وهو شاب في نحو السابعة عشر من عمره في مناقشة قائد قوات الجيش التي وصلت الي مكان الحوادث الي الكشف عن واقعه لم تكن معروفة إذ دلل علي ان هناك ٧٤ شخصاً قبض عليهم خارج المصانع وكان هو بينهم، وسلموا الي قائد القوة العسكرية عند وصوله فطلب رئيس المجلس بيانا بأسماء هؤلاء فاحضره اليه بعد برهة ضابط البوليس الذي كان يعمل في تلك المنطقة في ذلك الوقت وكرر هذا المتهم الصغير ان قوة الجيش عندما وصلت الي المصانع لم تهتد الي مدخلها فواصلت الطريق حتي المستشفي الأميري ثم عادت الي مدخل المصانع وإنه رأي قائد القوة إذ كان أمام ذلك المستشفي وقد أيد روايته قائد القوة عند الادلاء بشهادته.

وقد أدي موقف هذا المتهم وتأييد الشاهد له الي اثبات ان عملية القبض كانت عشوائية وحيث كان المطلوب القبض علي أي اعداد حتي يتمكن المخربون الحقيقيون من الافلات.

وكانت شهادة رئيس قسم النسيج رقم (١) أحمد متولي نصر لصالح المتهم محمد أبو اليزيد شهاب بناء علي طلب محاميه مبرئة لكل العمال من



الشاهد أحمد متولى نصر رئيس قسم النسيج رقم (١)
الذى كانت شهادته تبرئة لكل العمال من حوادث التخريب
ومؤكدة على قيامهم بحماية آلاتهم وماكيناتهم

القيام بأي تخريب وحمايتهم لآلاتهم - وحيث قال في شهادته : انه رأي المتهم في الصالة التي يعمل بها منذ بداية الوردية في الساعة العاشرة مساء حتي انطفأ النور في الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين ...

وردنفس الشاهد علي سؤال للمدعي عن تصرف العمال في قسمه، فقال : «بأن عماله كانوا يحافظون علي النظام وعلي سلامة آلات الصالة، وانهم كانوا يمنعون العمال «الغرباء» عن صالتهم من دخولها، ولولا ذلك لكانت الصالة وآلاتها ضربت». وقرر أنه يعرف جميع عمال صالته واحدا واحدا.

لقد جاء ت جميع شهادات شهود النفي مؤكدة علي اصرار ذوي الضمائر ان يقولوا الحقيقة لايمانهم بان ساحة العمال بريئة من كل اعمال التخريب، والتي تأكد لأهالي كفر الدوار وعمالهم أن هناك مجرمين غير العمال هم الذين ارتكبوا حوادث التخريب...

* * *

وجاء دور الدفاع - ليقدم كل محام من هيئة الدفاع الأدلة علي بطلان شهادات شهود الاثبات، ونقدم هنا خلاصة لمرافعة الدفاع في جلسات يوم ٨/٢١

- الأستاذ أنور نصيف قال في دفاعه عن المتهم عبد المقصود أحمد :

سبق للأمة بأسرها أن مجدتكم كرجال للجيش فاجعلوها تمجدكم كقضاة يحكمون بالعدل، والعدل وحده وأن لا تتأثروا بالشائعات واحكموا عند ثبوت الادانة بما لايدع مجالاً للشك ولا تقسوا في محاكمتكم بل ترفقوا بهؤلاء المستضعفين الأبرياء، لقد تردد علي لسان الرئيس علي ماهر واللواء القائد العام رجل الأمة بأخذ المحرضين المدبرين والقائمين بالحركة بالشدة ولسنا واحداً من هؤلاء بل لا-لايمكن للاتهام ان يدلك حتي علي اننا كنا مجرد منساقين مع الحركة بانضمامنا الي التجمهر للاستطلاع حيث لايوجد شاهد رؤية واحد يويده في ذلك وقال ان الشاهد حنفي عيد دلل اليوم علي

كذب شهادته لأنه في الوقت الذي حدده وقال انه رأي المتهم يحرق السيارة، كان الحريق قد اشتعل في المصنع وفي السيارة كما هو ثابت علي لسان الجميع ومنهم حضرة الضابط عبد النعيم نصار إزاء هذا لايمكن أن تقوم أقوال الشاهد ولا أن تصدق روايته، والدليل الآخر نستمده من أحد شهود الاثبات وهو عبيد سليم خفير من خفراء الشركة الذي قال اني جئت وشفت البقري اتجه الي ناحية الاتوبيس وأشعل النار فيه ثم اتجه الي سيارة النقل يريد حرقها وهذا الشاهد علي الأقل ينفي أقوال الشاهد حنفي عيد وإن الشاهد العيوطي قد زاد من شكوككم في شهادة عبيد سليم اذ قال شفت ولدا صغيراً يشعل النار في السيارات فلا يمكن لأي اتهام أن يتقدم بأي مطعن وتجريح علي شهادة محيي الدين العيوطي ولا علاقة بينه وبين هذا الخفير للفوارق الاجتماعية التي بينهما. فهو مهندس في الشركة والمتهم خفير، ان كمساري الاتوبيس الشاهد ضعيف النفس وانه يقرر إنه لم يطلب للشهادة وإنما تقدم من نفسه ولم يحدد موعد الحريق كما حددها الشاهد محي الدين العيوطي مما يختلف عن شهادة حنفي عيد، وبعد أن فند شهادة حنفي عيد وودلل علي عدم صحتها قال ان شهادته اليوم سهلت الأمر فما عليكم إلا أن تقابلوا شهادة حنفي عيد بشهادة محيي الدين العيوطي ستجدوا أن شهادة حنفي غير صحيحة، ان العقوبة في منتهي الخطورة ففي مثل هذه القضايا يجب أن يؤخذ الدليل وأربأبكم في أن تدينوا شخصاً بغير دليل وبناء عليه ألتمس البراءة.

- ثم وقف الأستاذ عشم فريد فترافع عن المتهم المغازي قائلا :

أري لزاماً على وأنا في معرض الدفاع عن المتهمين أن أعبّ عما يجيش في صدري من شعور لكم أنتم ممثلي الجيش الباسل علي تلك الحركة المباركة التي قمتم بها من قضاء علي الفساد الذي استشري في هذه البلاد ولقد ناصرت جميع الطبقات هذه الحركة وبالأخص طبقات العمال ومما لا ريب فيه إن ماحدث في ليلة ١٣ مما يؤسف كل مصري خصوصاً في الوقت الذي

قامت به هذه الحركة لقمع الشر والفساد وإن هذه الحوادث اعتبرت لطمة موجهة الي هذه الحركة وهذا مايأباه هؤلاء العمال الذين وضعوا ثقتهم بكم وهم لا ضلع لهم بهذا الحادث وإنما قامت به شرذمة تريد الاساءة الي البلاد ثم قال إن لديه مذكرة من الوجهة القانونية سيقدمها الي المجلس، واستطرد في الدفاع من الوجهة الموضوعية فنفي التهمة بواسطة شهود النفي وإنه بغرض ثبوت مانسب الي المتهم فإنه ليس في الأمر جريمة سواء من الناحية الموضوعية أو من الناحية القانونية واختتم مرافعته مطالباً باستعمال الرأفة بالنسبة لجميع الموكلين والبراءة بالنسبة لموكله ثم وقف الأستاذ محمد الفولي للمرافعة أيضاً عن المتهم يوسف الغازي وفند شهادة الشاهد محمود نعامة وقال إنه كاذب في شهادته وأنه بحسب شهادته قال أنه أخذ يتصيد العمال لمعرفة أسمائهم وتقديمهم الي المحاكمة وان شهادات الشهود تختلف تماماً عن شهادة هذا الشاهد محمود نعامة وسرد شهادته ذاكراً انها تختلف كل الاختلاف عن الحقيقة فضلاً عن تناقض أقواله في النيابة وأقواله التي قالها في هذه المحكمة وان الواقعة التي وجهها الي موكله مكذوبة من اساسها واختتم مرافعته طالباً براءة المتهم.

- متهم يترافع عن نفسه، وهو المتهم هناوه علي - والذي لم يكن له محام، فقال :

أنا ماكنتش موجود بالمصنع خالص وان شغلي بالمطعم وليس بالمصنع وكان عندي راحة يوم الثلاثاء الي الاربعاء مساء وبعد ماقمت من النوم رحت للمطعم الساعة ٢ ووجدته مقفول رجعت نمت ورجعت الساعة ٧ وجدته مقفول فرحت القهوة وهناك قالوا لنا جاء الجيش للمصنع ولم أسمع شئ غير ذلك وأنا جيت عند الباب، جاني واحد زميلي قال لي ان المصنع فتح فرحنا اشتغلنا يوم الاربعاء، قبل ماأطلع الساعة ٤ قال لي علي أفندي النمرسي فيه تليفون علشانك علي أفندي الفرس عايز يشوفك وقال لي علي أفندي إنت كنت متظاهر وأخدني العسكري الي التحقيق ووجدت محمود نعامه

هناك فقال ودعوه وأقسم بالله أنني لم أكن بالمصنع.

- وعاد الأستاذ أنور نصيف للدفاع عن المتهم الثامن محمد مصطفي عيد فطلب الحكم ببراء ته من التهمة الموجهة اليه لأنها تهمة الاشتراك في التجمهر التي نتجت عنها هذه الحوادث والتي يريد الاتهام نسبتها اليه فالركن الأول هو أن يكون في مكان عام وهذا غير متوفر، وأن يكون التجمهر لا علي القوة والعنف وأن يعلم المتجمهرون بهذا الغرض والثابت علي لسان مأجور الشر محمود نعامة أن مايدر من العمال لم يكن الا الصفير والصياح هيه هيه، ومجرد الصياح ليس من أعمال العنف الذي يجب أن يحاكم المتهمون من أجله، بدأ التجمهر بصياح هيه هيه وجاء المأمور فكل عنف نتج عن هذا التجمهر يرتكب فاعله إذا أمكن الوصول اليه أما متهماً لا يثبت أنه اشترك أو انه تواجد فقط فهذا لايمكن أن توجه اليه تهمة الاشتراك في التجمهر، قيل ان هناك تدبيراً ومديرين فهل أمام الاتهام الدليل علي أن المتجمهرين كانوا علي علم بهذا التدبير.

موكلي ضبط بعد هذا الحادث بيومين في بيته وكل مانسب اليه أن نعامة قال أنه رآه يحمل قماشاً في صدره وليس من المعقول أن محمود نعامة رأي الأقمشة في الليل. ولم يكن هناك حريق ولا تخريب، وكما قال الشاهد اندفع العمال وذهبوا برفقة المأمور الي المركز للمطالبة بما لهم من المطالب وبعد ذلك حدث ماحدث فيسأل عن العمل من عمله فقط ولذلك تنعدم الحكمة التي انصرف إليها الشرح في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤، اختلقوا أقوالهم اختلاقا فاين غيرهم من الموظفين الرئيسيين ؟ أما رآه أحد منهم وأؤكد لكم انه لايوجد في الشركة سيف للزور والتزوير إلا محمود نعامة لان طبيعته كده فكلام هذا الرجل لايمكن تصديقه لانه في أقواله بشهادته كشف نفسه بتناقض أقواله ويؤخذ مما تقدم أنهم لم يكونوا ضالعين في التخريب وأنهم لم يكونوا راضين عما حدث. واختتم رافعته محتكما الي الهيئة مصمماً علي طلب البراءة.

- وعندما نودي علي المتهم عطيه أبو العينين «الهارب» وكان حاضرا عنه الأستاذ محمد الفولي - تقدم الأستاذ الفولي بمذكرة بدفاعه عن المتهمين بوجه عام - ثم بدأ مرافعته عن عطية أبو العينين قائلا :

إن داخل المصنع لم يصب بسوء ولو أرادوا ذلك لكانوا خربوا الأنوال والماكينات الي آخره، والمتهم عطيه أراد أن يبرهن لحضراتكم بأن العمال انما أرادوا المحافظة علي المصنع وأن شهادة الأستاذ عبد المنعم أبو العينين هذه دليل قاطع علي براءة المتهم وانه عندما شاف العمال شاف في وسطهم المتهم عطيه أبو العينين ، ولكنه تجاهل أن هذا العامل كان داعيا للخير، وأن هذا العامل كان سياجاً قوياً وجندياً مجهولاً في هذا المصنع يحاول الزود عنه، وفي أقوال هذا الشاهد تجدون أنه لم يشترك في أي تجمهر ولذلك لا أعرف لماذا يقدم الاتهام هذا المتهم مع علمه ببراءته ولهذا ألتمس البراءة.

- وعندما نودي علي المتهم العاشر عبد المنعم رفعت - لم يترافع عنه أحد ولم يترافع هو كذلك عن نفسه..

- وعندما نودي علي المتهم الحادي عشر هاشم دره تقدم للدفاع عنه الأستاذ أحمد نعيم صابر، واستهل مرافعته :

استنكر وقوع هذا الحادث في كفر الدوار لان هذا الحادث ملطخ للسمعة في مثل هذا الوقت العصيب ثم قال ان شهود النفي ينفون عن المتهمين مانسب اليهم وعن موقف موكلي في هذه القضية فليس هناك إلا دليلان واهيان ضده الأمر الذي يدفع الي التشكك فيما نسب اليه والتأكد من براءته، وقف موكلي ليلة الحادث أمام ماكينته وكما قرر المهندس المختص إنه وقف أمام العمال يتسلم من كل منهم ما عنده من الآلات وموكلي ينتمي لقسم البرم التي لم يحدث من عمالها أي شغب أو اخلال بالنظام، وقف بمكانه كما قرر الشاهد الي أن علا هياج العمال ودخلوا الصالة فلم يجد عندئذ مبرراً في بقائه فيها فخرج من المصنع حيث وجد قريبه المهندس أمام

مستعمرة المساعدين وقابله بعد ذلك محمود نعامه الذي طلب منه الكارنيه ثم وضعه في جيبه ليقدمه الي الاتهام وسيتبين لحضراتكم أن نعامة هذا كان متجهاً اتجاهاً كبيراً الي الكذب كما سأبينه في المرافعة وبعد ان قابل قريبه ظل في بيته الي الصباح حيث قرأ في الصحف أنه متهم مع باقي المتهمين فقدم نفسه للمجلس متسائلا عن أسباب اتهامه. واستطرد في مرافعته فقال ان الشاهد عبد التواب عيس الذي يشهد بأنه رأي هاشم عبد الغني دره بالليل وعلي بعد ثلاثة أمتار ضعيف الابصار فكيف يمكن أن يعرفه والسبب أن هاشم رأي عبد التواب يتبحبح ويريد أن يظهر نفسه (روميو) أمام الممرضات اللاتي جئن الي المصنع لتطعيم العمال ولكن هاشم أوقفه عند حده، وتعرض لشهادة محمود نعامه فقال انه يجب أن يجلس كتفاً لكتف مع نعمان العشماوي ومع كل موظف قصر في عمله، ذهب ببضعة طلقات نارية الي منطقة المساكن لحمايتها من العمال ولا يقبل بأي حال من الأحوال أن يمسوا عائلات زملائهم بضرر، فالاتلاف الذي حدث في الادارة ماكان الا لتغطية تقصيرا او اختلاس حدث في الادارة. فلفت رئيس المجلس الدفاع الي خطورة هذا القول فقال الدفاع أنه سمعه من بعض الناس، واستدعي عبد التواب عيسي وتأكدت المحكمة من قوة ابصاره، واستأنف الدفاع مرافعته مكذباً أقوال شهود الاثبات ومفندا للتهمة المنسوبة الي المتهم واختتم مرافعته طالباً الحكم ببراءته.

– ونودي علي المتهم الثاني عشر فؤاد عبد الرحمن السقا، فوقف مدافعا عن نفسه وقال :

كنت أشتغل يوم الثلاثاء من الساعة ٣ الي الساعة ١٠ وخلصت الشغل وكانت الوردية عندها راحة والمباشرين أوقفوا الماكينات، وخبينا شغلنا وطلعنا الصالة وجدنا هياج في النسيج والرئيس بتاعنا قال مالكمش دعوه أحسن تتعوروا رجعنا للصالة وقعدنا ولم يأت نحونا احد من المتظاهرين ثم غلب علينا النوم فنمنا الي الساعة ٣ صباحاً وسمعنا الميكروفون يقول

تعالوا الي قرب الساعة فطلعنا وفضضللنا الي الساعة ١٢ وأنا عطشت وقلت للعسكري أنا عاوز أشرب وأخذت بعض زجاجات املاهم للعمال ليشربوا وكانت إحدي الزجاجات مكسورة حافتها فعورت أصبعي وأنا ماعملتش حاجة أبدا.

– وترافع الأستاذ أنور نصيف عن المتهم الثالث عشر احمد حامد الدسوقي – وقال في دفاعه:

«إنه ملتمس براء ته من التهمة المنسوبة إليه وكل ما نسب إليه أنه لايعمل في المصنع ووجد في المصنع وقد شهد في أقواله أنه جاء مع الناس عندما اندفعوا للتفرج علي ما حدث في المصنع ولم يشترك في أي شئ كما أيد شاهدان من شهود النفي صحة شهادته، والتوجه دليل للبراءة لأنه إذا كان ضالعاً بالتجمهر والجريمة لايمكن أن يبقي بعد أن تم التجمهر والتخريب فأنا أطلب من حضراتكم الحكم ببراءته.

– ونودي علي الأستاذ احمد جابر عن المتهم الرابع عشر دسوقي محمد شمس – ولكنه لم يكن موجودا وقت النداء عليه، فوقف الأستاذ أنور نصيف للدفاع عن المتهم الخامس عشر السيد احمد عيسي وعن المتهمين احمد محمد صالح واحمد مساعد الحراوي وطلب الانتظار في الدفاع عنهم لاحضار شهود النفي والي أن ترده بعض الأدلة المبرئة لهم.

– ونودي علي المتهم السادس عشر صلاح الدين محمد عبد الله وعمره ستة عشر عاما، ولم يكن معه محامي، وعندما سأله الرئيس عن دفاعه قال : «ان ورديتي تبدأ من الساعة العاشرة ليلا الي السادسة صباحا وقبل الساعة العاشرة لم اكن في المصنع ولا أعلم لأي سبب مسكوني».

– وعندما نودي علي المتهم العشرون يوسف حسن محمد ترافع عنه الأستاذ أنور نصيف طالبا له البراءة لأنه ليس من عمال المصنع، وكان في انتظار شقيقه ليأخذه معه الي المنزل.

- عندما نودي علي المتهم الحادي والعشرون صلاح طاهر منصور، دافع هو عن نفسه قائلا : أنا اعمل من الساعة سبعة صباحا الي الخامسة مساء، فطلعت الساعة الخامسة ورحت لكفر الدوار، وعند الساعة العاشرة والنصف علمت بهيصة في المصنع ولما رجعت في الصباح لاستلم العمل جاء رجال الجيش وقبضوا علي قرب المستشفي».

- ونودي علي المتهم ٢٢ عطية محمود مسلم وحضر عنه الاستاذ أنور نصيف وقال انه ليس عنده شهود نفي وهو في انتظار الأدلة.

- ونودي علي المتهم ٢٣ عبد الوهاب عبد الواحد مصطفي وترافع عنه الأستاذ أنور نصيف ملتمسا براءته لان مانسب اليه من اشتراكه في المظاهرة غير صحيح وضبطه وهو خارج من المصنع ليس الا دليلا علي برائته.

- ثم نودي علي المتهم ٢٤ عبد المنعم السرجاني وحضر عنه الأستاذ محمد الفولي فقال ان التهمة الموجهة الي المتهم انه كان مع العمال في العنابر وكتب اسمه محمد سلامه علي الحائط فليس في هذا أي شبهة، والأدلة واهية ولا تدل علي أنه اشترك في تجمهر أو تخريب وأنه مصمم علي طلب البراءة له.

- أما المتهم الخامس والعشرين محمد ابراهيم علي ولم يكن قد وكل عنه محام فقد قال عندما سأله رئيس المجلس عن دفاعه «الساعة ٣٠ر١٠ رحت دورة المياه وقابلني المتهم محمد شهاب فقال لي إذا كان عندكم طلبات اكتبها فقلت له دي حاجة تخصني وفضلت في المصنع الي أن حضر الجيش وقبض علي وأنا لم أشترك في أية مظاهرة، ويوم السبت فوجئت بمحمود نعامه يقول اني سلمته ورقة وأني كنت أقود مظاهرة مع العلم أن ذراعي مشلولة ورجلي مشلوله..»

- وكذلك لم يكن هناك محام عن المتهم السادس والعشرون حسن دسوقي اسماعيل فقال مدافعا عن نفسه :

«أنا عندي اصابة بيدي في يوم ١٩٥٢/٨/٢ واخوي بيشتغل بالغزل والساعة ١٢ يوم الحادث كنت نايم والمنبه ضرب قمت ولم أجد أخوي طلعت للخارج وسمعت صفافير ودوشه بالمصنع، فرحت أدور عليه ودخلت العنبر الذي هو فيه، ودورت عليه لم أجده، ولم أعرف كيف أخرج بعد ذلك، وجاء الجيش وقبض علي وأنا لم اشترك في مظاهرة ولا تخريب ولاتكسير...

– وجاء الدور علي المتهم السابع والعشرون وهمه عبد الفتاح مصطفي ولم يكن معه محام فقال «أنا اشتغل في المساعدين عند واحد اسمه شرقاوي وطلعت من عنده الساعة ٨ وطلعت منها الساعة ١٠ وروحت وتعشيت وسمعت بيقولوا في إضراب في المصنع فجيت مع الناس نتفرج ووقفنا عند المستشفي ووجدت واحد اسمه مصيلحي جاري فناديته ووقف معي ونحن واقفين نتفرج علي ضرب النار سمعنا ان الجيش جاي فأخذنا بعضنا ورجعنا ووجد مصيلحى حاجة علي الأرض فالتقطها ولما سألته عنها قال قطعة قماش وطلبت منه أن يفرجها لي وفي هذا الوقت قبض علي الكونستابل ولم أشترك بأي مظاهرة...

– ولما نودي علي المتهم الثامن والعشرين – عثمان سيد احمد زغلول وجد ان عمره ١١ سنة فلم تستمع المحكمة الي أقواله.

الخفرا عملوها

ونودي المتهم التاسع والعشرون رمضان محمد أبو بكر وليس معه محامي فقال أنا اشتغل من الساعة ٧٫٣٠ الي الخامسة ويوم الثلاثاء كان عندي راحة فقعدت أغسل هدومي فقعدت للساعة ١٠ وواحد من السكان قال فيه ضرب نار في المصنع ورحت اتفرج حوالي الساعة ١٠ ووجدت العمال عاملين هيجان علي البحر وشفنا النار تشب واكثر العمال قالوا الخفرا عملوها علشان محدش يروح فرحت لغاية هناك ووقفت جنب بوابة الكارنيهات وخشيت مع الداخلين ولم أعد أستطيع الخروج وجاء الجيش

وقبض عليّ وكنت لقيت حته قماش وأخذتها وأنا لا أعرف أن هذه جريمة وهذه أخر حادثة ياحضرة الرئيس، فسأله الرئيس حرمت تعمل كده ؟ أجابه نعم.

مرافعة المدعي العام العسكري

وقف المدعي العام العسكري الصاغ عبده عبد المنعم مراد - وألقي دفاعه الذي استمر مساء ٨/٢٠ واستكمل في صباح اليوم التالي ٨/٢١.

قال المدعي العسكري في دفاعه :

إني لأري رؤساً قد أينعت وحان قطافها وإني لصاحبها بالعدل والحق الذين أقسمتم بأن تحاكموا المتهمين بهما لقد أقسمتم بالله العظيم وبأنبيائه الكرام وكتابه الكريم. إنكم بمحاكمتكم هؤلاء المتهمين تسلكون سبيل الحق بدون مراعاة لغرض أو ميل أو هوي، لست بحاجة الي من يذكركم بالعدالة أو يرهبكم في الظلم والميل والهوي ولئن حكمتم بالأمس بأقسي العقوبة* فلقد أرضيتم ضمائركم وهناك مثلا للعدل قضاة اشتهروا بالظلم ليشتهروا بالعدل، وهناك مثلا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما حكم عليه أحد القضاة لصالح خصم آخر وهو ممن يفرضون العدل والحق فكيف تصرف قال للقاضي لقد تظاهرت بالعدل فحكمت علي وتظاهرت بالظلم. فعزله وأنتم تحكمون بالعدل والحق بدون أن يطلبه منكم الدفاع أو الاتهام، العدل، وهل ينتظر من الجيش أن لايسلك سبل العدل والحق وقد كانت قومته لهدم البغي والطغيان، لاأريد أن أتكلم عن الظروف التي وقعت فيها هذه الحوادث فهي معروفة، وإذا كان لهؤلاء العمال مطالب فإن هذا لايبرر هذه المطالب واريد أن أقول أن العمال في مصر وعمال كفر الدوار لهم مواقفهم المجيدة يتبرأون من هولاء الخونة، وأقول ان عمال كفر الدوار عندهم وطنية صادقة فقد وقفوا يزودون عن مصانعهم ولم يجد المفسدون الخونة بغير حراسة الا مكاتب

* يقصد بحكم الأمس الحكم الصادر بإعدام مصطفى خميس.

الادارة فأحرقوها، لقد لاحظتم في شهادة الشاهد الأول الأستاذ الجمال مدي المعاملة الحسنة التي يعامل بها العمال في هذه الشركة وماهي الامتيازات والخدمات الاجتماعية التي يتمتعون بها تقدمها هذه الشركة لعمالها، وهذه الشركة لم يحدث فيها إضراب منذ سنة ١٩٤٢ فلماذا حدث هذا الآن ؟هل العمال لايريدون عيشة الحرية والطمأنينة ؟ وهل العمال لايريدون تحديد الملكية والضريبة التصاعدية ان هذا لايصدق فالقائمون بهذه الحركة جماعة لا هم لهم إلا فساد ولا غرض لهم إلا التدمير، قال أحد المحامين أنهم حرموا من بعض الضمانات ولكنني أرد عليهم بأن قانون الأحكام العسكرية فيه من الضمانات مايكفل العدالة الي أقصي حد، وكنت في كل مايوجه الي من أسئلة اسر بها لأنها في مصلحة المتهم ومصلحة المتهم أولي بالعناية، لقد طالب المحامون بأن تكون الأدلة يقينا وليس هناك يقين الا ماجاء من عند الله ولا تبني الأدلة علي اليقين وإنما تبني علي الظن الراجح، ونحن نريد تطبيق الأحكام العسكرية ولانريد أخذ المتهمين بالشك بل نريد أخذهم بالأدلة الصحيحة، ان الاتهام واحد قبل جميع المتهمين، لقد أثار الدفاع نقطاً قانونية حول الاتهام فمثلاً يطالبونني أن اثبت أن التجمهر كان من أكثر من خمسة أشخاص والمتهمون أنفسهم أكثر من ذلك، لقد كان التجمهر مولفا من آلاف العمال وغيرهم، وقال أحد المحامين أن التجمهر يكون بالطرقات والمحلات العامة، أليست هذه المدينة بمساكنها ومصانعها ومحلاتها وشوارعها من المحلات العامة، ولقد رأيت هيئة الدفاع تطالب بضرورة حصول الانذار للمتهمين والا لا يحاسبوا علي شيئ وطلب هذا الانذار يكون للتجمهر الذي لا تحدث عنه جريمة أخري أما في حادثنا هذا فلو قلنا لكل منهم ذلك لتبرأ. أما عن الاشتراك في التجمهر فسأتكلم عن كل من المتهمين علي حدة وأين وكيف اشترك في هذا التجمهر أما عن حادث قتل رجل البوليس فثابت من الصفة التشريحية أنه توفي من ضربة بآلات حادة وأما عما ثبت من حرق مصنع مصر للغزل والنسيج فهو ثابت

من أقوال الشهود وأما عن النهب والاتلاف فهذا ثابت من شهادة الشهود والنيابة، أما سرقة البنادق الخمسة من البوليس ومقاومتهم للبوليس فهو ثابت من أقوالهم في محضر النيابة، أما إعتداؤهم علي رجال البوليس بالضرب وإحداثهم في بعضهم عدة إصابات فهذا واضح ومثبت في التقارير الطبية، ثم سرد ادلة الاتهام قبل كل متهم من المتهمين وطلب بالنسبة للمتهم الأول مصطفي خميس إعفاؤه من الدعوي لأنه صدر حكم ضده.

وواصل المدعي العام مرافعته بذكر اسم كل متهم والتهمة الموجهة اليه، وطلب بارسال المتهم التاسع والعشرين الي الاصلاحية لأن سنّه كما قدره المجلس احدي عشر سنة.. ثم طالب باعدام كل المتهمين...

وبعد أن انهي المدعي العسكري الصاغ عبده عبد المنعم مراد من مرافعته، بدأ الدفاع في القاء مرافعته الأخيرة.

وأكد الدفاع في دفاعه الأخير براءة المتهمين وحيث لاتوجد أي أدلة قادرة ان تقنع حتي بأنها شبه ادلة...

ولقد علق الدفاع علي قول المدعي العسكري في مستهل دفاعه بانه يري رؤوسا قد أينعت وحان قطافها ؟

فقال الأستاذ أنور نصيف المحامي ان قول المدعي العام بأنه رأي رؤوسا قد أينعت ... قول فيه قسوة وفيه شدة، فإن رؤوس هولاء المتهمين هي ملك الله وحده...

أما الأستاذ محمد الفولي المحامي فقد قال ان عبارة الحجاج التي اقتبسها المدعي العام في مرافعته قد ذكرته ظلم الحجاج وبغي الحجاج الذي كان عهده عهد عسف وجور، وكان يزج في السجون بالأبرياء.

وقال الأستاذ محمد الفولي في دفاعه الأخير وهو يعلق علي قولة الحجاج بن يوسف الثقفي التي اقتبسها الصاغ عبده عبد المنعم مراد ليصدر به مرافعته ومطالبته باعدام كل المتهمين ... قال الأستاذ الفولي :

«إن الاتهام يريد أن يقدم المتهمين الي الاعدام من أجل ماوصفته بأنه «لعب عيال» وأكد أن هؤلاء المتهمين جميعاً لا دليل علي إدانتهم وان أكبر شاهد إثبات وهو محمود نعامه قد ثبت تناقض أقواله، وتحدث عن واقعة التجمهر من الناحية القانونية فقال ان التجمهر يكون في مكان عام والمصنع ليس مكاناً عاماً فالمصنع يخضع لقانون الاضراب ولكنه لايخضع لقانون التجمهر ثم ان الاتهام لم يقم أي دليل علي أن كل فرد من هؤلاء المتهمين كان في تجمهر معين ووقعت جريمة من أثر هذا التجمهر وهو علي علم بالغرض منه، ونوه بحركة الجيش الاصلاحية وأهدافها من حيث تحسين حالة الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين ودعا الي المبادرة الى اصدار التشريعات العمالية الصالحة لتحل محل التشريعات الحالية الضعيفة.

وهكذا فان الدفاع وبالجملة الأخيرة كان قد وضع حركة الجيش الاصلاحية - أي ثورة ٢٣ يوليو أمام مهمة رئيسية لانصاف الطبقات الكادحة وذلك باصدار التشريعات العمالية لاحكام الحقوق العمالية التي طالما أهدرت وهي مهمة مازالت لم تستكمل بعد فمازالت التشريعات العمالية تعاني من قصور شديد من ناحية توفير الأجور القادرة علي تمكين العامل من العيش بكرامة وحرية، وقاصرة كذلك من ناحية عدم التزامها بكل الاتفاقيات الدولية التي اعطت العمال الحرية والحق في التنظيم والحق في الدفاع عن حقوقهم.

٧

الأحكام تصدر

في يوم السبت السادس من سبتمبر ١٩٥٢ أعلنت الأحكام في قضية عمال مصانع شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع والتي استغرق نظرها قبل ذلك خمسة أيام خلال شهر أغسطس ١٩٥٢، وقد صدق الحاكم العسكري علي هذه الأحكام... وكان قد صدر الحكم قبل ذلك باعدام المتهم الأول مصطفي خميس علي النحو الذي سبق وأن فصلنا القول فيه وهذه هي الأحكام الصادرة من المجلس العسكري الأعلي والتي تليت علي المتهمين في ساحة ملعب كرة القدم في النادي الرياضي لشركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار...

محمد حسن البقري : الاعدام شنقا

محمد أبو اليزيد شهاب : الاشغال الشاقة لمدة ١٣ سنة خفضها القائد العام الي ٩ سنوات

احمد عبد المقصود رزق : بالاشغال الشاقه لمدة ١٥ سنة

يوسف المغازي : الاشغال الشاقة لمدة ٨ سنوات وقد خفضها القائد العام الي ٥ سنوات

هناوه علي عبده: الاشغال الشاقة ٥ سنوات

محمد مصطفي عيد : الاشغال الشاقة ١٠ سنوات

هاشم عبد الغني دره : الاشغال الشاقة ٥ سنوات

أحمد حامد دسوقي : الاشغال الشاقة ٣ سنوات خفضها القائد العام الي سنة واحدة

شوقي محمد شمس : الاشغال الشاقة ٥ سنوات

احمد محمد صالح : الاشغال الشاقة ٥ سنوات

حلمي فهمي أبو النجا : الاشغال الشاقة ١٠ سنوات

وهبة عبد الفتاح مصطفي : الاشغال الشاقة ١٠ سنوات

المحكوم ببراء تهم

وحكم ببراءة كل من : الخفير عبد المقصود عبد الجواد عقبه وعطيه ابو

العينين وفؤاد عبد الرحمن والسيد احمد عيسي واحمد مساعد الحمراوي وصلاح الدين محمد عبد الله ويوسف حسن محمد وصلاح الظاهر منصور وعطية محمود مسلم وعبد المنعم السرجاني ومحمد ابراهيم علي وحسني دسوقي وعثمان سيد أحمد زغلول ورمضان محمد أبو بكر.

في قضية التحريض

الحبس مع الشغل لمدة سنة لكل من المتهمين حلمي شحاته عطيه ومرسي عيسي مرسي.

وقد قام بتلاوة هذه الأحكام الصاغ صلاح الدفراوي نائب أحكام المنطقة الشمالية... ثم قام الأمير الاي حامد صالح قائد المنطقة الشمالية بالقاء كلمة باسم قيادة المنطقة الشمالية...

ولقد مضي علي صدور هذه الأحكام حقبة طويلة من الزمن - فنحن نكتب هذه الصفحات عام ١٩٩٣ - ولكنها وحتي هذه اللحظة مازالت مفتوحة، لان الحق صلد وعنيد وهو لن يكف عن مواجهة كل باطل حتي يدحره... وحتي يعرف الناس الحقيقة فينحازون اليها ويعرفون الباطل فيزهقونه... ولاشك أن العمال ومعهم كل المدافعين عن حقوق الانسان يشعرون اكثر من أى وقت مضي أنهم في حاجة للكشف عن أبعاد المؤامرة القديمة والتي سبق وأن سقنا ماقاله اللواء محمد نجيب وقتها عن المتآمرين.

وهل هؤلاء العمال الذين صدرت بحقهم هذه الأحكام القاسية هم من قال عنهم محمد نجيب في سلاح الاشارة في ١٩٥٢/٨/١٤ **إنهم جماعة من الرأسماليين الذين ذعروا من العدل الذي سنقيمه...» و« أنهم أناس دأبهم أن يأكلوا وأن يشربوا ويتخموا جيوبهم فلما عرفوا أن حركتنا تهدف الي العدالة الاجتماعية أصابهم الذعر علي مستقبلهم»**

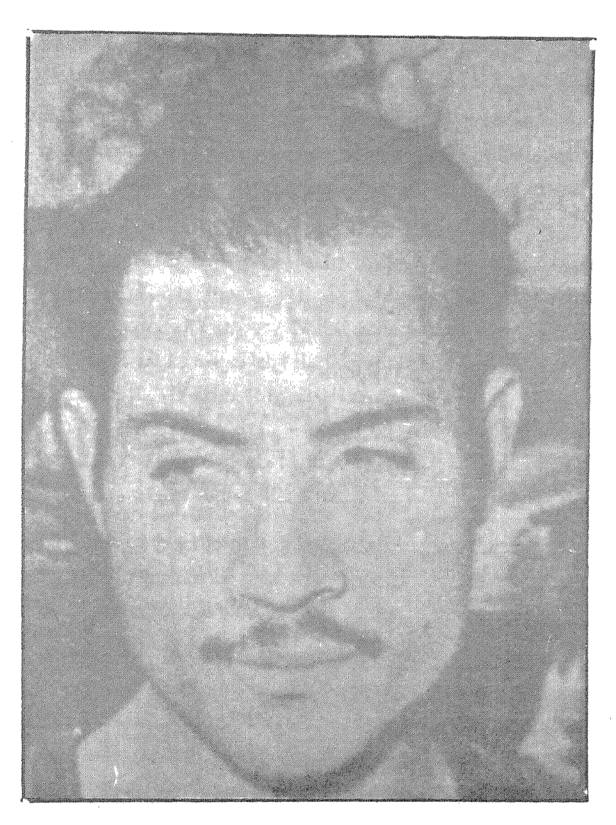
وهنا من المهم أن نقرأ تعليقا للمصور - كتبه رئيس تحريره وقتها

الاستاذ الكبير المرحوم فكري أباظة عن السبب في عدم كشف اداة التحقيق عن الفاعلين الأصليين - يقول التعليق بعد صدور الاحكام في قضية كفر الدوار وتنفيذها (نشر بالمصور بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٢):

«غير أننا نلاحظ ظاهرة عجيبة في التحقيقات الكبري.. وتلك الظاهرة هي عجز أداة التحقيق عن أن تصل الي ما هو أخطر من «الفعل الأصلي» و«والفاعل الأصلي»، وهو «التحريض» أو «المحرضون».

«بدا ذلك العجز في حوادث وأحداث عدة أقربها الي الذهن أحداث وحوادث الاعتداء علي النحاس أكثر من مرة، ومقتل النقراشي، ومقتل حسن البنا، وحوادث ٢٦ يناير... الخ الخ. هناك - لاشك شئ! وشئ أخطر من الذي ظهر، فكيف عجزت ادارة البوليس والنيابة، عن أن تكشف خبايا مثل تلك الجرائم والأحداث ؟! ان عدم اقتصاص العدالة من «الفاعلين الأصليين» وهم - في حد ذاتهم - ليسوا أقل خطرا، أمر لايقطع دابر «الجرثومة» ولا يقي البلد شر هذه الجرائم.. ثم هو دليل مزعج علي أن «أداة كشف الجرائم» تنقصها العناصر الفنية الخبيرة كثيرا...

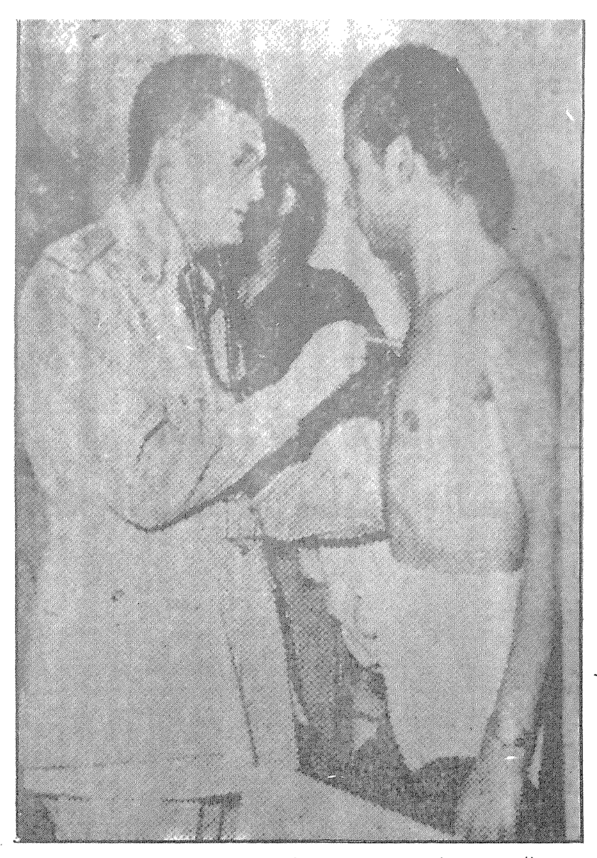
وهذا موضوع هام.. يجب ان يكون محل اهتمام... » كلمات فكري أباظة تلك - مهمة جدا - لانها وباسلوب «فكري أباظة» قد قالت ان العدالة لم تقتص من المجرمين الأصليين.



الشهيد محمد حسن البقرى

٨

تنفيذ حكم الإعدام
فى الشهيدين خميس والبقرى



الشهيدمصطفى خميس لحظة الكشف الطبى عليه قبل إعدامه



جثة الشهيد مصطفى خميس موضوعة فى صندوق من خشب
بعد تنفيذ حكم الإعدام فيه وتبدو صورته أعلى الصورة ..



جثة الشهيد محمد حسن البقري فى مشرحة السجن
بعد أن نفذ فيه حكم الإعدام الغادر وتبدو صورته فى أعلى الصورة

فجر يوم الأحد السابع من سبتمبر١٩٥٢ ارتفعت الراية السوداء فوق سجن الحضرة بالاسكندرية معلنة أن نهاية العاملين مصطفي خميس ومحمد حسن البقري قد دنت... وهي نهاية لم يكن يتوقعها كل الذين قرؤا عبارة تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن مبادئ الضباط الأحرار - المبادئ الستة - بل لعل بعضا من الضباط الأحرار والذين لانعرف أسماء هم حتي يومنا هذا قد دهشوا أن يكون هذا هو طريقهم لتحقيق العدالة الاجتماعية، طريقهم لانصاف المظلومين...

وفي اليوم السابق لارتفاع الراية السوداء كانت أسرة مصطفي خميس قد زارته... أمه وشقيقه وخاله.. ويروي «المصور» بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٢ جانبا من هذا اللقاء.. قالت له أمه وهي تنكس رأسها الي الأرض :

الأم - شيد حيلك يامحمد

محمد - الشدة بالله

الأم - ليه يا ابني بس تعمل كده ؟

محمد - ان كنت عملت حاجة تنتقم مني عدالة السماء... انت فاكره لما أخويا لقي محفظة فيها فلوس في إدكو، وأخذتها وبقيت أخلي الناس تنادي في البلد والجوامع علي اللي راحت محفظته لحد مالقينا صاحبها وكان فيها عشرة جنيه ؟

الأم - فاكره يامحمد

محمد - تفتكري اللي يعمل كده، يرضي بعمل الحاجات الوحشة اللي اتهموني فيها ؟

الأم - مش عايز حاجة ياابني ؟

محمد - عايزكم تجيبوا لي محامي يعيد القضية من جديد

* * *

وقبل الساعة السابعة صباح يوم تنفيذ الحكم بالاعدام ، سمح لأمه «البقري» وشقيقه وزوجته وولديه حسن وعمره خمس سنوات وسميرة وعمرها سنتان، بزيارته في غرفته...

فقالت له أمه وعيناها مغرورقتان بالدموع :

- كده يامحمد تعملها

- انا ماعملتش حاجة ياأمي

- ماعملتش ازاي انا كان قلبي دليلي.. قبل الهيجان اللي حصل بيومين شفت في المنام أن عيلتنا كلها غرقانه طين، والناس عماله تجيب الطين تحطه فوق روسنا وادي اللي شفته في المنام اتحقق...

وبكي «البقري» وبكي معه أهله واولاده... واستمرت أمه تقول وهي تنشج بالبكاء : (ياريتك فضلت مزين زي ماكنت قبل ماتروح العسكرية وتشتغل غفير في كفر الدوار.. كان رسمالنا كام حزمة فجل اللي بيبعهم ابوك والقرشين اللي بيجولك من الحلاقة وكنا عايشين في امان الله»

وهكذا أصبح ابن اسرة فقيرة كل رأسمالها حزمة فجل وقروش ايراده كمزين - ويطالب بحقه من الرأسماليين الذي قال عنهم ومحمد نجيب نفسهم إنهم هم الذي دبروا التخريب في كفر الدوار...

وحدث في فجر هذا اليوم وفي تمام الساعة الرابعة صباحا ان توجه الضابط «النوبتجي» في سجن «الحضرة» بالاسكندرية الي الزنزاتين ٦٢ و٦٣ من زنازين الاعدام والمخصصتان ليقضي فيهما «خميس» و«البقري» ساعاتهما الأخيرة، فوجدهما مستغرقان في النوم.. فلم يشأ أن يوقظهما.. ولكنه عاد اليهما في منتصف الساعة السادسة صباح..

توجه أولا الي الغرفة رقم ٦٢ فوجد «محمد مصطفي خميس» وقد استيقظ فدار بينهما الحوار التالي :

- صباح الخير يا ابني
- صباح الخير يابيه
- كيف حالك
- الحمد لله علي كل حال
- تحب تشرب سيجاره
- لا... كتر خيرك
- هل تطلب شيئا ؟
- ايوه.. عاوز اقول اني مش غلطان، واني ماعملتش حاجه... انا كنت أهتف بحياة اللواء محمد نجيب منقذ مصر من الفوضي، وكان فيه اتنين من الاولاد «البوهيجيه» هما اللي كانوا متزعمين حركة الفتنة وكمساري السيارة اللي كنا راكبين فيها يعرفهم كويس، ويقدر يتعرف عليهم لو عرضوا عليه.
- وهل من مطالب أخري ؟
- أنا عاوز سيادة القائد العام يعيد القضية للمحكمة من جديد، وعاوز المحكمة تسمع شهادة ٦ شهود هم :

محمد عبد السلام خليل، قرني عبد القادر عوض من عمال مخزن القماش، والسيد جاد الله، وسيد عبد الكريم وأبوه من عمال مكتب التحليل، ومحمود هندي من عمال قسم الشلل، وعاوز البندقية اللي قال العسكري إني كسرتها تُعرض علي الطبيب الشرعي ليفحصها ويقول إنكسرت ازاي.
- هل ترغب في شئ من الطعام ؟
- لأ كتر خيرك : أنا عندي أكل كفاية

- ماهي الأحلام التي رأيتها الليلة ؟

- ماشفتش احلام.

- هل تريد شيئا آخر ؟

- أحب أن تبلغ أهلي بأن يتصلوا بالمحامي : أنا برئ والله : لكن ليه الأسئلة دي كلها ؟

- هذه إجراء ات نتبعها في السجون.

- هل أفهم من هذا أن القضية ستعاد للمحكمة من جديد ؟

- إن شاء الله.

وغادر الضابط المنوب - اليوزباشي جميل جرس - غرفة المذنب الأول الي الغرفة المجاورة حيث كان المذنب الثاني (محمد حسن البقري) مستلقياً علي فراشه في حالة عصبية حادة يهز رأسه ذات اليمين وذات الشمال ويبكي : فلما رأي الضابط وقف ورد تحية الصباح فلما سأله الضابط : (هل ارتحت الليلة في نومك ؟)

قال : (لأ.. لأن المظلوم لاينام؟)

- وهل تطلب شيئا ؟

- أيوه - عاوز أخويا ياخد مراتي وأولادي وأمي وياخد ثلاثة جنيهات من الفلوس بتاعتي اللي موجودة في الأمانات ويسافروا حالاً في قطر الساعة ٩ ويروحوا لسعادة القائد العام علي جناح السرعة ويقولوا له إن البقري راجل بيحبك وكان قبل كده عسكري ويعرف النظام وإنه فرح للحركة بتاعتك ومش معقول يعمل حاجة مش كويسة.

- وهل تطلب شيئا آخر ؟

- أيوه - عاوز اشوف امي وأخويا السيد ومراتي وأولادي .. وعاوز

اقابل القائد العام

- حاضر.. سنحقق لك ماتريد تحقيقه من هذه المطالب.

- متشكر ياسعادة البيه.

محمد مصطفي خميس يسأل

هل من يموت مظلوما، يموت شهيدا ؟

وفي الساعة الثامنة : إصطف الجنود في البهو الداخلي بسجن (الحضرا) أمام الغرفة السوداء، وبعد ثوان فتح باب (عنبر ب) وجئ بمحمد مصطفي خميس فإذا هو شاحب الوجه مبهور الأنفاس زائغ البصر.. ثم أوقف حيث تُلى عليه الحكم بإعدامه، فلما فرغ نائب الأحكام الصاغ صلاح الدفراوي من تلاوته، سأل مفتش السجون، المذنب المحكوم عليه :

- إنت عاوز حاجة ؟

- أشهد أن لا إله إلا الله والمحامي بتاعي ماجابش الشاهد محمد عبد السلام خليل : أنا عاوز شهود نفي، وإعادة القضية من جديد.. ده ظلم ياناس، أنا حاموت مظلوم ورب العباد أنا مظلوم، ثم نظر الي واعظ السجن الذي كان حاضراً وسأله (ياسيدنا الشيخ هل من يموت مظلوما يموت شهيداً) فقال له الواعظ.. (لتجعل آخر كلماتك في الحياة أشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.. من قالها لايخيب أبداً) ولكنه عاد يسأل الواعظ، أرجو أن تقول لي رد سؤالي : مفقهني في ديني .. ياعالم .. ياهوه أنا مظلوم، ودخل غرفة المشنقة وهو يردد الشهادة فلما وضع الحبل في عنقه بدأ يتألم ويصرخ قائلا (آه.. آه) الي أن خمدت أنفاسه وسكت نبضه بعد خمس دقائق و١٢ ثانية

محمد حسن البقري يقول يارب علي الظالم...

***



زوجة الشهيد البقرى وطفلاه فى إنتظار جثمانه
خارج سجن الحضرة



أم الشهيد البقرى تبكى ابنها بعد الوداع الأخير



شقيق الشهيد محمد حسن البقرى قبل أن يودعه الوداع الأخير

وبعد نصف ساعة عادت هيئة التنفيذ لتواجه المذنب الثاني محمد حسن البقري الذي كان جسمه ينتفض ساعة جثن به ودموعه تنهمر بلا حساب

ولما كان نائب الاحكام يتلوا عليه الحكم كان يقاطعه بقوله.. (أنا عاوز اشوف اولادي دول صغيرين لسّه، عاوز اقابل القائد العام، هو الحكم يتنفذ كده علي طول، أنا مظلوم ياناس، يارب علي الظالم، أشهدألا إله إلا الله وطلب البقري كوب ماء فجئن له بها، فلما شرب رفع بصره الي السماء وقال يارب أنا رايح اقابلك دي الوقت واشتكي لك، أنت تعلم وغيرك لايعمل، يارب أنا أنا ماعملتش حاجة، ده انا عكسري وكنت رايح أخدم العهد الجديد، ياناس محدش يعمل فيّ معروف يخليني اقابل القائد العام، واقتيد الي المشنقة بدوره وهو يصرخ، ولما وضع الحبل أخذ يتأوه الي أن خمدت أنفاسه، وقد ظل نبضه ٤ دقائق و٥ ثوان.

٩

وبعد .. كلمة لابد منها

وتركنا الشهيدان... يلعنان الظلم الذي أخذهما من بين أحضان عمال كفر الدوار، ولكن الظلم ورغم عنفه وقسوته لم يأخذ من عمال مصر تاريخهم النضالي والذي خضبت مسيرته دماء الكثير من الشهداء العمال... ولم تنجح مؤامرة المتآمرين علي النضال العمالي المتصاعد، فتجعل من العمال قوة خائفة مرتعدة الفرائض.. فعمال مصر يعرفون ومنذ بداية تاريخهم النقابي النضالي أن القوي التي كانوا في مواجهتها دائما أبدا لم يكن لديها من سياسة للمواجهة مع حركة العمال من أجل مطالبهم العادلة وحقوقهم المغتصبة والمعتدي عليها.. إلا الردع... وهي سياسة لم تخفهم أبدا.. وان عطلت أحيانا مسيرتهم..

في نفس الوقت الذي كان المخربون الحقيقيون الذين أرادوا منذ البداية ان يدقوا الاسفين بين حركة الجيش وحركة الطبقة العاملة... كان عمال مصر يواصلون مسيرتهم النضالية ولم يتوقفوا حتي وعمال كفر الدوار يساقون الي حبل المشنقة والي الليمان...

فقد سجلت هذه الفترة أكثر من تحرك عمالي نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر :

– في ١٩٥٢/٨/٢٠ نشر الأهرام تقريراً مفصلا عن قرارات مؤتمر سائقي السيارات جاء فيه :

إجتمع بدار نقابة سائقي السيارات العموميين بالقاهرة منذ أيام ممثلوا النقابة العامة لسائقي السيارات ونقابة سائقي السيارات العموميين ونقابة سائقي السيارات المتحدين، ونقابة سائقي سيارات الأجرة والنقل وعمال الجراجات بالقاهرة ومن الاسكندرية نقابة سائقي السيارات العموميين والنقابة العامة لسائقي السيارات ونقابة عمال الاتوبيس والنقل السريع ونقابة عمال أتوبيس الشمال.

اجتمعوا في هيئة مؤتمر وقرروا التقدم لولاة الأمور بالمطالب الآتية :

١- دأب رجال المرور علي تحرير مخالفات للسائقين المحترفين بصورة مزعجة تتعدد معها أنواع المخالفة الواحدة حتي بلغ مجموع المخالفات عام ١٩٥١ حوالي ٣٠٠,٠٠٠ مخالفة بمدينة القاهرة، و٦٠,٠٠٠ مخالفة بمدينة الاسكندرية فلما قررت وزارة العدل الأخذ بنظام الصلح في المخالفات بواقع ٥٠ قرش لكل تهمة تمادي أكثر رجال المرور في تحرير المخالفات بحالة ستؤدي بأبناء المهنة الي السجون نتيجة عدم قدرتهم علي دفع قيم هذه المخالفات. والمؤتمر يطالب بوقف تنفيذ هذه الأحكام . ويرجوا وزارة العدل العمل علي تعديل قيمة الصلح في مخالفات المرور بجعلها ١٥ قرشا بدل ٥٠ قرش مع رجاء القائمين علي شئون المرور بمراقبة رجالهم إزاء هذه الحالة الشاذة التي تدل علي ان مهمة اكثر قوة المرور تحرير المخالفات فقط بغض النظر عن تنظيم المرور وتسهيله وكان عليهم مقطوعية يومية يجب تسديدها (أرانيك مخالفات).

٢- سبق أن وافقت وزارة الداخلية علي اعتماد التذكرة الشخصية التي تعطيها النقابات لمشتركيها لضمان اصحابها في المخالفات وحوادث العمل، ولكن بعض أقسام ومراكز البوليس مايزال يرفض قبول هذا الضمان والمؤتمر يرجوا التنبيه بضرورة إعتماد هذه التذكرة كضمان في حوادث العمل والمخالفات التي تحتاج الي ضمان في جميع أنحاء البلاد.

٣- تمثيل نقابات سائقي وعمال السيارات في مجلس العمل الاستشاري بعضو تنتخبه هذه النقابات نفسها أسوة بما اتبعته هذه النقابات في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ وكان لها ممثل في هذا المجلس ثم ابعد عنه بلا سبب، وكذا وجوب تمثيل هذه النقابات في كل اللجان المختصة ببحث مسائل النقل ونظمه ولوائحه وتشريعاته،

٤- وعدتنا أكثر من وزارة ماضية بإباحة مرور سيارات الأجرة بطريق فؤاد الصحراوي مصر - اسكندرية ثم منعتنا من ذلك خدمة لشركة الشرق الصحراوية، ويفضل ذوي النفوذ من كبار مساهميها مع أن هذا الطريق

أنشء وعبد من مال الدولة الذين يجبي من المواطنين جميعاً والمؤتمر يرجوا ولاة الأمور اجابة هذا الطلب العادل بإباحة المرور لسيارات الأجرة في الطريق المذكور وطريق اسكندرية - مرسي مطروح.

٥- توحيد الاجراءات المتعددة الخاصة باستخراج تذكرة تحقيق الشخصية، وكذلك رخص القيادة ومحكمة المرور وجعلها تحت ادارة واحدة بادارة مرور القاهرة والاسكندرية تلافياً للمشاق التي يلاقيها السائقون.

٦- يرجوا المؤتمر العمل علي تخفيض اسعار البنزين والزيوت والاطارات،

٧- يجب أن يتمتع سائقوا الملاكي بقانون عقد العمل الفردي أسوة بسائر العمال.

٨- جعل الاشتراك في النقابات إجبارياً لكل سائق يحمل رخصة قيادة

٩- إلغاء نظام الكشف بالألوان علي قدامي السائقين.

١٠- إنشاء صندوق خاص للسائقين المتقاعدين بجني حصيلته من نسبة مئوية علي رسم تراخيص القيادة وتراخيص السيارات وتجديدها وثمن البنزين علي أن يدار هذا الصندوق في جميع أنحاء مصر بمعرفة لجنة مكونة من مندوب ادارة المرور ومندوب وزارة الشئون الاجتماعية ومندوب من نقابات السائقين.

١١- تحديد عدد سيارات الأجرة بمدينة القاهرة، فقد زاد العرض علي الطلب لكثرة السيارات عن حاجة المدينة.

١٢- يرجوا المؤتمر إبقاء فحص عدادات سيارات الأجرة فى أيدي حضرات المهندسين المختصين بادارة المرور وإخراج عداد سيارات الأجرة من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ فإن القانون الذي يطبق علي ساعة أو وكيل لايمكن تطبيقه علي ساعة يحتمل تلفها ويمكن اصلاحها.

توقيعات نقابات القاهرة محمد احمد العقيلي من سائقي السيارات

العموميين محمد ابراهيم زين الدين عن النقابة العامة لسائقي السيارات، صديق محمد عن سائقي السيارات المتحدين، عطية علي عطية عن سائقي سيارات الأجرة والنقل وعمال الجراجات، نقابات الاسكندرية : محمود مصطفي عن سائقي سيارات العموميين السيد محمد عن النقابة العامة لسائقي السيارات، فتحي ابراهيم عن عمال الامينبوس والنقل السريع، حسن سلامة عن اتوبيس الشمال.

- في ١٩٥٢/٨/١٩ وجه عمال الهندسة بشركة الامينبوس العمومية المصرية برقية الي المسئولين يشكون فيها من تحويلهم الي شركة الخطوط الدولية، دون موافقتهم ودون احتساب مدة أقدمتيهم، وذكروا أن الشركة الأولي تريد التخلص من عمالها القدامي باحالتهم الي الشركة الثانية التي تفرعت منها، وهذه محاولة يقصد بها طرد العمال وتعرضهم للبطالة*.

- طالب ممثلو الهيئة التأسيسية لاتحاد عام نقابات العمال من القيادات العامة للقوات المسلحة ان تتدخل لاعادة النقابيين المفصولين من ادارة النقل المشترك الي اعمالهم، وخاصة ان ادارة النقل ومصلحة السكك الحديدية تصر علي عدم عودة هؤلاء المفصولين..

- أعلن عمال ترام القاهرة وعمال المترو عن مطالبتهم بتطبيق كادر ترام الاسكندرية عليهم

- أعلنت نقابة الطهاة الفنيين ونقابة الطهاة والسفرجية مطالبتها بتطبيق قوانين العمل والعمال علي الطهاة والسفرجية أسوة بزملائهم الذين يعملون في المؤسسات التجارية والصناعية وكذلك في المصالح الحكومية، اذ أنه ليس هناك مايبرر التفرقة بالنسبة لعمال يقومون بنفس العمل.

- ولعمال السكر مطالب كثيرة وقديمة وخاضوا اضرابات عديدة من

* ما أشبه الليله بالبارحة.

أجلها، وكان أول تحرك لهم هو اعلان اتحاد نقابات عمال السكر بالحوامدية انه يطالب ادارة الشركة بأن تصرف لعمالها مكافأة الانتاج السنوية المقررة منذ خمسة أعوام حتي أصبحت حقا مكتسبا...

- وكانت هناك اكثر من حركة لعمال النسيج، مثل حركتهم في مصنع الحرير بكفر الدوار، وقد نظر هذه القضية المجلس العسكري العالي رغم انه وفق قرار تشكيله كان مشكلا للنظر فقط في قضية عمال مصنع الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار* وكذلك كان هناك اضراب لعمال شركة الغزل والنسيج بالاسكندرية والذي كان من مطالبه السماح للعمال بتكوين نقابة لهم...

اذا لقد كان تحرك العمال بعد حركة الجيش وفي اكثر من مكان من أجل مطالبهم العادلة أمرا طبيعيا باعتبار أن حركة الجيش جاءت لتنصف المظلومين.. ومن هنا فان التعامل مع معركة عمال الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار بالقسوة والعنف والشدة وعلي غير النحو الذي تعاملت مع التحركات الأخري انما يؤكد علي ان مخططا ما اشترك فيه أجانب عملاء سابقين للقصر الملكي ورأسماليين كبار قد نفذ ومعتمدا علي أن كفر الدوار كانت بعيدة أن تصلها قوات حقيقية لمواجهة مثل هذا المخطط الا بعد ساعات يكون كل تخريب قد تم ومن ثم يتم الصاق التهمة بالعمال الذين تحركوا يطلبون تحقيق مطالبهم مثلما تحققت مطالب عمال شركة البيضا والموجودة في نفس المنطقة...

* * *

* وقد جاءت احكام المجلس العسكري في هذه القضية مخففه باعتبار انها أحكام تصدر عن ارتكاب جنحه، وهكذا لم يطالب المدعي العام بحكم يزيد علي ستة شهور، وقد فسر البعض ذلك بانه محاولة للتخفيف من موجة السخط علي الأحكام الصادرة بالاعدام والاشغال الشاقة في قضية كفر الدوار.

ولكن لماذا اعادة محاكمة عمال كفر الدوار في القضية التي وقعت احداثها مساء ١٢ أغسطس ونهار ١٣ أغسطس ١٩٥٢ ؟

تقول أن اعادة هذه المحاكمة إنما لتقول العدالة للقادمين الجدد من رأسماليين أجانب وشركات متعددة الجنسية ورأسمالية محلية طفيلية - ان ماتحقق لعمال مصر من مكاسب (محدودة) وحقوق لاتصل الي الحد الأدني من الحقوق المطلوبة لايمكن التآمر عليها بتدبير أي مؤامرة لتشويه سمعة إي تحرك مطلبي مشروع للعمال من أجل الحفاظ علي مكتسبات أو من أجل حقوق جديده...

هذا من ناحية، ومن ناحية أخري فان العدالة في مصر، ومن فوق منبر القاضي الطبيعي، تؤكد علي أن ما التزمت مصر به في المجال الدولي بتصديقها علي اتفاقيات دولية خاصة في مجال الحقوق العمالية، انما هو التزام يعني ان هذه الاتفاقيات أصبحت قوانين من الدولة.. وذلك تطبيقا لنص المادة ١٥١ من الدستور ولما استقر عليه الفقه والقضاء بان المعاهدات التي صدرت وفقا للأصول الدستورية المقررة ونشرت في الجريدة الرسمية حسب الأوضاع المقررة تعد قانونا من قوانين الدولة التي يتعين علي المنظمات النقابية الاستظلال بظلتها القانونية في حركتها المطلبية وعلي القضاء الوطني تطبيقها باعتبارها من قوانين الدولة المعمول بها، والتي يعتبر كل قانون سابق يتعارض معها ومع أحكامها قانونا ملغيا...

ومن هذه الاتفاقيات علي سبيل المثال الاتفاقية ٨٧ حول الحرية النقابية وكفالة الحق النقابي والصادرة عام ١٩٤٨ وصدقت عليها مصر عام ١٩٥٧ ، والاتفاقية ٩٨ وموضوعها تطبيق مبادئ حق التنظيم النقابي والمفاوضه الجماعية وصدقت عليها مصر عام ١٩٥٤. وكذلك الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي ووفق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٥٣٧ والمنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ الثامن من أبريل ١٩٨٢ بعد أن وافق - صدق - عليها مجلس الشعب.

فلتكن إعادة محاكمة الذين اتهموا في قضية كفر الدوار المشهورة أمام مجلس عسكري عالي - لاصدار حكم بتبرئة ساحة كل من ظلموا وعلي رأسهم الشهيدان محمد مصطفي خميس وحسن محمد البقري... وكذلك لاقرار كل حق حصلت عليه الحركة العمالية المصرية وخاصة تلك الحقوق في مجال حرية التنظيم النقابي وديمقراطيته واستقلاليته وان يكون حق العمال في الاضراب حقا معترفا به لانه أصبح فعلا كذلك بالتصديق علي الاتفاقيات الدولية السابق ذكرها...

ليعني الحكم ببراء ة ساحة الشهيدين خميس والبقري وكل زملاء لهم حكم عليهم بأحكام جائرة أن الحركة النقابية المصرية مجسدة وحدتها في اتحادها العام لنقابات العمال ستعمل من أجل مواجهة كل قوي تريد أن تعطل أو تمنع تطور الجماهير العاملة وحصولها علي حقوقها... وان تواجه كل مصائب الانفتاح الرأسمالي التي تزحف علي بلادنا منذ السبعينيات والتي تمثل اليوم خطرا يهدد ظروف حياة الانسان المصري بالتدهور والانحطاط ...

ان ماناضل من أجله عمال مصر وطيلة هذا القرن هو أن تكون مصر حرة ومستقلة ومتخلصة من كل قهر استعماري أجنبي اقتصاديا كان أو سياسيا أو عسكريا... فمن أجل هذا الهدف الكبير الذي ناضل من أجله عمال مصر تكون اعادة محاكمة الذين من أجل الحبيبة مصر وعمالها وشعبها الكادح بذلوا وضحوا وسجنوا وشردوا واستشهدوا...

ومع شاعرنا الشعبي الكبير فؤاد حداد نردد مع الشهيدين محمد مصطفي خميس وحسن محمد البقري...

أنا من زرع البلاد
وسلاح ضد الأعادي
عنيد في الحق أصلب
من الصخر الجماد

لابد القلب يقسي
ولابد من العناد
ولابد الدم لسه
يتقدم للجهاد
ويامصر الأم جنبي
وعينيك تشيلني أحْبِي
لو كل الدنيا تنسي
أنا منساش الوداد

. . . .

. . . .

ويقول والدنيا تسمع
والنور في عينيه بيوسع
سبحانك ياللي خالق
في صدري قلب خافق
وأنا داخل في العباد
ويا أمي ليه حزينه
أبعت لك إسمي زينه
وشوارع للمدينة
وساعة ماتعوزينا
تلاقينا في الميعاد

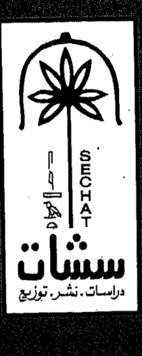
. . . .

هنيئا لكما ياشهيدا الحق في الفجر، سنصحو ببراء ة ساحتكما، أنتما وزملائكم فنرسى آفاق مصرنا بجهد وعرق وبذل وعطاء عمالها.

مايو ١٩٩٣

كتب للمؤلف

- أندونيسيا المجاهدة	١٩٤٧
- نريد أن تعلم	
١٣نوفمبر عيد الجهاد الوطنى - رابطة الطلبة المصريين	١٩٤٧
- اسرائيل قاعدة للإستعمار وليست أمة	١٩٥٦
- التعايش السلمى	١٩٥٦
- ٢١ فبراير ١٩٤٦	١٩٥٦
- مشروع أيزنهاور الثانى	١٩٥٧
- العدوان البريطانى على عمان واليمن	١٩٥٧
- مؤتمر الاتحاد الحر ضد عمال إفريقيا والعمال العرب	
(بالاشتراك مع محمود العجمى السكرتير العام لاتحاد عمال مصر)	١٩٥٨
- تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم	
من القرن الثامن عشر حتى ١٩١٤	١٩٦٧
- تاريخ الحركة النقابية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢	١٩٦٨
- الشفيع أحمد الشيخ والحركة النقابية والوطنية فى السودان	١٩٧٢
- ٢٥ عاما على الإتحاد الدولي للعمال العرب	١٩٨١
- الديمقراطية الشرسة	١٩٨١
- تعليقات حول كامب ديفيد	١٩٨٢
- الإرهاب الخومينى تشويه للإسلام	١٩٨٣
- مقالات وتقارير ودراسات عن العدوان الإيرانى	١٩٨٤
- قادسية صدام ضد الطغيان والفاشية والاستعمار والصهيونية	١٩٨٤
- العمالة المصرية فى العراق	١٩٨٥
- شهادات واقعية من داخل إيران	١٩٨٧
- محاضرات عن الحركة النقابية مصريا وعربيا ودوليا وأفريقيا	١٩٨٧
- دراسة عن الحركة العمالية المصرية والقضية الفلسطينية	١٩٩٠
- ٧٥ عاما من تاريخ الحركة النقابية المصرية	١٩٩٢



قديما كانت سشات هى إلهة المعرفة والتدوين وتسجيل النصوص بوصفها زوجة ومعاونة للإله تحوت، كاتب الإله ورب الحكمة وسيد كل تعويذة وكل كلمة مؤثرة .

واليوم تسعى هذه الدار التى تحمل اسم الإلهة العتيقة إلى مواصلة دورها فى نشر الثقافة والمعرفة بأوسع معانيهما .

وتعنى فى سبيل ذلك، بابراز كل جديد ونافع فى الفنون والآداب والسياسة والاقتصاد عربيا كان أم مترجما، كما تهتم بإتاحة الفرصة لأدباء وكتاب الأجيال الشابة للإسهام بعطائهم والتعبير عن همومهم وتتمنى هذه الدار أن تنجح بمساندة الكتاب والقراء لها فى أن تصبح ملتقى لكل المثقفين المصريين والعرب على اختلاف أجيالهم ومجال اهتماماتهم .

هذا الكتاب

وقف خميس شامخا يستمع الى حكم الأعدام ثم أخذوه ليلتقى باللواء محمد نجيب عله يكذب ويتهم آخرين . . . فأبى من وقع عليه ظلم الظالمين ان يستجيب لطلبهم فألتف الحبل طاغيا حول رقبة الرجل مصطفى خميس.

